قائمة المحتويات

رقم الصفحة

مجلس الإدارة	7
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
تقرير مجلس الإدارة 2019	11
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	47
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2019	139
الحاكمية المؤسسية	154
الإفصاح والشفافية	164
شبكة فروع بنك الأردن- سورية	167

بنك الأردن– سورية

شركة مساهمة سورية, تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية, وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008, وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.
رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية), موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية, في السوق الموازي بتاريخ 2010/6/23, تحت الرمز BOJS.

العنوان: الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – شارع بغداد
صندوق بريد: 8058 دمشق – سورية
هاتف: +963 (11) 22900000
فاكس: +963 (11) 2315368
البريد الإلكتروني: info@bankofjordansyria.com
الموقع الإلكتروني: www.bankofjordansyria.com
/www.facebook.com/bojsy

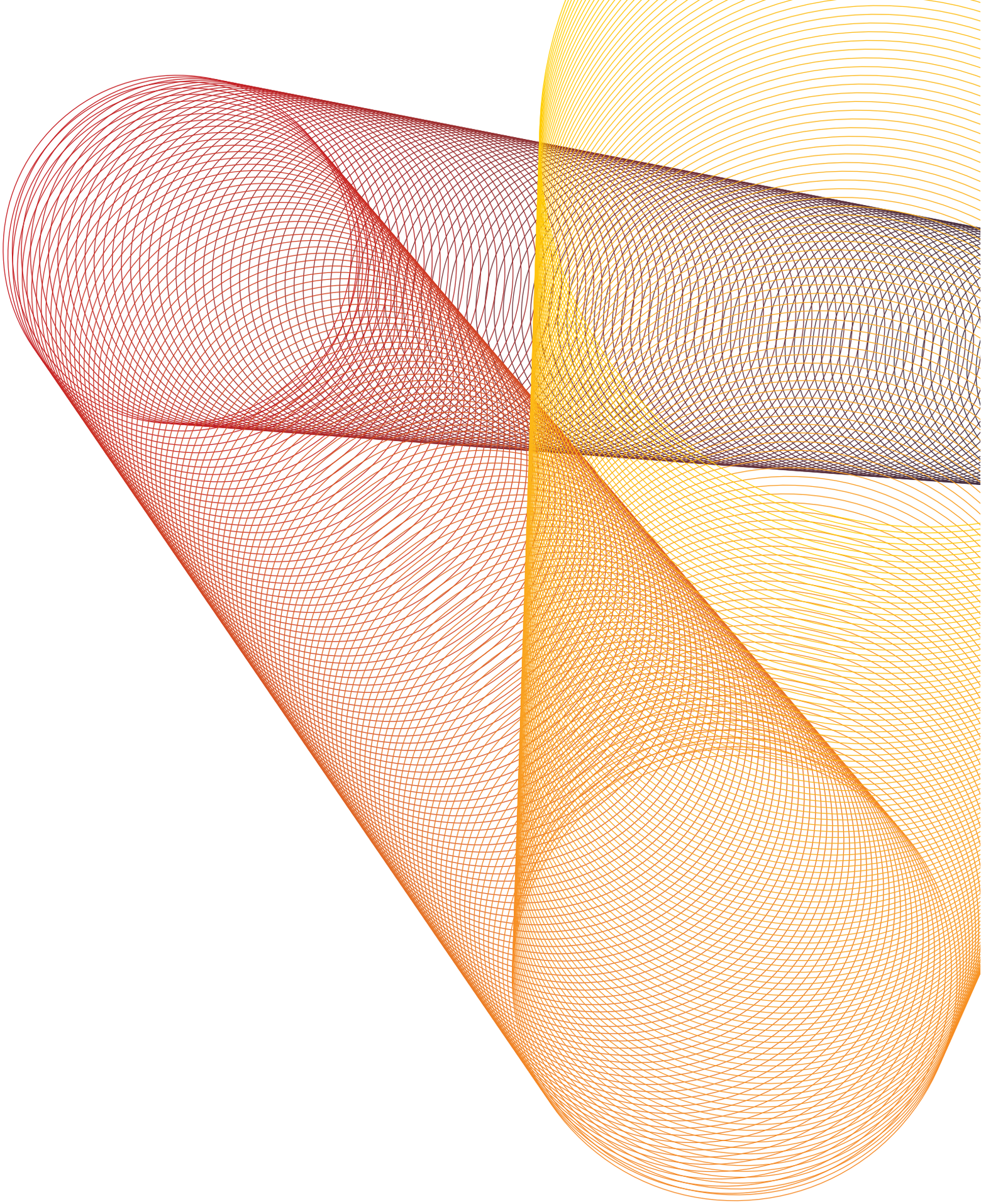

سيادة الرئيس

الدكتور بشار حافظ الأسد

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثما نتواجد في العالم, نتفوّق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا الماليّة والمصرفيّة, ونواصل التّطور والارتقاء بخدمتهم, وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء, نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول ماليّة ومصرفيّة متطورة ذات قيمة مضافة, تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.
نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز, ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدّم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- النّزاهة: تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي, ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- الشّفافية: الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنيّة.
- الابتكار : السّعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالميّة في ابتكار الحلول المحليّة الرائدة المبنيّة على خبرات عالية المستوى والتّرحيب بالتغيير الإيجابي.
- العمل الجماعي : العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- الانتماء : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- الرّيادة : العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- تحقيق النّجاح في أعمالنا والرّفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها : السّعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

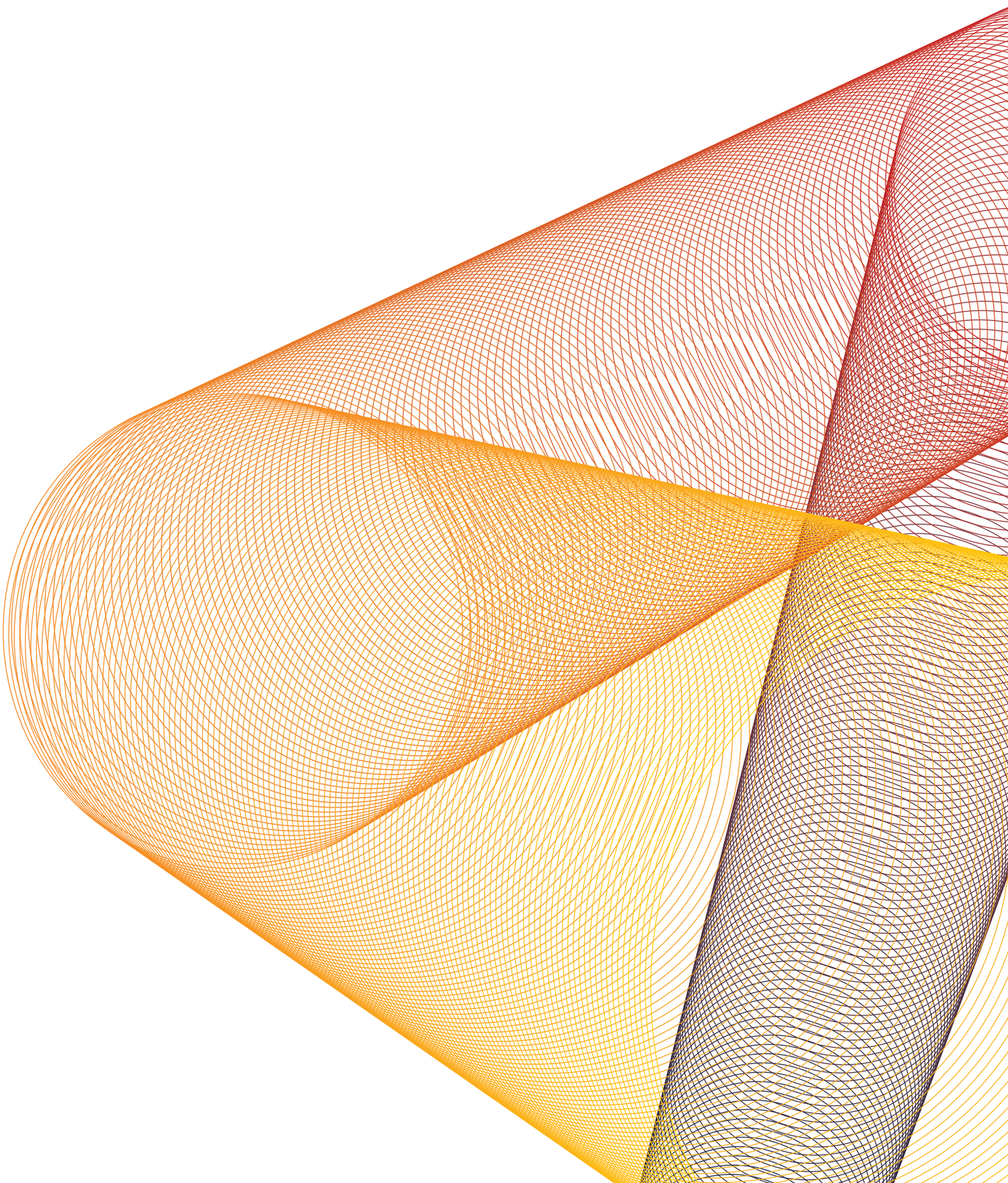

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة [1]

السيد صالح رجب عليان حماد (ممثل بنك الأردن) [2]

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء

السيد أسامة سميح أمين سكري (ممثل بنك الأردن)

السيد محمد أسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)

السيد عمار محمد سعيد البردان

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة

السيدة ديانا طريف الأخرس

المدير العام

السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات

شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

(1: السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن) رئيس مجلس ادارة لغاية 2019/8/4 وانسحب من عضوية مجلس الادارة بتاريخ 2019/9/10)
(2: تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد (ممثل بنك الأردن) كرئيس مجلس إدارة بتاريخ 2019/8/4)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

حضرات السّيدات والسّادة مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لبنك الأردن سورية، متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2019 والأهداف المستقبلية للعام 2020.

وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السّادة المساهمين الكرام ،،،

لا يخفى على أحد حجم التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي عموماً، والاقتصاد السوري خصوصاً في عام 2019، بسبب الاضطرابات الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية، مما زاد درجة عدم اليقين بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي والتعاون الدولي، وأثر سلباً على بيئة الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتجارة العالمية، على الرغم من حدوث بعض الانفراجات في المشهد السياسي، وقد كان لهذه التحديات أثر مباشر على تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة.

أما بالنسبة لسورية، فبالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، إلا أن عام 2019 كان الأصعب اقتصادياً خلال سنوات الأزمة، حيث شهد الوضع الاقتصادي في سورية مؤخراً تراجعاً في مختلف مؤشراته الاقتصادية، نتيجة المستجدات الناتجة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول الجوار، خصوصاً الأزمة السياسية المالية التي أصابت لبنان في أواخر عام 2019 والتي ألحقت ضرراً بالاقتصاد السوري عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، وشكلت القيود التي فرضتها البنوك اللبنانية ضغطاً إضافياً على حركة رؤوس الأموال السورية، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على البلد.

وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن بنك الأردن - سورية استطاع تجاوز غالبية العقبات خلال عام 2019، مما مكننا من تحقيق استمرارية الأعمال، وإدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة بمهنية وكفاءة، للارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة التي يحتاجها العميل في ظل ظروف الأزمة. وعليه، فقد استمر العمل باستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة للعملاء المستهدفين مع تكثيف جهود تحصيل الديون المتعثرة، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، مع التركيز على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، وعليه فإننا نحرص على الإحتفاظ بنسب سيولة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.

وعلى صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، وتطوير آليات واجراءات الرقابة الداخلية. كما يولي البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية ووفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركيزة مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

فيما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 47 % وهي تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%، كما حافظ البنك على نسب سيولة تتجاوز متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 71 % لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30 %، وبلغت 24 % بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20 %.

ويولي البنك أهمية لتنمية وتطوير موارده البشرية, مع حرصنا على بناء فريق قادر على العمل بالرغم من الظروف الراهنة والارتقاء بأداء البنك لمستويات أفضل, سواء على المستوى التنظيمي أو التشغيلي وخلق بيئة عمل مناسبة حسب الخطط الموضوعة.

السّادة المساهمين الكرام ,,,

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2019 على صعيد المركز المالي, فقد بلغ إجمالي موجودات البنك 33.2 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 1.8 مليار ليرة سورية عن عام 2018 وبنسبة 5.7 %. في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 534 مليون ليرة سورية حيث بلغت 20.9 مليار ليرة سورية في 2019. وسجل البنك ربحاً صافياً بعد الضريبة في عام 2019 بقيمة 164 مليون ليرة سورية, مقارنة بخسارة بمبلغ 286 مليون ليرة سورية عام 2018, وبناء عليه, فقد ارتفع مجموع حقوق المساهمين من حوالي 6.9 مليار ليرة سورية في عام 2018 إلى 7.05 مليار ليرة في عام 2019.

أمّا في جانب الاستخدامات فقد ارتفعت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 3.18 مليار ليرة سورية وبنسبة 37.9 % لتبلغ 11.57مليار ليرة سورية في عام 2019 مقارنة بمبلغ 8.39 مليار ليرة سورية في عام 2018, نتيجة قيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 5.3 مليار ليرة سورية مع سداد 2 مليار ليرة سورية من التسهيلات القائمة.

وبالنسبة لبنود بيان الدخل لعام 2019 فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 134 % ليبلغ 1.4 مليار ليرة سورية, مقارنة بقيمة 604 مليون ليرة سورية في عام 2018. ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع في منح التسهيلات الذي أدى إلى النمو في صافي الربح التشغيلي (صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات) بمبلغ 498 مليون ليرة سورية مقارنةً بعام 2018, حيث يشكل صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات ما نسبته 74 % من إجمالي الدخل التشغيلي. بالاضافة إلى النمو في صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملة الأجنبية بمبلغ 290 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 766 % الذي ساهم ايضا في النمو في اجمالي الدخل التشغيلي لهذا العام مقارنة مع العام 2018. في حين ارتفعت المصاريف التشغيلية بقيمة 142 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 18.7 % لتبلغ 896 مليون ليرة سورية.

إن تفشي جائحة فيروس كورونا - لاحقاً للبيانات المالية للبنك 2019 - تسبب في حدوث اضطراب كبير على الاقتصادات العالمية والمحلية. وبناءً على ذلك, قد تتأثر الأنشطة التشغيلية للبنك. كما أن مدة هذه التأثيرات ومداها غير مؤكدة وتعتمد على التطورات المستقبلية. ونحن بصدد استكمال تقييم تأثير الجائحة على عمليات البنك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة ومعالجة الموقف بشكل صحيح. وقد تم اتخاذ كافة إجراءات الوقاية اللازمة في الإدارة والفروع بما يضمن سلامة الموظفين والعملاء والجمهور على حد سواء. هذا وسيستمر البنك بالعام 2020 في تنويع مصادر الإيرادات وتنمية أعمال البنك واستثماراته بحيث يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة, والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال والاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة سواء الموارد المالية والتقنية والبشرية, إلى جانب الاستثمار في المشاريع وبرامج العمل من أجل الارتقاء بالبنية التقنية.

وفي الختام,, فإنني أتقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الادارة على ثقتكم ودعمكم, كما أوجه شكري إلى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا, كما أعبر عن تقديري للمؤسسات الوطنية, وعلى رأسها مصرف سورية المركزي, وهيئة الأوراق والأسواق المالية, ووزارة المالية, ووزارة الإقتصاد, ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك, وكافة الجهات الرسمية, على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي.

والله وليّ التّوفيق

صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

تقرير

مجلس الإدارة 2019

الأداء الاقتصادي 2019	صفحة رقم 12
المركز التنافسي 2019	صفحة رقم 25
الأنشطة والإنجازات 2019	صفحة رقم 28
تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019	صفحة رقم 35
أهداف خطتنا المستقبلية 2020	صفحة رقم 41

الأداء الاقتصادي 2019

بعد أداء اقتصادي مستقر نسبياً في عام 2018، كان من المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في عامي 2019-2020، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، غير أن ارتفاع درجة عدم اليقين نتيجة الأوضاع السياسية الدولية، شكلت تباطئاً حاداً وجموداً واضحاً في اقتصاديات هذه الدول، حيث شهدت آفاق النمو تراجعاً واضحاً وازداد ضيق الأوضاع المالية بوجه عام، وحدث ضعف كبير في زخم نشاط الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، حتى بلغ مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية، وأدى تصاعد التوترات التجارية والجغرافية السياسية إلى زيادة عدم اليقين بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي والتعاون الدولي بشكل أعم، مما أثر على ثقة الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتجارة العالمية. وفي غضون أربع مرات متتالية، خفض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2019 من 3.5 % إلى 3 %، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008 وأقل من التوقعات السابقة، فيما خفض صندوق النقد تقديراته في بعض الدول المتقدمة إلى 1.7 % خلال عام 2019، ومن المتوقع أن يتعافى النمو مسجلاً 4.3 % في عام 2020 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، في حين تشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نسبة نمو لا تتجاوز 2.9 %، غير أنه في ظل عدم اليقين المحيط بآفاق الاقتصاد في العديد من الدول، والتباطؤ الاقتصادي ووجود عدد من المخاطر المعاكسة البارزة، لا يمكن أن يعول على هذه النسبة، فالاحتمال كبير بأن تتباطأ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر بكثير وصولاً إلى الركود الاقتصادي، كما أنه وبحسب صندوق النقد الدولي فإن ارتفاع ديون الشركات العالمية يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد العالمي، كل هذا دفع البنوك المركزية العالمية بقيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتبديل موقف سياستهم النقدية من التشديد إلى التيسير، وللحيلولة دون حدوث هذه النتيجة، ينبغي أن تكون السياسات حازمة في استهداف نزع فتيل التوترات التجارية، وإحياء التعاون متعدد الأطراف، وتوفير الدعم في الوقت المناسب للنشاط الاقتصادي حيثما دعت الحاجة، ومعالجة مواطن الضعف المالي التي تشكل مخاطر على النمو في المدى المتوسط، وينبغي أن يظل جعل النمو أكثر احتواء لكل شرائح المجتمع، وهو أمر ضروري لتحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع. [3]

أما بالنسبة لسورية، فبالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، والخسائر المباشرة وغير المباشرة منذ قرابة تسع سنوات والتي تقدر بنحو 255 مليار دولار، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لسورية من 70 مليار دولار عام 2010 إلى مايقارب 17 مليار دولار، إلا أن عام 2019 كان الأصعب اقتصادياً خلال سنوات الأزمة، حيث شهد الوضع الاقتصادي في سورية مؤخراً تراجعاً حاداً في مختلف مؤشراته الاقتصادية، ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى المستجدات الاقتصادية الناتجة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول الجوار وبخاصة العراق ولبنان، والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وآخرها قانون «سيزر» في نهاية عام 2019 والذي ضغطاً إضافياً على حركة التجارة الخارجية السورية، مما زاد من الضغوط المعيشية على المواطنين، ويفرض القانون عقوبات على الأفراد و الشركات، بما في ذلك البنك المركزي السوري، والشركات النفطية، وشركات التشييد والبناء.

فيما ألحقت الأزمة السياسية المالية التي أصابت لبنان في أواخر عام 2019 ضرراً على الاقتصاد السوري عموماً وعلى القطاع المصرفي خصوصاً، الذي تحجبه عقوبات غربية عن النظام المالي العالمي، والذي كان يعتمد على الروابط المصرفية مع لبنان للإبقاء على أنشطة الأعمال والتجارة منذ بداية الأزمة، وشكلت القيود التي فرضتها البنوك اللبنانية ضغطاً إضافياً على حركة رؤوس الأموال السورية، مما أثر على ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، بعكس التوقعات التي افترضت عودة رؤوس الأموال السورية من البلدان المجاورة إلى سورية نظراً للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية والبيئة الاستثمارية في سورية في عامي 2017-2018.

وبحسب تصريح السيد الرئيس بشار الأسد للوكالة السورية للأنباء، «أن الحرب على سورية بدأت تأخذ شكلاً جديداً يتمثل في الحصار والحرب الاقتصادية، حيث أن أدوات السياسة الدولية التي كانت تعتمد على الحوار تغيرت وباتت تعتمد أسلوباً مختلفاً يقوم على المقاطعة، وسحب السفراء، والحصار الاقتصادي، واستخدام الإرهاب»

بينما يبقى الإنجاز الأكبر في عام 2019 هو سيطرة الجيش السوري على مساحات شاسعة من الجغرافيا السورية بعد طرد التنظيمات الإرهابية منها وإعادة الأمان للبلاد، وتوجه عدة دول إلى إعادة فتح سفاراتها في دمشق وتفعيل العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد انقطاع استمر لسنوات

(3: تقرير صندوق النقد الدولي | أكتوبر 2019)

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة كما يلي :

- **المرحلة الأولى :** من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية, وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية, حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.
- **المرحلة الثانية :** خلال 2013 محاولة امتصاص الصدمة, والتحول الى اقتصاد الحرب, بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً, حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.
- **المرحلة الثالثة :** خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها, وهي مرحلة التكيف مع الأزمة, حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام, ومحاولة النهوض على جميع المستويات, مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة, تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري, والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية, مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.
- **المرحلة الرابعة :** خلال عامي -2015 2016, في بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام, لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية, مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.
- **المرحلة الخامسة :** خلال عام 2017, وهي مرحلة بداية انتهاء الأزمة في سورية, واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي, مترافق مع ثبات في سعر صرف الليرة السورية وتحسنها في محطات عديدة.
- **المرحلة السادسة :** في عام 2018, هي مرحلة بدء التعافي, وتحرير سوريا للكثير من أراضيها ونمو الاقتصاد بالنسبة للسنوات السابقة والبدء بمرحلة إعادة الاعمار, مع تحسن سعر الصرف الليرة السورية.
- **المرحلة السابعة :** في عام 2019, هي مرحلة الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي التي شكلت ضغطاً حقيقياً على الاقتصاد الداخلي وارتفاع تكاليف المعيشة, وشكلت عائقاً حقيقياً أمام تحسن مؤشرات الاقتصاد السوري, مترافقة مع درجة عالية من عدم اليقين بالنسبة للأوضاع الجيوسياسية التي ألمت بالمنطقة.

وسعت الحكومة السورية من تخفيف آثار الضغوط السابقة, بالقيام بجملة من الإجراءات منها :

- صدور مرسوم بزيادة على الرواتب والأجور بنهاية عام 2019, بغاية رفع القدرة المعيشية للمواطنين وتحريك الجمود الذي شهدته الأسواق
- قوانين هدفها الرقابة على الأسعار ومنع المضاربة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
- تكفل الحكومة بتأمين المستلزمات الأساسية للمواطنين بأسعار مدعومة عبر منافذ البيع العائدة لها
- صدور مرسوم رقم (3) بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية
- صدور مرسوم رقم (4) القاضي بتشديد عقوبة إذاعة أخبار كاذبة أو وهمية بإحدى الوسائل الإعلانية, أو عن طريق شبكة الإنترنت لإحداث التدني أو عدم الاستقرار في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة بالنشرات الرسمية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها
- إصدار البنك المركزي لشهادات إيداع بالليرة السورية للمصارف السورية تحت إصدار «رقم 1» بقيمة اسمية للشهادة 100 مليون ليرة سورية, وسعر فائدة 4.5 % وبأجل لمدة عام, بهدف التحكم بالسيولة بما يساعد على الوصول إلى استقرار المستوى العام للأسعار, وتشكيل قناة توظيف جديدة للمصارف إلى جانب قنوات التوظيف المتاحة لها بشكل يشجع على استقطاب المزيد من الودائع للقطاع المصرفي.
- إصدار مصرف سورية المركزي ثلاثة قرارات تتضمن "التعليمات الناظمة لأدوات الدفع الإلكتروني مسبقة الدفع وللعلاقة بين الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية والقطاع المصرفي والدليل التوضيحي لتعليمات الترخيص لشركات الدفع الالكتروني.
- إطلاق الحكومة السورية خطوات استراتيجية أهمها مكافحة التهريب لتعزيز المنتج الوطني وكذلك تعزيز أرباح وإنتاج القطاع العام الصناعي في الفترة الأخيرة ودعم الإنتاج الزراعي السوري, وإطلاق مشاريع إعادة إعمار في الكثير من المحافظات.
- طرح سندات خزينة بأجل لمدة سنتين من قبل وزارة المالية بقيمة 148.5 مليار ليرة, بسعر فائدة تأشيري 7 %, حيث توزعت هذه السندات على سبعة مصارف عامة وخاصة, بهدف توفير قناة تمويلية جديدة للخزينة العامة, وبهدف سحب السيولة من السوق المصرفية وكبح جماح التضخم وزيادة الإنتاج, وتأمين فرصة للمصارف بالاستثمار وتشغيل أموالها واستقبال ودائع جديدة.

- إعلان مصرف سورية المركزي شراء القطع الأجنبي الناجم عن التصدير ممن يرغب من المصدرين بالسعر التفضيلي البالغ 700 ليرة سورية للدولار الواحد مضافاً إليه حوافز تشجيعية قدرها 15 % مع منحهم الأولوية في تمويل مستورداتهم.
- قيام مصرف سورية المركزي بمجموعة إجراءات تسهم في تحفيز الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، وتيسير العمل التجاري من خلال تسهيل الإجراءات المصرفية وعمليات التمويل وتخفيض العمولات على التحويلات المالية والمواد الخاضعة لقرارات التمويل والمسموح استيرادها وفق أنظمة القطع الأجنبي النافذة.
- تأمين الحكومة السورية لاحتياجات البلاد من النفط وباقي الاحتياجات عن طريق موارد وخزينة الدولة من دون استخدام احتياطي النقد الأجنبي (الدولار)، بعد أن كان يتم تأمينها سابقاً بعدة طرق منها خط النفط الإيراني الائتماني والذي توقف خلال العام الماضي.
- إعادة فتح المعابر البرية مع الدول المجاورة، حيث تم تفعيل حركة معبر نصيب مع الأردن، وتم افتتاح معبر القائم مع العراق في عام 2019، حيث تعتبر هذه المعابر شريان حيوي للمنطقة له أهميته وقيمته الاقتصادية والتي تكمن في زيادة المبادلات التجارية، وانسياب السلع والمنتجات الرئيسة بين البلدان، والتي ترفع سقف العائد الاقتصادي للدولة.

أما بالنسبة للاستثمار فقد صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تأسيس 497 شركة جديدة بتخصصات متنوعة في عام 2019، تفاوت رأسمالها بين 5-100 مليون ليرة سورية، وتنوعت مجالات عمل الشركات بين الإعمار والبناء والاستيراد والتصدير، والخدمات النفطية والغاز الطبيعي والاتصالات، وتجارة المواد الغذائية والكهربائية والالكترونية وصناعة وتجارة السيارات والسياحة والسفر، وشركات الاستثمار والمقاولات والتعهدات، وشركات الدعاية والإعلان.
وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فقد تم توقيع اتفاقيات التعاون الروسي السوري في مجال الطاقة من الكهرباء والنفط والغاز، بالإضافة إلى اتفاقيات مع دول صديقة أخرى، فيما أبدت العديد من الدول استعدادها للدخول الى السوق السورية، حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم العوامل المؤثرة في عمليات إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد السوري.

ولا تزال سورية تحتفظ بمقومات الصمود الأساسية حيث أن الاقتصاد السوري يتمتع بمرونة إنتاجية وهو اقتصاد متعدد يضم ثروات كبيرة وتعد واحدة من أغنى الدول العربية في حجم الثروات على اختلاف أنواعها الطبيعية والبشرية، من النفط إلى الغاز إلى الفوسفات إلى مختلف أنواع الزراعات والمناخ والتربة إلى ثروة الآثار، بالإضافة إلى موقع سوريا الاستراتيجي الذي يقع في قلب العالم ونقطة الوصل بين ثلاث قارات وعلى ضفة البحر المتوسط الشرقية يعطيها ميزة إستراتيجية كبيرة، ومركزاً لعبور البضائع من الشرق إلى الغرب وبالاتجاه المعاكس.

الموازنة العامة للدولة 2020 [4]

اعتمد مجلس الشعب القانون الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد , الذي يقضي بتحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020 بمبلغ إجمالي قدره 4,000 مليار ليرة سورية, وجاءت الموازنة الحالية بزيادة قدرها 118 مليار ليرة عن موازنة عام 2018 البالغة 3,882 مليار ليرة.
وتوزعت الموازنة لعام 2020 على 2,700 مليار لير ة سورية للاعتمادات الجارية و 1,300 مليار ليرة للإنفاق الاستثمارية.
بينما كان التوزع في موازنة عام 2018 بين 2,782 مليار ليرة للاعتمادات الجارية و 1,100 مليار ليرة للإنفاق الاستثماري.
ونص القانون على تخصيص اعتمادات من موازنة عام 2020, لدعم المشتقات النفطية والدقيق التمويني والانتاج الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية, وتضمن المشروع 83,416 فرصة عمل جديدة.

وفيما يتعلق بالاعتماد الجاري, فإن الجزء الأكبر منه مخصص للرواتب والأجور, كما تم تخصيص 40 مليار ليرة لدعم القطاع الزراعي والصناعي الإنتاجي, كذلك تم تخصيص 50 مليار ليرة لإعادة الإعمار, و25 مليار ليرة سورية لتسديد ديون القطاع العام للتأمينات الاجتماعية.
ووفقاً لموازنة عام 2020 حصل الدعم التمويني والمشتقات النفطية على الحصة الأكبر بمبلغ 373 مليار ليرة, في حين خصصت الموازنة مبلغ 266 مليار ليرة لموازنة وزارة الصحة, كذلك خصصت الموازنة مبلغ 90 مليار ليرة لوزارة الكهرباء و83 مليار لدعم المؤسسات الاقتصادية, كما خصصت 53 مليار ليرة للمؤتمرات والضيافة, تحت بند نفقات إدارية, و50 مليار لإعادة الإعمار, تليها 32.6 مليار ليرة لوزارة التربية, و31 مليار ليرة كمخصصات لإعادة توطين اللاجئين السوريين, و29 مليار ليرة لوزارة التعليم العالي, في حين حصل صندوق المعونة الاجتماعية على 15 مليار ليرة, ووزارة الإعلام على 14 مليار ليرة, تليها وزارة الزراعة بعشرة مليارات ليرة, ثم وزارة الاتصالات 4.3 مليار ليرة سورية, تليها وزارة العدل بنحو 2.9 مليار ليرة, ومن ثم وزارة السياحة بميزانية بلغت 2.3 مليار ليرة, كما حصلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ميزانية بمبلغ مليار و800 مليون ليرة.
وخصصت الموازنة لوزارة الخارجية والمغتربين مبلغ 725 مليون ليرة, تليها 240 مليون ليرة نفقات سياسية صنفت تحت بند الاستقبالات والسفريات.
وبخصوص عجز موازنة 2020, الذي قدر بحدود 1,400 مليار ليرة, وهو فرق بين الإيرادات والنفقات وفقاً للتقديرات الحالية, ويعرف العجز بأنه مقياس اقتصادي لميزان تجاري سلبي عندما تتجاوز فيه واردات الدولة صادراتها, وهو مؤشر على ضعف تنافسية الدولة في منافسة منتجاتها لمنتجات الدول الأخرى, ويفرض العجز على الدولة ضرورة الاقتراض من الدول الخارجية أو اللجوء إلى بيع الاحتياطي من القطع الأجنبي التي تحتفظ به الدولة.
اللافت في موازنة العام 2020 هو فتح الباب واسعاً أمام دعم القطاعات الإنتاجية, وخاصة الزراعة والصناعة, إذ تم التركيز على المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية سعياً إلى إقامة مشاريع تنموية جديدة, مع استكمال المشاريع الاستراتيجية القائمة, ودعم عملية الإنتاج بما يساعد على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وفيما يلي مقارنة لتطور حجم الموازنة العامة للدولة في سنوات الأزمة مقاسة بسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي :

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف الرسمي
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س/ دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س/ دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س/ دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س/ دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س/ دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س/ دولار
2018	3,187 مليار ل.س	6.3 مليار دولار	500 ل.س/ دولار
2019	3,882 مليار ل.س	8.9 مليار دولار	435 ل.س/ دولار
2020	4,000 مليار ل.س	9.2 مليار دولار	434 ل.س/ دولار

حيث نلاحظ ارتفاع حجم موازنة 2019 بقيمة 0.3 مليار دولار أمريكي عن موازنة عام 2018 (حسب سعر الصرف الرسمي)

(4: وزارة المالية)

قطاع التجارة [5]

تأتي أهمية التجارة الخارجية للدولة لأهميتها في تأمين المستلزمات المادية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام ومواد نصف مصنعة, وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات, وتعتمد الدول على التجارة الخارجية من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها, بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات أجنبية متنوعة.

وقد واجهت هذا القطاع تحديات كبيرة خلال الفترة الماضية, بسبب العقوبات المفروضة والحصار الاقتصادي, فيما اعتمدت الحكومة السورية على مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تفعيل التجارة, أهمها برنامج إحلال بدائل المستوردات والذي تضمن 67 مادة, والذي يهدف إلى تحفيز الطلب على الإنتاج المحلي وكذلك تحفيز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب وزيادة الكميات المنتجة أو فتح مشاريع جديدة, وامتلاك ميزات تنافسية, وتنفيذ خطة وطنية للتصدير من خلال كل الوزارات والجهات المعنية, بالإضافة إلى إجراءات لتحفيز نمو إنتاج القطاع الخاص, وتوفير كل متطلبات العمل لإعادة الإقلاع بالقطاعين الصناعي والزراعي وتحقيق التعافي بهما, من خلال دعم القروض الإنتاجية حيث يوجد 14 برنامجاً استهدافياً لمشاريع متعددة, بالإضافة إلى القيام بمراجعة للدليل التطبيقي الالكتروني الموحد لإجازات وموافقات الاستيراد, للتخفيف ما أمكن من استيراد المنتجات التي يوجد لها بديل محلي وتعزيز قدرة سياسة التجارة الخارجية على تحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الانتاج, كما صدرت قرارات بوقف استيراد أي مادة كمالية, وإجراءات إضافية لمكافحة التهريب, واتباع سياسة عدم حصرية أو احتكار أي مادة فيما يتعلق باستيراد المواد المسموح بها.
والجدير بالذكر أنه وبرغم كل الظروف الراهنة والحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية أحادية الجانب لم تنقطع أي مادة من الأسواق السورية

وبالنسبة للصادرات فقد قدرت غرفة صناعة دمشق وريفها قيمة صادراتها لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 في القطاعات الأربعة بنحو 157.5 مليون دولار, توزعت في القطاع الكيميائي 3.2 مليون دولار, القطاع الهندسي 73.4 مليون دولار ,القطاع الغذائي 16.4 مليون دولار والقطاع النسيجي 64 مليون دولار, وتم التصدير لمجموعة من الدول منها 18دولة عربية و 25 دولة أجنبية

أما بالنسبة لنشاط المناطق الحرة السورية, وعددها 8 مناطق في سورية, فقد بلغ رأس المال المستثمر في المناطق الحرة لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 نحو 751 مليون دولار حسب بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة, وحققت إيرادات بلغت 4 مليار ليرة سورية, وبلغت البضائع المستوردة نحو 41 مليار ل.س, والمصدرة نحو 44.5 مليار ل.س.

كما أن إعادة افتتاح المعابر البرية الحدودية كان له أثر جيد على الاقتصاد السوري, حيث تم افتتاح معبر القائم مع العراق في نهاية عام 2019, مما من شأنه زيادة تدفق السلع المصدرة, وتخفيض النقل الجوي الذي يعتبر مكلفً بالنظر الى النقل البري والبحري, وبالتالي فان افتتاح المعبر سيخفض التكاليف على المصدرين ويقوي من مقدرتهم التنافسية ويساعد في وصول المنتجات السورية إلى الأسواق العراقية والخليجية وغيرها, كما سيساهم افتتاح المعبر في زيادة تدفق القطع الأجنبي إلى سورية, وبالتالي سيزداد تدفقها نتيجة تسديد قيمة البضائع المصدرة, وهو من شأنه تحسين سعر الصرف الليرة السورية, وتدعيم عجلة الإنتاج المحلي .
فيما تم سابقاً تفعيل معبر نصيب الحدودي مع الأردن, وحقق تدفق كبير للمنتجات السورية إلى السوق الأردنية, حيث تشير الإحصاءات إلى تراجع صادرات الأردن الصناعية إلى سورية بنسبة 70 % في 2019, مما دفع الجانب الأردني عن طريق وزارة التجارة والصناعة والتموين الأردنية, بإصدار قائمة تتضمن أسماء عدد من السلع التي يمنع استيرادها من سورية.
ويذكر بأن الحكومة قامت بكل الجهود الممكنة لدعم قطاع الصادرات من خلال دعم المزارع وتأمين الكهرباء والوقود وتوفير كل الشروط للاشتراك بالمعارض وتحمل نفقات النقل الجوي بما فيها الدعم المباشر للصادرات, وحسب تقارير اتحاد المصدرين فإن الصادرات السورية تصل إلى أكثر من 100 دولة وتتراوح قيمتها بين 4 أو 5 مليار دولار .
وارتفعت في السنوات الماضية تحويلات السوريين من الخارج إلى داخل سورية, ومن ناحية أخرى تحسن واقع الصادرات السورية قليلا في السنوات الثلاثة الأخيرة (وهي التي تعتبر أهم مصدر محلي لتأمين القطع الأجنبي), بالإضافة إلى أن تحسن الإنتاج الزراعي والصناعي في سورية.
وكان رئيس الوزراء السوري أكد أن الحكومة السورية أمنت تمويل احتياجات البلاد من النفط وباقي الاحتياجات من دون أن تستخدم احتياطي النقد الأجنبي (الدولار), مع العلم بأن كلفة تأمين احتياجات سورية من المشتقات النفطية تصل إلى 2

(5: تقرير خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية)

تريليون ليرة سورية سنوياً, وأنه يتم تأمينها حالياً من موارد وخزينة الدولة, بعد أن كان يتم تأمينها سابقاً عن بعدة طرق منها الخط النفطي الإيراني الائتماني والذي توقف خلال العام الماضي, وكانت سورية في عام 2011 تنتج 350 ألف برميل نفط يومياً, وحالياً لا تتجاوز قيمة الأنتاج 24 ألف برميل يومياً

وحقق معرض "صنع في سورية" التخصصي الذي تم إقامته في عام 2019 خطوة جيدة, تمثلت بقدرة الصناعة السورية على استقطاب المستوردين من دول عربية وأجنبية بسبب إنتاج سلع ذات نوعية جيدة وسعر مقبول, وشارك في المعرض 260 شركة سورية متخصصة, وأكثر من 600 رجل أعمال من عدة دول, كان بوابة فعلية لتسويق المنتج السوري في مجال صناعة الأزياء والصناعات النسيجية ومستلزمات الإنتاج والأقمشة, مما ساهم في إبرام العديد من العقود الخارجية التي تدعم التصدير

وعلى صعيد التجارة الداخلية وحسب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك, فإن عدد الشهادات الصادرة لحماية الملكية التجارية والصناعية منذ بداية عام 2019 وحتى نهاية الشهر السابع بلغ عددها 4,909 طلب, مما يدل على نمو نشاط التجارة الداخلية.

وفيما يلي ملخص نشاطات وزارة الاقتصاد والجهات التابعة لها خلال عام 2019 :

1 - على صعيد السياسات الاقتصادية:

- صياغة حزمة من السياسات والبرامج الاستهدافية, ضمن توجهات الحكومة وسياساتها الداعمة للعملية الإنتاجية والتنموية, مثل برنامج إحلال صناعة بدائل المستوردات, بهدف تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً ووقف استنزاف القطع الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي, وبرنامج دعم القطاع الخاص, وذلك بهدف تأمين متطلبات الانطلاق في القطاعين الزراعي والصناعي, من خلال تطبيق حزمة من السياسات والبرامج الداعمة للتوسع في الإنتاج والتشغيل, وبرنامج دعم أسعار الفائدة, حيث تم تخصيص مبلغ في الموازنة العامة للدولة وقدره 20 مليار ليرة يستخدم لدعم أسعار الفائدة, ويستهدف هذا البرنامج تخفيض تكاليف الحصول على التمويل لمجموعة من المشاريع ذات الأولوية.
- الانتهاء من إعداد مسودة قانون الاستثمار, بهدف إيجاد مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية, باعتباره نقطة ارتكاز أساسية في الرؤية الاقتصادية لسورية في بعد الحرب.
- الانتهاء من إعداد مجموعة من البرامج التنفيذية للمحاور التي تتولاها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ضمن برنامج سورية ما بعد الحرب, لاسيما ما يتعلق بتعزيز بيئة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وتمكين التجارة الخارجية.

2 - في مجال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول والتكتلات الصديقة, فقد تم :

- إدراج سورية في قائمة البلدان التي تتمتع بالامتيازات الجمركية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
- المشاركة في المعرض الدولي الرابع (ارابيا اكسبو 2019) والذي أقيم في موسكو.
- التوقيع على اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي مع جمهورية القرم (الاتحاد الروسي) .
- افتتاح فرع للبيت التجاري (سورية – القرم) في دمشق.
- المشاركة في منتدى يالطا الاقتصادي الدولي والذي تم خلال مناقشة سبل التعاون التجاري بين سورية والقرم والتبادل التجاري بين الطرفين.
- استكمال إجراءات دخول اتفاقية تسهيل وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين سورية وأبخازيا حيز التنفيذ.
- استكمال إجراءات دخول اتفاقية تسهيل وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين سورية وأوسيتيا الجنوبية حيز التنفيذ.
- التوقيع على اتفاق لتأسيس بيت تجاري في كل من سورية وأوسيتيا الجنوبية.
- عقد اجتماعات اللجنة الوزارية السورية–الإيرانية المشتركة والمشاركة في اجتماعات اللجنة العليا التي تم في ختامها التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد, إضافة إلى توقيع عدة اتفاقيات في مجالات مختلفة.
- المشاركة في اجتماعات الدورة السابعة اللجنة المشتركة السورية–البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني, والتوقيع على عدة وثائق تعاون بين البلدين.
- المشاركة في معرض هافانا الدولي في دورته رقم 37.
- عقد اجتماعات الدورة التاسعة للجنة المشتركة السورية–العراقية, والتي تم خلالها الاتفاق على تدعيم العلاقات الثنائية وتطوير العمل المشترك في مختلف المجالات وتذليل كافة القيود والعقبات التي تحول دون تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين, وتنفيذ برامج ترويجية مشتركة تهدف إلى جذب المستثمرين ورجال الأعمال للعمل في المناطق الحرة والاستثمار فيها .

3 - نشاط المؤسسة العامة للتجارة الخارجية:
- توجيه عمل مؤسسة التجارة الخارجية وتأطيره بالشكل الذي يلبي احتياجات القطاع العام وفق خطط تضمن توفر المواد اللازمة لاستمرار حياة الموطن ودفع عجلة الإنتاج؛ حيث تم تأمين المواد الأساسية الغذائية والكيميائية, الأدوية والمستلزمات الطبية, والآليات ومستلزماتها

4 - على صعيد تطوير أداء إدارة التجارة الخارجية:
في مجال الاستيراد:
- المتابعة الدورية لقوائم المواد المعتمدة بموجب الآلية الخاصة بمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد وتحديثها بما يراعي متطلبات الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الإنتاج.
- تبسيط إجراءات الحصول على إجازات الاستيراد
- تنظيم آلية منح إجازات الاستيراد للبضائع والآليات الموجودة في المناطق الحرة حسب الفواتير المحلية الصادرة عن فروع مؤسسة المناطق الحرة.
- تنظيم عملية ترشيد الاستيراد وتبسيط وضبط الإجراءات بهدف منع عملية تكرار إجازات وموافقات الاستيراد.
- صدور تعليمات بإلزام مستوردي القطاع الخاص للمواد الممولة من المصارف العاملة بالقطر المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتسليم نسبة (15 %) من مستورداتهم وبسعر التكلفة

في مجال التصدير:
- عمدت الوزارة وبهدف دفع العملية التصديرية إلى تشخيص المعوقات ذات الصلة بعملية التصدير ووضع الحلول لتجاوز المعوقات, وقد تم في هذا الخصوص وضع خطة وطنية للتصدير والتي تم إقرارها من رئاسة مجلس الوزراء ويجري العمل على تنفيذها.
- تقديم حوافز تصدير للقطاعات الهامة (غذائية, زيتون, زيت الزيتون, الألبسة, المفروشات والموبيليا).
- دعم شحن عقود التصدير لمعرض دمشق الدولي وتحمل كافة تكاليف الشحن وفق آلية مدروسة ومعتمدة.
- دعم المشاركة في المعارض الخارجية ترويجاً للمنتج السوري في الخارج لا سيما في القطاعات الصناعية والزراعية التصديرية.

5 - في مجال تنمية الإنتاج المحلي والصادرات:
- تم صرف حوافز تصدير, ودعم شحن لمعرض دمشق الدولي, ودعم معارض.
- متابعة تنفيذ برنامج الاعتمادية والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية السورية.
- إطلاق الحملة الوطنية لترويج الحمضيات داخلياً وخارجياً.

6 - المؤسسة العامة للمناطق الحرة:
- صدور تعليمات بمعالجة أوضاع السيارات السياحية والآليات والمعدات الهندسية المتضررة الموجودة في المنطقة الحرة بعدرا.
- منح مهلة زمنية جديدة للمستثمرين والمودعين في المناطق الحرة بعدرا لمعالجة وضع البضائع العائدة لهم والمسجلة على قيودها.
- صدور تعميم يتضمن تعليمات خاصة بعملية التفكيك والتقطيع للسيارات المستعملة في المناطق الحرة والتي لا يوجد لها فاتورة أساسية وينجم عنها قطع تبديل مستعملة وفقاً لتعليمات التفكيك والتقطيع الناظمة بذلك.
- صدور تعليمات تتضمن الاكتفاء بالفاتورة المحلية الصادرة عن المناطق الحرة بالنسبة للسيارات والآليات وقطع التبديل المستعملة.
- صدور تعليمات بالموافقة على تنظيم فاتورة واحدة وبيان جمركي واحد لأي فئة من السيارات, شريطة أن تكون مستوفية الشروط الخاصة بالاستيراد والشروط الفنية وفق أحكام قانون الجمارك .
- ضبط آلية الإدخال للتجهيزات والأثاث والمواد الأولية اللازمة للمنشآت الصناعية وغيرها من المواد التي يتم إدخالها من السوق المحلية إلى المنطقة الحرة والتي ترد بدون بيان جمركي.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع تأمين تفريعة سكة حديد لربط المنطقة الحرة الداخلية في اللاذقية مع المرفأ لتأمين سحب البضائع الخاصة بالمستثمرين من المرفأ مباشرة عن طريق السكك الحديدية وتخفيف الأعباء المالية عليهم.

7 - المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية:
- إقامة الدورة رقم 61 لمعرض دمشق الدولي والتي تميزت بالمشاركات الدولية الواسعة ومشاركة العديد من الشركات من

مختلف أنحاء العالم حيث تمت مشاركة 38 دولة عربية وأجنبية, وبعدد شركات 1,700شركة.
- متابعة الإشراف على إقامة المهرجانات حيث تم تنفيذ: 86 بازار, و25 مهرجان تسوق, 47 معرض, بالإضافة إلى المشاركة في 17 معرض خارجي.

8 - هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- إعداد خطة متكاملة للنهوض بعمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ووضع مصفوفة تنفيذية مرتبطة ببرنامج زمني متكامل.
- توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبعض المراكز التدريبية في المحافظات والتي تهدف إلى تمكين رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل الكوادر وتوظيف طاقات الشباب في جميع المهن والاختصاصات.
- مشروع مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 5 محافظات, والذي سينتج عنه قاعدة بيانات خاصة بمرصد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحضير مسودة مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة السورية للتأمين والهيئة للتعاون في مجال تأمين المشاريع الصغيرة.
- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية ضمن برامج الهيئة.

وتنطلق رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من ضرورة النهوض بقطاع الصادرات باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وتحسين أداء الصادرات السورية في الأسواق الخارجية وتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق المحتملة وتهدف إلى :
1) تحسين العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصيلة التصدير بالقطع الأجنبي
2) استغلال الموارد المحلية والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية بأكبر قدر من الكفاءة
3) زيادة معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
4) تنمية الصناعات المحلية وتخفيض التكاليف وتحقيق اقتصادات الحجم
5) تحقيق تراكم رأس المال وتخفيض البطالة
6) التغلب على مخاطر عدم قدرة الأسواق المحلية على استيعاب كامل الانتاج المحلي

قطاع الزراعة [6]

يعتبر النشاط الزراعي في سورية من أهم الأنشطة الإنتاجية, لدوره الكبير في موضوع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بالإضافة لدوره الهام في مساهمته في الاقتصاد القومي السوري حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية, وتوفير العملات الأجنبية, كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية الأخرى, إضافة لذلك يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير العيش لأعداد كبيرة من الأفراد, حيث يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من 46 % من السكان في سورية.

وتبلغ مساحة سورية 18.5 مليون هكتار تقسم من الناحية البيئية الزراعية إلى:
منطقة الاستقرار الأولى: مساحتها 2.7 مليون هكتار وتشكل 14.6 % من مساحة سورية, معدل أمطارها السنوي أكثر من 350 مم/سنة ومحاصيلها الرئيسة الحبوب والبقوليات والمحاصيل الصيفية والخضار والأشجار المثمرةوأهمها الحمضيات والتفاحيات واللوزيات.
منطقة الاستقرار الثانية: مساحتها 2.5 مليون هكتار وتشكل 13.3 % من مساحة سورية, معدل أمطارها250-350مم/سنة محاصيلها الرئيسية الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة وأهمها الكرمة والزيتون واللوز.
منطقة الاستقرار الثالثة: مساحتها 1.3 مليون هكتار وتشكل 7.1 % من مساحة سورية, معدل أمطارها السنوي يزيد عن 250مم/سنةولايقل عن هذا الرقم وأهم محاصيلها الزراعية الشعير, وأحياناً تزرع فيها البقوليات.
منطقة الاستقرار الرابعة: مساحتها 1.8 مليون هكتار وتشكل 9.9 % من مساحة سورية معدل أمطارها السنوي 200-250مم/سنة وأهم محاصيلها الزراعية الشعير.
منطقة الاستقرار الخامسة: مساحتها 10.2 مليون هكتار وتشكل 55.1 % من مساحة سورية أمطارها السنوية غير مستقرة وتتراوح بين -100 150مم/سنة, وهي تستخدم كمراعي للغنم.
ويبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة 6 مليون هكتار مستثمر منها 5.7 مليون هكتار وتبلغ مساحة الأراضي المروية 1.4 مليون هكتار والبعلية 3.3 مليون هكتار وتبلغ مساحة الحراج 576 ألف هكتار.
هذا وتجاوزت المساحات المروية 1.42 مليون هكتار لموسم عام 2019, أي بزيادة 5984 هكتاراً عن عام 2018, وتقرر زراعة وإنتاج

(6: الهيئة العامة للبحوث الزراعية السورية - وزارة الزراعة)

القمح المروي والبعلي، إضافة إلى مجموعة من الأقماح والشعير بأنواعه، والشوندر الخريفي والشتوي والقطن والبطاطا والتبغ.
أما الأشجار المثمرة فقد بينت الخطة أنه تم اعتماد زراعة الفستق الحلبي والكرز والمشمش على مساحة 43.15 آلاف هكتار لإنتاج أكثر من 1.33 مليون طن، وتم اعتماد خطة جديدة لإنتاج الغراس المثمرة لإنتاج نحو 2740 ألف غرسة، إضافة إلى ذلك، تم وضع مخطط للأهداف الإنتاجية للثروة الحيوانية والدواجن.

وقد حققت محاصيل الحبوب من القمح والشعير في سورية في عام 2019، زيادة كبيرة عن العام 2018 بعد موسم أمطار وفير، وبلغ إنتاج القمح لعام 2019 بحوالي 2.2 مليون طن، أي بنحو ضعف إنتاج العام 2018، ووصلت إنتاج الشعير إلى 2 مليون طن وهو أكثر من خمسة أضعاف مقارنة بعام 2018، بالتوازي مع إنفاق الدولة السورية مليارات الليرات لشراء هذه المحاصيل من الفلاحين بأسعار مناسبة، وتم دعم المزارعين بقيمة 7.3 مليار ل.س من صندوق دعم الإنتاج الزراعي في عام 2019، ما انعكس إيجاباً على قطاع كبير في مختلف المحافظات عدا عن الوفر المحقق في القطع الأجنبي.

هذا وكانت وزارة الزراعة قد اعتمدت الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2019-2020 وتميزت بدخول كامل الأراضي المحررة في الخطة الإنتاجية الزراعية، مع استمرار عودة المزارعين إلى أراضيهم نتيجة تحسن الوضع الأمني، إضافة إلى زيادة المساحات المروية المخططة نتيجة تحسن الوضع المائي للآبار وارتفاع مخازين السدود الناتج عن زيادة الهطلات المطرية والاستمرار بتأهيل شبكات الري الحكومية، وزيادة خطة إنتاج الغراس المثمرة والحراجية لإعادة تشجير المساحات المتضررة، وإعادة العمل بمشروع التحول للري الحديث ومنح القروض للمزارعين، إضافة إلى تشجيع زراعة المحاصيل العلفية لتغطية النقص الحاصل من الأعلاف، وتقليص الفجوة العلفية، من خلال تقديم الدعم لبعض هذه المحاصيل.

قطاع السياحة [7]

لاشك أن القطاع السياحي في سورية يعتبر من أهم القطاعات، بسبب الثروة السياحية التي تمتلكها سورية من آثار ومراكز دينية وطبيعة ومناخ مميز، سيما أن قطاع السياحة كان يسهم بحدود 14 % من الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ورغم الأضرار الناجمة عن الحرب والتي لحقت بقطاع السياحة في سوريا والتي تقدر بقيمة 500 تريليون ليرة سورية، والتي طالت تدمير الفنادق والمواقع الأثرية التاريخية والدينية والأضرار المادية الأخرى، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة، مثل إغلاق الشركات وفقدان الوظائف عدا عن تراجع واردات قطاع التجارة والخدمات، فقد سجل القطاع السياحي في سورية مؤشرات إيجابية عام 2019 مع عودة الأمن والاستقرار إلى مزيد من المدن والبلدات والمناطق وظهرت المؤشرات على شكل زيادة في عدد القادمين العرب والأجانب ونزلاء الفنادق وأرباحها.

ووفق مؤشرات وزارة السياحة لعام 2019، فقد ارتفع حجم الأعمال المحقق في الفنادق العائدة ملكيتها للوزارة ليقارب 8.8 مليار ليرة سورية بنسبة زيادة 17 % عن عام 2018 وزاد إجمالي أرباح هذه الفنادق ليتجاوز 3.2 مليار ليرة بزيادة قدرها 14 %عن العام الذي سبقه.
كما وصل عدد القادمين العرب والأجانب في عام 2019 وفق الوزارة إلى نحو 2.4 مليون قادم بزيادة 31 % عن عام 2018 كما بلغ عدد نزلاء الفنادق 1.5 مليون نزيل قضوا نحو 4 ملايين ليلة فندقية.
وبالنسبة للمنشآت السياحية الموضوعة في الخدمة في عام 2019 فقارب عددها نحو 2,200 منشأة من مستويات متنوعة في مختلف المحافظات وفق الوزارة التي بينت أنها أصدرت 16 رخصة تشييد لمشاريع سياحية وفندقية بطاقة استيعابية 574 سريرا فندقيا و5450 كرسي إطعام ومنحت تراخيص لما يقارب 107 شركات سياحة وسفر.

وعن الفعاليات السياحية أشارت الوزارة إلى أنها نظمت 56 فعالية خلال عام 2019 وأشرفت على عشرات الأنشطة السياحية وشاركت في معرض فيتور 2019 بإسبانيا إلى جانب شركات الطيران ومكاتب السياحة والسفر بهدف الترويج لمقومات سورية السياحية والتاريخية وبما يسهم في عودة القدوم السياحي إليها، كما شاركت في معرض سوق السفر العربي 2019 بدبي مع شركات وفنادق القطاع الخاص وعدد من مكاتب السياحة والسفر، ونظمت وزارة السياحة في عام 2019 ملتقى الاستثمار السياحي وبلغ عدد المشاريع المملوكة للجهات العامة والتي تم طرحها في الملتقى 41 مشروعاً تكلفتها الإجمالية 400 مليار ليرة سورية وتوفر 7,000 فرصة عمل جديدة.
وبخصوص التعليم والتدريب السياحي وصل عدد طلاب المعاهد السياحية والفندقية إلى 1500 طالب وإلى 2500 طالب في المدارس السياحية والفندقية كما نفذت الوزارة 72 دورة في الاختصاصات السياحية والفندقية بمشاركة 1520 متدرباً ونظمت مراكز التدريب السياحي الخاصة 48 دورة تخصصية بإشراف الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي.

(7: وزارة السياحة)

وحققت الفنادق العائدة بملكيتها لوزارة السياحة خلال العام الفائت مجموع إيرادات تجاوز 9.1 مليارات ليرة سورية أي بنسبة زيادة تجاوزت 18 % عن عام 2018, ورافق هذا الارتفاع تحسّن إجمالي الأرباح لمنتجع لاميرا, وشيراتون دمشق, والدامارو, وشهباء حلب لتقارب 3.5 مليارات ليرة سورية بزيادة قاربت 18 % عن عام 2018, وحسب التقرير الصادر عن الوزارة, ساهمت هذه الفنادق برفد موارد الخزينة بالضرائب والرسوم بقيمة تقارب 1.5 مليار ليرة سورية جزء منها بالقطع الأجنبي.

قطاع الصناعة [8]

يشكل القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد السوري برمته, والمحرك الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى, ولعبت سورية دوراً هاماً وبارزاً في التقدم الصناعي منذ أمد بعيد بسبب الموقع الجغرافي الهام وتوسطه بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا, حيث تمكن الشعب السوري من الإطلاع على الأمم المختلفة فأفادها وطورها ولذلك تعد دمشق أكثر المدن شهرة في توطن الصناعات اليدوية التي تعتمد على المهارات الفردية, واحتلت الصناعة في سورية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة في الاقتصاد السوري بمساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

وتشهد سورية بشكل عام مرحلة لإعادة تدوير عجلة القطاع الصناعي خصوصاً بعد إعادة الأمان لكامل محافظة حلب التي تعتبر العاصمة الاقتصادية لسورية, وبدأت الكثير من المنشآت الصناعية التي كانت تعمل قبل الحرب وتوقفت بالعودة إلى ميدان العمل, عبر إعادة تشغيل المعامل والمنشآت الصناعية, حيث أعلنت وزارة الصناعة عن خطة لإعادة إعمار منشآت الوزارة المدمرة, والبدء بصناعات حديثة متطورة لتأمين منتج محلي, وتصدير ما أمكن, وذلك من خلال رؤية علمية لمواكبة حداثة الصناعة, لجهة إعادة النظر بالأنشطة الصناعية ذات البعد الإستراتيجي, والاستثمار فيها بحسب أولويات تحقيق القيمة المضافة, وحاجة السوق السورية, بما يحقق تنمية صناعية جغرافية متوازنة, ومنح هذه الصناعات ميزة تفضيلية, وكشفت عن عقود إنتاج بنحو 203 مليار ليرة عام 2019, وتم إقلاع 17 شركة من شركات القطاع العام التي كانت متوقفة عن العمل, وزاد عدد المنشآت الصناعية التي دخلت العملية الإنتاجية, إذ تم إقلاع 82,179 منشأة صناعية للقطاع الخاص, وتمت إضافة خطوط إنتاج جديدة, بالإضافة للإجراءات الحكومية التي تدعم القطاع الصناعي

وأعلنت وزارة الصناعة وفق خطتها الإستراتيجية اتخاذ عدة إجراءات لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية, والعمل على مؤازرة جميع الصناعيين الوطنيين الذين استمروا بالإنتاج رغم الصعوبات البالغة أثناء الحرب, بما فيها دعم المنتجين في الشركات المتضررة, لإعادة الإقلاع من جديد, ليس فقط لاستعادة الإنتاج الصناعي, ولكن لزيادة مستويات التشغيل والمساهمة الاقتصادية والتنمية الصناعية, وزيادة إيرادات الدولة الضريبية لاحقاً, إضافة لمتابعة ترميم المناطق الصناعية المتضررة واعتماد الحوافز التي تمكن الصناعيين من العودة إلى العمل وترميم منشآتهم والإقلاع بها من جديد, وتبسيط الإجراءات للمنشآت؛ المتعلقة بتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية, والأهم مكافحة التهريب كأولوية مطلقة لدعم الإنتاج المحلي.

وبحسب تقرير لوزارة الصناعة حول أبرز مؤشرات أدائها في عام 2019, فقد بلغ رأسمال الشركات المنفذة وفق القانون 21 أكثر من 22.7 مليار ليرة سورية, موزعة على 266 منشأة للصناعات الهندسية, برأسمال 11.7 مليار ليرة سورية, وعدد عمال 424 عاملاً, في حين بلغ عدد منشآت القطاع الغذائي 504 منشأة, رأسمالها نحو 6.18 مليارات ليرة, وعدد عمال 890 عاملاً, وفي القطاع الكيميائي بلغ عدد المنشآت المقامة على القانون 21 نحو 535 منشأة برأسمال 4.2 مليارات ليرة, وعدد عمال 559 عاملاً, أما الصناعات النسيجية, فقد بلغ عدد منشآتها 136 منشأة برأسمال 570 مليون ليرة, وفي قطاع الصناعات الهندسية, فقد بلغ عدد منشآتها نحو 266 منشأة برأسمال يتجاوز 11.7 مليار ليرة وبعدد عمال يصل إلى 424 عاملاً, أما الشركات الأربعة المنفذة وفق قانون الاستثمار خلال العام 2019, فقد بلغ رأسمالها 12.96 مليار ليرة سورية, موزعة على شركتين في القطاع الهندسي برأسمال 2.5 مليار ليرة, وعدد عمال 200 عامل, وشركتين في القطاع الغذائي برأسمال 10.46 مليارات ليرة, وعدد عمال 22 عاملاً.

وبلغت أرباح القطاع العام الصناعي في 2019 نحو 20 مليار ليرة سورية ووصل إجمالي مبيعات القطاع العام الصناعي إلى 270 مليار ل.س عن طريق 8 مؤسسات حسب تقرير وزارة الصناعة, وحققت المؤسسة العامة للصناعة الهندسية الربح الأعلى بقيمة 10.3 مليار تلتها المؤسسة العامة للتبغ 3.8 مليار ل.س وبعدها الصناعات الغذائية 3 مليار والمؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء 2.6 مليار والنسيجية 1.4 مليار والكيميائية 126 مليار, بينما خسرت المؤسسة العامة للسكر نحو 2 مليار ل.س

فيما بلغ عدد منشآت القطاع الخاص المنفذة في سورية خلال عام 2019 نحو 1445 منشأة, منها 1441 منشأة منفذة وفق

(8: التقرير الصناعي السوري - هيئة الاستثمار السورية - تقرير مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة عن العام 2019)

القانون 21 الخاص بتنظيم الصناعة, و4 منشآت وفق قانون الاستثمار, كما تشير التقارير أنه خلال النصف الأول من عام 2019 دخلت في محافظة السويداء 26 منشأة حرفية وصناعية حيز الإنتاج برأسمال يبلغ نحو 180 مليون ليرة سورية, فيما تم الترخيص مؤخراً لتسع منشآت صناعية جديدة مع وجود 26 منشأة قيد التنفيذ وخمس منشآت منفذة جزئياً, وخلال شهر أيار دخلت حيز الإنتاج في محافظة درعا 11 منشأة صناعية وحرفية برأسمال 169 مليون ليرة سورية, وفي الفترة نفسها تم ترخيص 16 مشروعاً صناعياً برأسمال 400 مليون ليرة سورية, فيما تم ترخيص 6 مشاريع حرفية برأسمال 55 مليون, وفي طرطوس تم ترخيص 11 معملاً لإنتاج الدواء والمستحضرات الطبية.

أداء سوق دمشق للأوراق المالية [9]

يعتبر أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام 2019 جيداً قياساً للتحديات التي واجهت الشركات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية, حيث حقق المؤشر ارتفاعات ملحوظة فقد أغلق نهاية العام 2019 على 5,836 نقطة منخفضاً بنسبة 5.71 % عن العام الماضي, حيث كانت أدنى قيمة له خلال العام 5,430 نقطة بتاريخ 2019/12/3 وأعلى قيمة له 6,620 نقطة بتاريخ 2019/1/16.
كما ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة (Market Capitalization) للسوق إلى حوالي 1.1 تريليون ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2019 أي بزيادة نسبتها حوالي 59 % عن القيمة السوقية في نهاية عام 2018 وذلك بسبب ادراج اسهم كل من شركة سيريتيل وشركة MTN وشركة اسمنت البادية في السوق وزيادة رأسمال العديد من الشركات المدرجة.

وبالنسبة لحجم التداول في السوق فقد بلغ خلال العام 2019 حوالي 84.7 مليون سهم, بقيمة إجمالية 32.7 مليار ليرة سورية أي بزيادة 176 % في قيمة التداول عن العام 2018 موزعة على 17,865 صفقة, مقارنة مع حجم التداول خلال العام 2018 والبالغ حوالي 30.7 مليون سهم, وبقيمة إجمالية بلغت 25.9 مليار ليرة سورية موزعة على 21,778 صفقة, على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق موزعة بين القطاعات التالية :

القطاع	الشركات المدرجة
المصرفي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك سورية والمهجر - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي - بنك عودة - بنك بيبلوس - بنك سورية والخليج - بنك الشام - بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة - مصرف فرنسبنك - بنك الأردن سورية - بنك الشرق - بنك قطر الوطني
التأمين	السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين سورية - السورية الدولية للتأمين أروب سورية - الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي - العقيلة للتأمين التكافلي
الخدمات	الأهلية للنقل - المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
الزراعة	الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات نماء
الصناعة	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية - شركة اسمنت البادية
الاتصالات	MTN سورية - سيريتل موبايل تيليكوم

أما بالنسبة لمتوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2019 فقد قارب 359 ألف سهم في الجلسة الواحدة, وبمتوسط قيمة تداول 139 مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة, وذلك على مدى 236 جلسة تداول خلال العام 2019, مقارنة مع244 جلسة خلال العام 2018بمتوسط حجم تداول 126 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 106 مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.
ومن حيث القطاعات, فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بنسبة تداول تتجاوز 89% من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام 2019, يليه قطاع التأمين والاتصالات بنسبة تتجاوز 5 % من القيمة الإجمالية للتداول.
أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال العام 2019 من حيث قيم تداولها, نجد في المقدمة سهم بنك سورية والخليج SGB بقيمة 15 مليار ليرة سورية, ومن ثم سهم بنك سورية الدولي الاسلامي SIIB بقيمة 5.3 مليار ليرة سورية, ومن ثم بنك بيمو البركة BBSYبقيمة 3.2 مليار ل.س بينما نجد الأسهم الأقل تداولاً كان سهم المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG بقيمة 24 ألف ليرة سورية ثم سهم شركة سولداريتي للتأمين SAIC بقيمة 1.6 مليون ليرة سورية ثم سهم شركة أروب سورية AROP بقيمة 1.8 مليون ليرة سورية.
وتصدر سهم بنك سورية والخليج SGB الأسهم الأكثر ارتفاعاً من حيث التغير بالقيمة بتغير 26.7 % خلال عام 2019, في حين نجد أن السهم الأكثر انخفاضاً كان سهم بنك سورية الدولي الاسلامي SIIB بنسبة تغير 42.42- %.

(9: تقرير التداول لعام 2019)

قطاع التأمين [10]

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السوري 13 شركة منها شركة حكومية هي المؤسسة العامة السورية للتأمين و 12 شركة تأمين خاصة, بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 14 مليار ليرة سورية, إضافة إلى شركة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين, وهذه الشركات هي:

شركات التأمين العاملة في سورية		
المؤسسة العامة السورية للتأمين	شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين	الشركة المتحدة للتأمين
الشركة السورية العربية للتأمين	الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	الشركة الوطنية للتأمين
شركة التأمين العربية سورية	الشركة السورية الكويتية للتأمين	شركة المشرق العربي للتأمين
شركة الثقة السورية للتأمين	الشركة الاسلامية السورية للتأمين	شركة أدير للتأمين
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي	

أما شركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية ,حتى نهاية عام 2019 فهي 6 شركات :
السورية الكويتية للتأمين - السورية الوطنية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين سورية - السورية الدولية للتأمين أروب سورية - الاتحاد التعاوني للتأمين سوليدارتي - العقيلة للتأمين التكافلي.

وحسب تقرير هيئة الاشراف على التأمين فقد حقق قطاع التأمين السوري نمواً ملحوظاً خلال العام 2019 والذي شكل نقطة تحول في عمل هيئة الإشراف على التأمين من خلال توفير البيئة المناسبة لأخذ دوره في الاقتصاد السوري لمرحلة إعادة الإعمار من خلال طرح منتجات تأمينية جديدة تتوافق ومتطلبات السوق إضافة لحزمة القرارات والإجراءات التي اتخذتها وكان لها الدور في تطوير آلية العمل داخل الهيئة إضافة إلى نشر الوعي التأميني في مختلف المحافظات وتعزيز الثقافة التأمينية لدى جميع شرائح المجتمع السوري.

وحسب تقرير هيئة الإشراف على التأمين عن مؤشرات سوق التأمين لغاية الربع الثالث من عام 2019, فقد بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها كافة شركات التأمين في كافة فروع التأمين في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019 حوالي 27.3 مليار ليرة بنمو عن نفس الفترة من العام 2018 بنسبة 8.2 %, بينما بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة فقط 8.3 مليار ليرة بنسبة 30 % من الإجمالي وبنمو بنسبة 6.4 % عن نفس الفترة من عام 2018.
وبالنسبة لأقساط الشركات فقد بلغت الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية حوالي 70 % بأقساط 19 مليار ليرة, تليها شركة الوطنية بنسبة 6 % وأقساط بلغت 1.6 مليار ليرة تليها الشركة المتحدة بنسبة 4 % من الإجمالي وأقساط بلغت 1.12 مليار ليرة تليها السورية العربية بحصة بلغت 35 % وأقساط 958 مليون ليرة, ثم الاتحاد التعاوني وآروب بنسبة 3 % من الإجمالي, بينما حققت كل من التأمين العربية والمشرق والإسلامية حوالي 2 % من إجمالي أقساط السوق, أما شركة أدير الكويتية والعقيلة فقد حققت حوالي 1 % لكل منها وكانت الحصة الأصغر من أقساط السوق لشركة الثقة السورية للتأمين نسبتها 0.7 %من الإجمالي.
في حين كانت أعلى نسبة نمو في الأقساط مقارنة مع أقساط نفس الفترة من عام 2018 لدى شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بلغت 75 % تليها شركة الثقة بنمو بنسبة 72 % ثم الإسلامية بنسبة 44 % والمتحدة بنسبة 39 % وكانت نسب النمو لدى باقي الشركات وفق ما يلي آروب 23 % - أدير 14 % - السورية العربية 13 % - الوطنية 10 % - المؤسسة العامة السورية للتأمين 9 %, بينما كان أكبر انخفاض للأقساط لدى شركة العقيلة بنسبة 67 % عن أقساطها في نفس الفترة من عام 2018, كما انخفضت أقساط شركة التأمين العربية بنسبة 17 %, والمشرق بنسبة 4 % بالمقارنة مع أقساطها في نفس الفترة من عام 2018.

بالمقابل حقق فرع تأمين السيارات الإلزامي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 34 % من الإجمالي حيث حقق أقساطاً بلغت 9.3 مليار ليرة, يليه فرع التأمين الصحي حيث بلغت نسبته 33 % من إجمالي أعمال السوق وحقق أقساطاً بلغت 9 مليار ليرة وجاء تأمين السيارات الشامل في المرتبة الثالثة حيث شكل 11 % وبلغت أقساطه 3 مليار ليرة يليه تأمين الحريق الذي بلغت أقساطه حوالي 2.4 مليار ليرة وشكل 9 % من إجمالي أقساط السوق, وبلغت نسبة تأمينات النقل 5 % بأقساط حوالي 1.4 مليار ليرة وشكلت تأمينات الحوادث العامة 4 % من إجمالي الأقساط حيث بلغت أقساطها مليار ليرة وبلغت أقساط كل من تأمينات

(10: تقرير هيئة الإشراف على التأمين)

الحياة 437 مليون ليرة والهندسي 370 مليون ليرة أي ما نسبته حوالي 1.5 % من إجمالي الأقساط وأقل الحصص السوقية كانت لتأمين السفر بأقل من 1 %.
وكانت أعلى نسبة نمو في فروع التأمين في أقساط تأمينات السفر وبلغت 37 % مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018, يليه في النمو فرع تأمين السيارات الشامل حيث بلغت نسبة نمو أقساطه 32 % يليه الحوادث العامة بنسبة نمو بلغت 31 % ثم الحريق بنسبة 12 %, ونمت باقي الفروع وفق ما يلي السيارات الإلزامي 8 % - الهندسي 7 % - الحياة 6 % - الصحي 2 %, بالمقابل انخفضت أقساط فرع تأمين النقل بنسبة 12 %, كما انخفضت أقساط تأمين الطيران الذي يؤمن حصرياً لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين بنسبة 7 %.

في حين بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين الخاصة 121 ألف وثيقة تأمين موزعة على كافة الشركات الخاصة بانخفاض حوالي 3 % عن عدد الوثائق الصادرة في نفس الفترة من عام 2018, بينما بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن الشركات الخاصة دون وثائق التأمين الإلزامي 36 ألف وثيقة بنمو عن نفس الفترة من عام 2018 بنسبة 7 %, في حين أكبر عدد لوثائق التأمين الصادرة موزعة على الفروع كان لفرع التأمين الإلزامي للسيارات وشكل 70 % من إجمالي عدد الوثائق حيث بلغ عدد الوثائق خلال عام 2019 حوالي 85 ألف وثيقة, يليه كل من فرع تأمين السيارات الشامل بنحو 8000 وثيقة والتأمين الصحي فردي وجماعي بحوالي 7000 وثيقة.

وبالنسبة للتعويضات المسددة من كافة شركات التأمين خلال الأرباع الثلاثة من عام 2019 فقد بلغت حوالي 15 مليار ليرة موزعة على كافة شركات التأمين بنسبة نمو حوالي 22 % عن إجمالي التعويضات المسددة للفترة المقابلة من عام 2018, بينما بلغت تعويضات الشركات الخاصة فقط حوالي 5 مليارات ليرة بنمو 46 % عن نفس الفترة من العام 2018, وبلغت نسبة التعويضات المسددة إلى الأقساط المكتتبة لدى كافة شركات التأمين 55 % بينما لدى الشركات الخاصة كانت النسبة حوالي 65 %.
بالمقابل بلغت حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من التعويضات المدفوعة 9.5 مليار ليرة أي ما نسبته حوالي 64 % من إجمالي التعويضات, وكان للشركة السورية العربية الحصة الأكبر من إجمالي التعويضات المسددة من الشركات الخاصة وبلغت 9 % بقيمة 1.3 مليار ليرة, تليها الوطنية للتأمين بنسبة بلغت 7 % من الإجمالي بقيمة مليار ليرة.

وبمقارنة المطالبات المدفوعة مع الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين كانت أعلى نسبة لدى السورية العربية حيث بلغت نسبة تعويضاتها إلى أقساطها 145 % تليها شركة الوطنية بنسبة 92 % تليها الإسلامية بنسبة 72 % من أقساطها ثم الكويتية 69 % - العربية 66 % - المتحدة 63 % - المؤسسة 50 % - الاتحاد التعاوني49 % - آروب والمشرق 46 % - العقيلة 44 % - أدير 43 %- الثقة 38 %, بينما أعلى نسبة نمو في التعويضات المسددة كانت لدى الشركة السورية العربية 448 % عن التعويضات المدفوعة في الفترة المقابلة من عام 2018, تليها العربية بنمو 128 % والاتحاد التعاوني 67 % والكويتية 40 % كما ازدادت التعويضات لدى كل من الوطنية والمتحدة بنسبة 36 % والمؤسسة 12 %, أما من ناحية الانخفاض في التعويضات المسددة فكانت أكبر انخفاض لدى الإسلامية 30 % تليها كل من المشرق 26 % والمتحدة 20 % - أدير 17 % - آروب 10 % - الثقة 22 %.

في حين كان لفرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من إجمالي التعويضات المسددة من الشركات وبلغت 67 % من الإجمالي بقيمة حوالي 10 مليار ليرة, يليه فرع تأمين السيارات بنوعيه الإلزامي والشامل بنسبة 22 % من إجمالي التعويضات بقيمة 3.2 مليار ويليه تأمين الحريق بنسبة 10 % من الإجمالي بقيمة 1.4 مليار ليرة.
وبمقارنة المطالبات المدفوعة مع الأقساط المكتتبة بحسب فروع التأمين كانت أعلى نسبة التأمين الصحي 111 % من أقساطه يليه فرع تأمين الحريق الذي بلغت تعويضاته نسبة 58 % من أقساطه وكانت نسبة تعويضات فرع السيارات بنوعيه الشامل والإلزامي إلى أقساطه 26 % و 11 % في فرع تأمين النقل و 6 % في الحوادث العامة.
وكانت أعلى نسبة نمو في التعويضات في فرعي تأمينات النقل والحريق حيث ازدادت التعويضات المدفوعة في هذين الفرعين بشكل ملحوظ إضافة إلى نمو في فروع السيارات والهندسي والحياة والصحي أما الحوادث العامة فقد انخفضت تعويضاته بنسبة 2 % عن الفترة المقابلة من عام 2018.

و بلغ إجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين الخاصة في كافة فروع التأمين في الأرباع الثلاثة من عام 2019 حوالي 2.3 مليار ليرة بنمو بنسبة 79 % عن نفس الفترة من عام 2018, وحقق فرع تأمين السيارات الإلزامي الحصة الأكبر من الربح التشغيلي بمقدار853 مليون ليرة, يليه فرع تأمين السيارات الشامل بقيمة 758 مليون ليرة, ثم فرع الحوادث العامة بربح تشغيلي 200 مليون بنمو حوالي 90 % يليه التأمين الصحي الذي حقق ربح تشغيلي بلغ 182 بنمو 133 %, بينما لم يحقق أي فرع تأميني أي خسارة تشغيلية خلال هذه الفترة, في حين انخفض الربح التشغيلي في تأمينات الحريق بنسبة 67 % والهندسي 36 % والإلزامي 12 %.

المركز التنافسي 2019 [11]

تحدى القطاع المصرفي السوري المخططات والرهانات التي سعت جاهدة لدفعه إلى الانهيار وهبوط مؤشراته, تحت ضغط الحصار والعقوبات في ظل الظروف الأمنية المتراجعة خلال سنوات الأزمة, حيث تمكنت المصارف السورية إلى حد كبير من الوقوف وتجاوز الأزمة خلافاً للتوقعات بانهيار الاقتصاد وتوقف المصارف عن العمل, حيث ساهمت المرونة التي تتمتع بها المصارف السورية من الصمود أمام الصعوبات التي تعتريها, وقد استمرت المصارف السورية بعملياتها المصرفية بحرية ومن دون توقف, وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة, واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية, وهذا يعود للتغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع المصرفي في سورية, وتحديداً في العقد الذي سبق الأزمة, والقرار الذي أصدرته الحكومة السورية بتحرير القطاع المصرفي في عام 2003.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 3.4 % وبقيمة 29 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019, حيث وصلت إلى 861 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 831 مليار ليرة في نهاية عام 2018, وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن- سورية إلى 20.7 مليار ليرة سورية لغاية تاريخ 2019/9/30, لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية نحو 2.41 %.

وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 3.95 % وبقيمة 50 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019, ووصلت إلى 1,351 مليار ليرة سورية, ووصلت إجمالي الموجودات لدي بنك الأردن- سورية كما في 2019/9/30 إلى 32.8 مليار ليرة سورية, لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.5 %.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 276.8 مليار ليرة سورية حتى 2019/9/30 مقارنة بنحو 225 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, لترتفع بنسبة 23 %, فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن- سورية 9.8 مليار لغاية 2019/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 3.5 %.

فيما انخفضت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية لغاية 2019/9/30 لتبلغ 62.9 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 65.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن- سورية إلى 4.17 مليار ليرة سورية كما في 2019/9/30, وكان 4.16 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي, ومع استمرار بنك الأردن- سورية بزيادة التحوط, فقد حقق ربح بقيمة 164 مليون ليرة سورية في عام 2019, مقارنة بصافي خسارة بقيمة 286 مليون ليرة سورية في عام 2018, فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 5.6 % حيث بلغت 33.2 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2018 حوالي 31.4 مليار ليرة, وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 71 %.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة 534 مليون ليرة سورية حيث بلغ في 2019 نحو 20.9 مليار ليرة سورية بعد أن كان 20.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 37.8 % لتبلغ 11.5 مليار ليرة سورية في عام 2019 مقارنة بمبلغ 8.3 مليار ليرة سورية في عام 2018.

(11: الدائرة المالية في بنك الاردن- سورية)

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصة بنك الأردن- سورية من نمو القطاع :

المبالغ (مليار ل.س)

	القطاع المصرفي / البنوك التقليدية									بنك الأردن– سورية									حصة بنك الأردن– سورية								
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019/9	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019/9	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019/9
التسهيلات الائتمانية	202.6	159.3	130.5	127.7	143.1	139.1	147.7	225	278.9	10.6	7.8	5.8	4.4	7.3	10.6	9.5	8.3	9.8	%5.2	%4.9	%4.5	%3.4	%5.1	%8	%6.5	%3.72	%3.5
ودائع العملاء	327.4	310.4	393.8	456.7	505.8	630.7	686.5	831.3	861.2	10.9	11.2	13.2	11.7	9.6	10.6	15.6	20.4	20.7	%3.3	%3.6	%3.3	%2.5	%1.9	%1.7	2.3%	%2.46	%2.41
الموجودات	462.7	445.9	562.2	659	877	1154.3	1144	1265	1315	17.7	17.1	18.2	16.8	23.5	29.5	30.2	31.4	32.8	%3.8	%3.8	%3.2	%2.5	%2.7	%2.6	2.64%	%2.48	%2.5

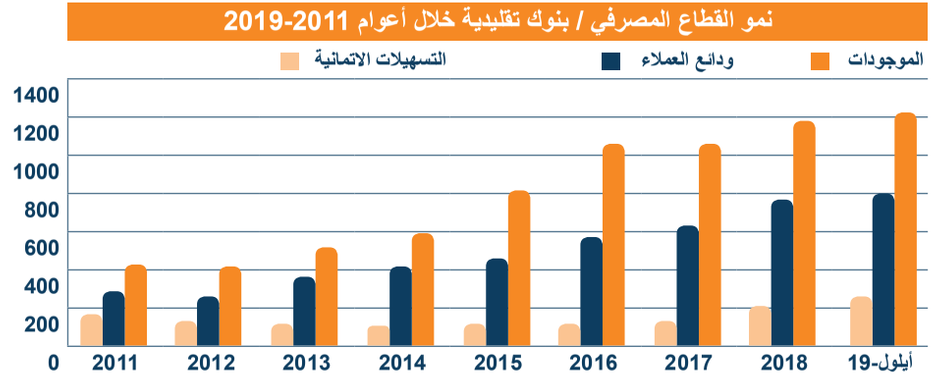

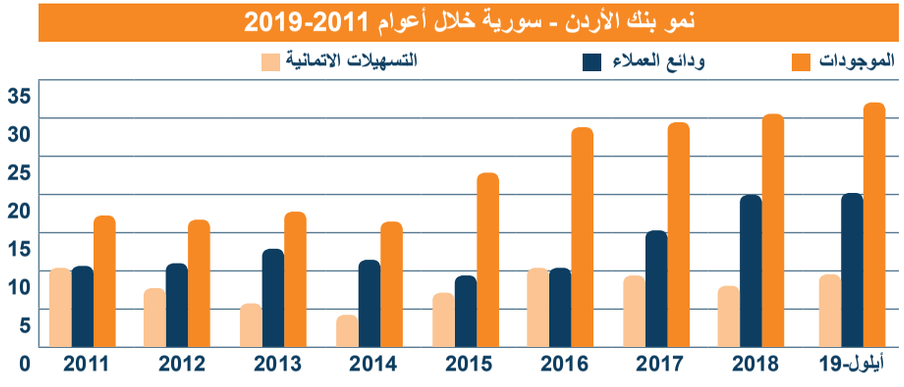

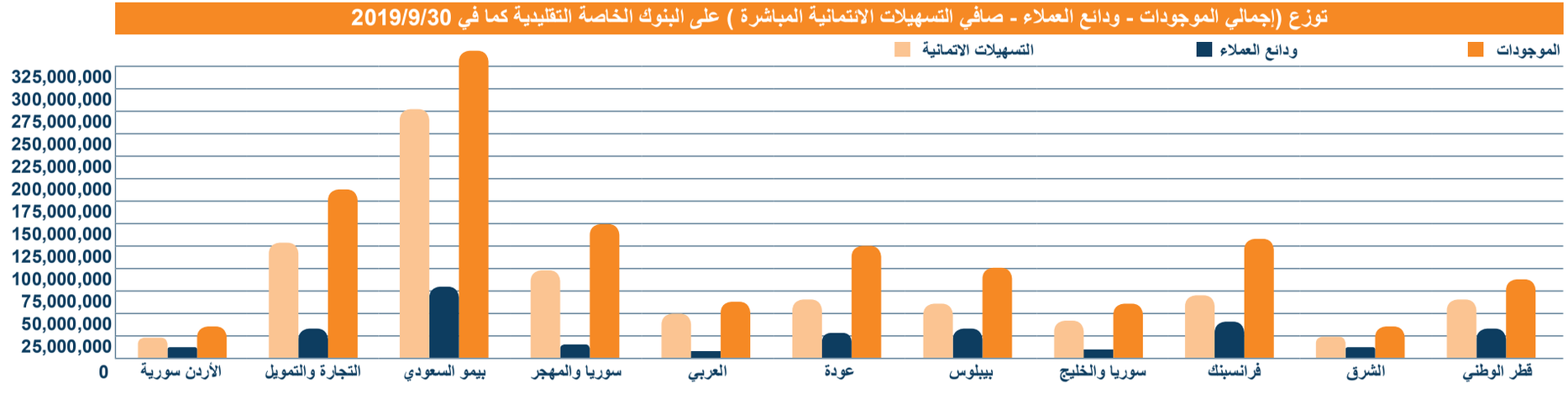

فيما بلغ الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2019/9/30 نحو 11.4 مليار ليرة سورية, بعد أن كان 6.1 مليار ليرة سورية كما في 2018/9/30, وحقق بنك الأردن- سورية صافي ربح بقيمة 50.2 مليون ليرة سورية كما في 2019/9/30, وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع البنيوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية حققت خسارة بمقدار 128 مليون ليرة سورية حتى 2018/9/30 وذلك بسبب ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي, مما أدى لعدم تحقيق بنك الأردن- سورية ربح قطع بنيوي, وحققت عشرة بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنيوي وهي بنوك (الدولي للتجارة والتمويل- بيمو السعودي الفرنسي- سورية والمهجر- عودة- بيبلوس- سوريا والخليج- فرنسبنك- -الاردن سورية-الشرق- بنك قطر) والبنك العربي فقط تحمل خسائر تشغيلية.

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2019/9/30 إلى 261.13 مليار ليرة سورية مقابل 244.7 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2018, بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن- سورية إلى 6.9 مليار ليرة سورية كما في 2019/9/30 وكانت قيمتها 6.8 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2018.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 204 فرع و10 مكاتب كما في 2019/9/30, منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن- سورية, حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك, وتم إعادة افتتاح مركز العمليات وفرع صحنايا بنهاية عام 2018 نظراً لتحسن الأوضاع الأمنية.

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الأردن سورية	3,000,000	32,845,308	6,941,297	14	20,792,069	9,823,780	4,254,388	4,170,140	50,289	-	% 40.85
التجارة والتمويل	5,250,000	174,910,545	18,340,267	31	121,860,196	29,886,314	4,913,476	5,464,832	537,597	(112,892)	% 21.03
بيمو السعودي	8,000,000	321,125,022	33,231,393	37	262,000,578	76,592,869	4,205,838	5,492,876	3,617,927	(16,945)	% 23.81
سوريا والمهجر	7,200,000	140,170,939	24,569,704	29	91,772,022	13,913,317	2,240,547	2,718,200	231,790	-	% 27.40
العربي	5,050,000	60,284,412	10,574,318	19	47,194,793	6,012,288	15,767,222	16,049,766	(391,493)	-	% 18.57
عودة	5,724,500	118,274,692	26,988,226	19	62,069,943	24,782,185	1,782,899	4,610,495	1,382,341		% 41.07
بيبلوس	6,120,000	93,133,614	25,346,750	11	58,603,432	31,546,584	6,651,766	7,186,237	1,772,234	-	% 27.94
سوريا والخليج	10,000,000	56,073,613	775,606	11	39,612,205	7,581,224	8,739,545	8,855,631	243,301	1,377	% 0.00
فرانسبنك	5,250,000	124,159,517	22,281,584	10	66,981,520	37,835,255	4,076,656	5,855,038	1,014,580		% 38.09
الشرق	2,750,000	32,845,308	14,549,044	8	20,792,069	9,823,781	854,136	4,170,140	2,029,425	-	% 40.85
قطر الوطني	15,000,000	84,935,197	72,611,769	15	62,358,384	29,039,766	1,404,955	961,015	934,793	-	% 27.55
المجموع	73,344,500	1,238,758,167	256,209,958	204	854,037,211	276,837,363	54,891,428	62,902,438	11,422,784	(128,461)	% 531.66

أما فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية فقد ارتفعت أرباح المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في سورية (بنك البركة – بنك سورية الدولي الإسلامي –بنك الشام) إلى نحو 15.5 مليار ليرة سورية في عام 2019 مقارنة مع أرباحها في عام 2018 والبالغة 7.6 مليار ليرة سورية.

وبلغت مجموع موجودات البنوك الإسلامية 1,200 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2019, مقارنة بنحو 919 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, وبلغت مجموع حقوق المساهمين 101 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 مقارنة بنحو 84.2 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, بينما سجل إجمالي رأسمالها 31 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2019 مقارنة بنحو 24 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018.

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2019

حقق البنك ربحاً بقيمة 516 مليون ليرة سورية في عام 2019 مقارنة بخسارة بقيمة 150 مليون ليرة سورية في عام 2018, وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث لوحظ ثبات سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2018, واستمرار المصرف بزيادة التحوط, وازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة 142 مليون ليرة سورية وبنسبة 18.7 % عن عام 2018 لتبلغ 896 مليون ليرة سورية, فيما ازدادت الموجودات بنسبة 5.6 % حيث بلغت 33.2 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2018 حوالي 31.4 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة, وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 71 % في 2019/12/31.
وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 534 مليون ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2019 نحو 20.9 مليار ليرة سورية بعد أن كان 20.4 مليون ليرة سورية في نهاية عام 2018, وانخفضت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 5.9 % لتصبح 7.7 مليار ليرة سورية لعام 2019 مقارنة بمبلغ 8.2 مليار ليرة سورية لعام 2018, أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ازدادت بنسبة 37.8 % لتبلغ 11.5 مليار ليرة سورية لعام 2019 مقارنة بمبلغ 8.3 مليار ليرة سورية لعام 2018, وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 4.2 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 5.6 مليار ليرة سورية) وانخفاض سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 38 مليون ليرة.
و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة 808.7 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 133.8 % ليبلغ ايراد بمبلغ 1.4 مليار ليرة سورية, كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 899 مليون ليرة سورية لعام 2019.

الأنشطة والإنجازات 2019

رغم التحديات الكبيرة والمتغيرات المتلاحقة التي ظهرت في عام 2019, إلا أن البنك استطاع تحقيق معظم الأهداف الموضوعة والمعتمدة لعام 2019, حيث استمر بالعمل على تطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل, وكذلك البيئة الرقابية, بضوء ما تفرضه الأحداث والظروف على أرض الواقع, وبظل القدرات والإمكانيات المتاحة, حيث تم الاستمرار بانتهاج سياسة ضبط المصاريف إلى الحد الادنى, وبالرغم من لجوء عدد كبير من العملاء الممنوحين تسهيلات ائتمانية قبيل وأثناء الأزمة, من تسديد معظم التسهيلات الممنوحة لهم, إلا أن البنك استمر بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة, وفق ضوابط وشروط محددة واستطاع تعويض الجزء الأكبر من التسهيلات التي تم تسديدها, كذلك تم التركيز على عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة على التسهيلات المنتجة لتفادي تصنيف أي منها, مع الاستمرار بالمتابعة الحثيثة لتحصيل المديونيات المتعثرة بما فيها الإجراءات القانونية والقضائية.
كما حقق البنك نجاح بزيادة محفظة الودائع بالليرة السورية, من خلال توسيع قاعدة المودعين وتخفيض التكلفة, وبنفس الوقت وضع خطة لزيادة محفظة الودائع بالعملات الأجنبية, نتيجة لتحسن الظروف وتوفر فرص الاستثمار والاستفادة من العائد.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

تم إنجاز العديد من المشاريع على مستوى إدارة العمليات والتنظيم والأنظمة الآلية, حيث تم :
- تنفيذ ربط شبكي ضوئي بين مركز الحاسب والادارة العامة (الموقع الرديف).
- استكمال استبدال أنظمة المراقبة والتسجيل بما يتوافق مع متطلبات القرار رقم 1150 الصادر عن مصرف سورية المركزي لخطة التحديث الموضوعة, في المقرات التالية (مبنى الإدارة العامة في شارع بغداد – فرع أبو رمانة – فرع الكورنيش الغربي – فرع طرطوس – مبنى العمليات والفرع في صحنايا – فرع السويداء – فرع شارع فيصل)
- البدء بتركيب منظومات جديدة و رديفة لتأمين مصادر الطاقة الكهربائية النظيفة, ولعدم انقطاع التيار الكهربائي لبعض فروع بنك الاردن سورية وذلك من خلال دراسة حلول جديدة مثل تركيب ألواح شمسية لتوليد الكهرباء وبطاريات ليثيوم كهربائية تمتاز بأدائها وعمر التشغيل الطويل, حيث تمت المباشرة بالفروع التالية (العباسيين –جرمانا –السويداء –حمص –شارع فيصل–العزيزية).
- إجراء اختبار الاختراق الداخلي Internal Pen Testing بالتعاون مع شركة Tech Company
- شراء وحدة Tape Library لزوم تنفيذ عمليات النسخ الاحتياطي للأنظمة والتطبيقات.

- استكمال تجهيز برنامج التصريف والحوالات مع مصرف سورية المركزي.
- متابعة تطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR
- البدء بتحضير متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IFRS9) وذلك حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
- شراء نظام برمجي بتقنية الويب لإدارة الضوابط الخاصة بإصدار كشف حساب مصرفي.
- الانتهاء من أرشفة جميع عمليات الفروع والإدارة وحسابات العملاء والكفالات والاعتمادات الكترونياً.
- إعادة تخمين عقارات العملاء الممنوحين تسهيلات ائتمانية, والتي كانت واقعة في مناطق تعرضت لاضطرابات أمنية.
- تطبيق خدمة الرسائل النصية القصيرة SMS لإعلام العملاء بالحركات التي تمت على حساباتهم.

وقد اتبعت إدارة المخاطر منهجية واضحة ضمن توجيهات وتعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات بازل, وسعت إدارة المصرف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر باعتبارها أحد المستويات الأساسية للرقابة والمسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض أو من الممكن أن يتعرض لها المصرف, كما تم البدء بالعمل على تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) (IFRS9) في الإفصاحات المرفقة ضمن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2019/12/31.

وتم خلال عام 2019 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة, بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك من مخاطر تشغيلية, مخاطر سوق, مخاطر سيولة, ومخاطر الائتمان, والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى, حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2019 بتحقيق ما يلي:

- المخاطر التشغيلية :

1. تحديث ملفات المخاطر الخاصة بالفروع وتعديلها بما يتناسب مع اجراءات العمل .
2. تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها وفق افضل الممارسات.
3. متابعة التوصيات المنبثة عن ورش العمل والتأكد من تطبيقها .
4. متابعة أعمال القسم الإعتيادية (فحص مدى الإلتزام الشهري – متابعة الأحداث التشغيلية – تصعيد الأحداث الهامة - التقارير الدورية)
5. تنظيم ورش العمل الخاص بالتعرف على المخاطر التشغيلية.

- المخاطر الإئتمانية :

1. بناء منهجية احتساب المعيار رقم 9 بشكل ربعي وبيان أثرها على البيانات المالية للبنك وتزويدها لمصرف سورية المركزي بشكل نصف سنوي.
2. الرقابة على بيانات المحفظة الإئتمانية بالتنسيق مع الدوائر المعنية
3. متابعة إعداد التقارير الدورية

- مخاطر السيولة والسوق :

1. انجاز مهام أعمال المكتب الوسيط مع دائرة الخزينة والإستثمار
2. الإطلاع على أهم مقررات بازل 3 المتعلقة بمخاطر السيولة
3. متابعة اعداد التقارير الدورية.

- وأخيراً بالنسبة لقسم أمن وحماية المعلومات, والذي يهدف إلى تحديد إطار واضح يهدف للتقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات, وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات, والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول ومعلومات المصرف من أي عملية اختراق أو احتيال متعمدة أو عرضية داخلية كانت أو خارجية حيث يتم الاعتماد على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات

1. تم إجراء اختبار الاختراق الداخلي بالتعاون مع شركة تيك ودائرة الأتمتة والأنظمة الآلية.
2. التدقيق على الصلاحيات الممنوحة سابقاً للموظفين وإجراء التعديل اللازم حسب متطلبات عمل الموظفين.
3. متابعة دائرة الأتمتة للإلتزام بقرار مجلس النقد والتسليف 71 م ن بتطبيق المعايير العالمية المطلوب توفرها في البنية التقنية لدى المصارف.
4. رفع الوعي بأهمية أمن وحماية المعلومات لدى الموظفين.

أما بالنسبة لدائرة التدقيق الداخلي, فقد تم إنجاز معظم البرامج الواردة في خطة دائرة التدقيق الداخلي المعتمدة من لجنة التدقيق لعام 2019 حسب الموارد البشرية المتوفرة في الدائرة, كما تم تنفيذ برنامج لفحص الضوابط الرقابية على نظام الأرشفة الالكترونية, بالإضافة إلى تنفيذ برنامجين بخصوص معيار المحاسبة الدولي IFRS9 بناءً على كتب واردة من مصرف سورية المركزي وبموافقة لجنة التدقيق, عدا عن تحقيق أهداف الدائرة وفق خطة الإدارة بالأهداف مثل

(المشاركة في مراجعة إجراءات العمل, والمشاركة في ورشات العمل التي تم إعدادها من قبل دائرة إدارة المخاطر, وإعداد وتعميم نشرة توعية تعريفية عن التدقيق الداخلي لكافة موظفي البنك, وإعداد قائمة بالأخطاء الشائعة في أعمال الفروع وتعميمها على موظفي الفروع لتفادي الوقوع بنفس الأخطاء مستقبلاً).
كما تم رفد الدائرة بمدققين داخليين جدد حيث تم إخضاعهم إلى برامج تدريبية على كافة دوائر البنك وجاري العمل على تدريبهم وتأهيلهم للمساهمة في إنجاز خطة الدائرة, وتم تعيين مدقق أنظمة داخلي وجاري العمل على تدريبه وإخضاعه لدورات متخصصة للتدقيق على أعمال دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية .

واستمرت دائرة الخزينة, بنشاطها حيث تم تحقيق عائد جيد من عمليات القطع حيث أنه حققت الدائرة أرباح تشغيلية بقيمة 330 مليون ليرة سورية, بالإضافة لالتزام الدائرة بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية,
حافظ البنك على نسب سيولة مريحة لتغطية التزامات البنك وبما يتناسب مع نسب السيولة القانونية لمصرف سورية المركزي بحيث تراوحت بين 25 % الى 30 % بالليرة السورية و تتم ادارة السيولة بالشكل الأمثل مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الكلفة والعائد .
وتم استقطاب ودائع بنوك محلية وذلك لتدعيم نسب السيولة القانونية ومواجهة الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.
وتم الاكتتاب على شهادات ايداع لدى مصرف سورية المركزي.
كما يتم بشكل دوري تعديل نشرات أسعار العمولات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد .

كما استمر البنك بمواصلة الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية, وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن-سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية, حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد, وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية, ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة, كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص, كما تم القيام بما يلي :

- توظيف الكوادر المناسبة وتأهيلها لتعويض النقص الحاصل في موظفي مديرية مراقبة الالتزام, بالرغم من معدل الدوران الوظيفي العالي والناتج عن الظروف الحالية.
- التنسيق مع دائرة الموارد البشرية لتدريب وتأهيل موظفي مديرية مراقبة الالتزام, ورفع كفاءتهم في تنفيذ مهامهم.
- تنظيم وتحديث آلية المراسلات مع مصرف سورية المركزي, ومتابعة القوانين والتعاميم الصادرة من قبل الجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بتعديل اجراءات العمل بما يتوافق مع التعليمات الصادرة, وتعميمها داخل البنك, إضافة إلى الرد على أية استفسارات بخصوص تطبيقها ليتم الالتزام بها بالشكل الأمثل, كما تم أرشفة وتصنيف هذه القوانين والتعاميم بصورة إلكترونية لتسهيل الرجوع إليها.
- التعديل على النماذج المستخدمة في إطار العمليات المصرفية للعملاء, بما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر القوانين الصادرة بهذا الخصوص, والتنسيق مع الدوائر المعنية لاعتمادها.
- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الالتزام بالقوانين والتشريعات, ومنها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب, والتي تم تعديلها بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص, كما تم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب المرتبطة بمديرية مراقبة الالتزام, ويتم إبلاغ المديرية بأي انتهاكات أو اختراقات لأي من القوانين والتعليمات, من خلال قنوات اتصال معرفة بشكل واضح.
- متابعة الالتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA), حيث تم الحصول على الرقم التعريفي للبنك GIIN الخاص بذلك, ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بمتطلبات ارسال التقارير المطلوبة.

ثانياً- المحور المالي

حقق البنك ربحاً بقيمة 164 مليون ليرة سورية في عام 2019 مقارنة بخسارة بقيمة 286 مليون ليرة سورية في عام 2018, وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي, واستمر المصرف بزيادة التحوط, وزادت المصاريف التشغيلية بقيمة 142 مليون ليرة سورية وبنسبة 18.7 % عن عام 2018 لتبلغ 896 مليون ليرة سورية, فيما ازدادت الموجودات بنسبة 5.6 % حيث بلغت 33.2 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2018 حوالي 31.4 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة, وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 71 % في 2019/12/31.
وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 534مليون ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2019 نحو 20.9 مليار ليرة سورية بعد أن كان 20.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018, وانخفضت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 6.3 % لتصبح 7.7 مليار ليرة

سورية لعام 2019 مقارنة بمبلغ 8.2 مليار ليرة سورية لعام 2018, أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ازدادت بنسبة 37.8 % لتبلغ 11.5 مليار ليرة سورية لعام 2019 مقارنة بمبلغ 8.3 مليار ليرة سورية لعام 2018, وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 5.3 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 2 مليار ليرة)
و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ارتفع الدخل التشغيلي بقيمة 808.7 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 133.8 % ليبلغ ايراد بمبلغ 1.4 مليار ليرة سورية, كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 899 مليون ليرة سورية لعام 2019.

وحقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة, حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 47 % وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي وهي 8 %, كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 71 % لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30 %, وبلغت 24 % بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20 %.

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2019 على صعيد المركز المالي, فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 33.2 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 1.7 مليار ليرة عن عام 2018 وبنسبة 5.6 %, في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 534 مليون ليرة سورية حيث بلغت 20.9 مليار ليرة في 2019, وسجل البنك ربحاً بعد الضريبة في عام 2019 بقيمة 164 مليون ليرة سورية, مقارنة بخسارة بمبلغ 286 مليون ليرة عام 2018, وبناء عليه, فقد ازدادت مجموع حقوق المساهمين من 6.8 مليار ليرة في عام 2018 إلى 7.05 مليار ليرة في عام 2019.
أما في جانب الاستخدامات فقد ازدادت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 3.18 مليار ليرة وبنسبة 37.8 % لتبلغ 11.5 مليار ليرة في عام 2019 مقارنة بمبلغ 8.3 مليار ليرة في عام 2018, لقيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 5.3 مليار ليرة مع سداد 2 مليار من التسهيلات القائمة.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل لعام 2019 فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 133 % ليبلغ 1.4 مليار ليرة سورية, مقارنة بخسارة بقيمة 286 مليون ليرة سورية في عام 2018, في حين ازدادت المصاريف التشغيلية بقيمة 142 مليون ليرة وبنسبة ارتفاع 18.7 % لتبلغ 896 مليون ليرة.

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن- سورية في سوق دمشق للأوراق المالية, فقد انخفض سعر سهم بنك الأردن- سورية من 436.18 ل.س في نهاية عام 2018, إلى 403 في نهاية عام 2019 بانخفاض بنسبة 7.61 %, حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن- سورية نحو 76,143 سهم, وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن- سورية 32.5 مليون ل.س خلال عام 2019, وبلغت عدد الصفقات 10 صفقة.
وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2019 حوالي 67.16 مليون سهم, وبلغت قيمة التداولات 18.3 مليار ليرة, من خلال 6336 صفقة.
وفيما يلي جدول مقارن لنتائج البنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2019 :

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن - سورية	76,143	32,528,331.50	10
عودة	290,967	220,659,928.50	25
بيمو	535,580	587,152,614.50	279
سورية والمهجر	847,974	830,502,608.50	129
فرنسبنك	416,233	144,733,961.50	306
الدولي للتجارة	742,176	327,830,644.50	347
قطر الوطني	1,943,680	712,625,328.50	2,665
الشرق	424,060	292,426,777.0	1,350
العربي	275,320	105,613,700.00	18
بيبلوس	9,686	3,893,699.50	32
سورية والخليج	61,601,539	15,048,888,288	1,175
المجموع	67,163,358	18,306,855,882	6,336

البيان	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
السنة	2018	2019	2018	2019	2018	2019
بنك الأردن- سورية	402,653	76,143	172,264,738	32,528,331.5	52	10
قطاع البنوك التقليدية	8,103,486	67,163,358	4,709,410,029	18,306,855,882	5,548	6,336
حصة بنك الأردن	%4.97	% 0.11	%3.66	% 0.18	%0.94	% 0.16

حجم التداول لعام 2019

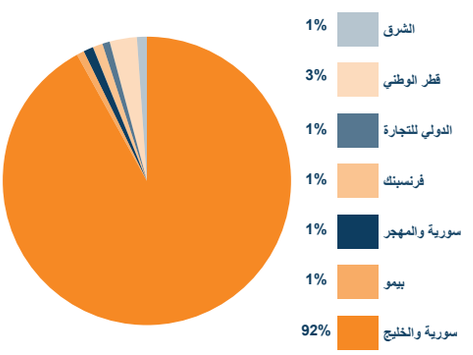

قيمة التداول لعام 2019

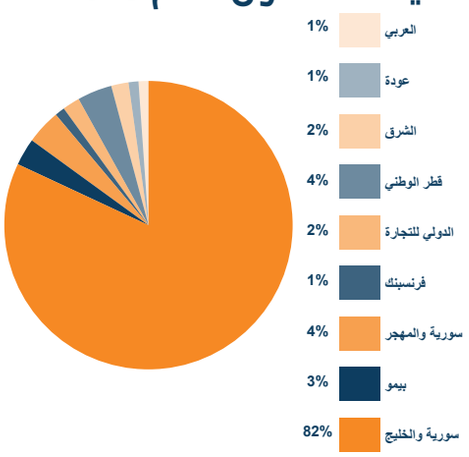

ثالثاً- محور السوق والعملاء

استمراراً للنهج السابق الذي تم خلال السنوات الأخيرة, واصل البنك عمليات منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة, بناء على دراسة السوق, والمعطيات الإيجابية, كما تم التركيز أكثر على إعادة تفعيل التسهيلات غير المباشرة وتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق العائد المرجو وذلك بالرغم من انحسار الفرص بهذا الخصوص, فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات غير المنتجة وتحصيل الديون, وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك, حيث تم ما يلي :

- تقديم خدمة الرسائل الـSMS Banking (إعلام العميل بأي حركات تمت على حساباته المصرفية من خلال استلام رسالة على هاتفه النقال).
- إنجاز برنامج تدريبي لموظفي فروع دمشق واللاذقية.
- البدء بدراسة خدمات ومنتجات الأفراد, بأنواعها المختلفة.
- إعادة التواصل مع العملاء لمعرفة احتياجاتهم بظل الظروف السائدة, وكذلك تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك, بالإضافة إلى التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية استعداداً لتقديم تلك الخدمات.
- المحافظة على التزام الفروع بالسياسات و الاجراءات المعتمدة حيث تم رفع تصنيف الفروع في تقارير التدقيق.
- كما تم استمرار متابعة العملاء للالتزام بتسديد مستحقاتهم, حيث بلغت المبالغ المحصلة من تسهيلات الأفراد غير المنتجة 55.5 مليون ليرة سورية, وبلغت المبالغ المحصلة من تسهيلات الأفراد المنتجة 95 مليون ليرة سورية, وبلغت المبالغ المحصلة من تسهيلات الشركات غير المنتجة مايقارب 1 مليار ليرة سورية.

وبخصوص القسم الذي تم تأسيسه والمتعلق بإدارة الجودة, فقد تم تصميم تقرير خاص بقياس جودة الخدمة ورضا العملاء للاستخدام الإداري, وتصميم استبيان يقيس رضا العملاء واقتراحاتهم بخصوص جودة الخدمات المقدمة في البنك, كم تم ادراج كافة الخدمات

المقدمة من قبل مصرفنا عبر فروع البنك ضمن نظام الدور (Q System) للبدء بتطبيقه وقياس المدة التي يتم بها تنفيذ كل خدمة.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

استطاع بنك الأردن- سورية من الوصول إلى 14 فرع موزعة في 7محافظات, بالإضافة إلى 4 مراكز لتنمية الأعمال, وهذه الفروع ال14موزعة كما يلي في دمشق 6 فروع- حلب 4 فروع- اللاذقية فرع- طرطوس فرع- حمص فرع- السويداء فرع , كذلك سيتم إعادة تأهيل الفروع المغلقة عند تحسن الأوضاع الأمنية والخدمية, في ريف دمشق (حرستا), وفي حلب (الحمدانية), مع الاشارة الى انه تم اغلاق فرع البارون بتاريخ 2019/8/6.

أما بالنسبة لمراكز تنمية الأعمال, فهي موزعة كالتالي : مركز تنمية أعمال دمشق وريفها, مركز تنمية اعمال الساحل (اللاذقية وطرطوس), مركز تنمية أعمال حمص, مركز تنمية أعمال حلب.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة لعام 2019 ضمن فروع بنك الأردن- سورية 12 جهاز , موزعة على 11 فرع, مع استمرار إيقاف أجهزة الصراف الآلي في الفروع التي تم إغلاقها مؤقتاً لأسباب أمنية أو خدمية,في حرستا والحمدانية والبارون.

رابعاً- محور الموارد البشرية

استمرت إدارة الموارد البشرية بالتركيز على تأمين الموظفين للفروع والدوائر والأقسام العاملة بمختلف المناطق, ونقل بعض الموظفين من دوائر وفروع إلى دوائر وفروع أخرى حسب متطلبات العمل , و توظيف الموظفين الجدد و استقطاب الكوادر المناسبة , كما تم القيام بما يلي :

- استكمال كافة البيانات وإجراءات تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- تدريب موظفي البنك على إجراءات العمل والرقابة لمشروع المقاصة السورية الالكترونية SYGS للحوالات والشيكات, حيث تم الانتهاء من تطبيق النظام حسب الأصول.
- تطبيق معايير قياس الأداء (KPI's) في دائرة الموارد البشرية
- الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين بالتنسيق مع دائرة أنظمة المعلومات
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية.
- العمل على توظيف موظفين جدد واستقطاب الكوادر المناسبة بما يتناسب مع احتياجات العمل لملىء الشواغر بالكوادر المناسبة .

كما تم القيام بدورات خارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية, وتم المشاركة بندوات وورشات عمل, حيث قامت دائرة الموارد البشرية بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية الخارجية وبما يعادل (35 دورة تدريبية) استفاد منها 75 موظف, منهم 68 موظف في دمشق و 7 موظفين في اللاذقية, ووذلك لزيادة مهاراتهم في استقطاب والمحافظة على عملاء البنك, بالإضافة إلى القيام بسبعة ندوات و ورشات عمل استفاد منها 14 موظف في دمشق .

وتم القيام بدورات خارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية, كما تم المشاركة بندوات وورشات عمل, وفيما يلي تفاصيلها:

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
دورات خارجية	35	75	مركز التدريب والتأهيل المصرفي – اتحاد المصارف العربية – الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب – SGS – مركز أسس – سوق دمشق للأوراق المالية – مركز المشورة للاستشارات والتدريب
ندوات وورشات عمل	7	14	مفوضية الحكومة لدى المصارف – مصرف سورية المركزي
المجموع	42	89	

عدد موظفي بنك الأردن– سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2019	
البيان	العدد
ماجستير	8
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	162
دبلوم	28
ثانوية عامة	15
دون الثانوية	14
المجموع	228

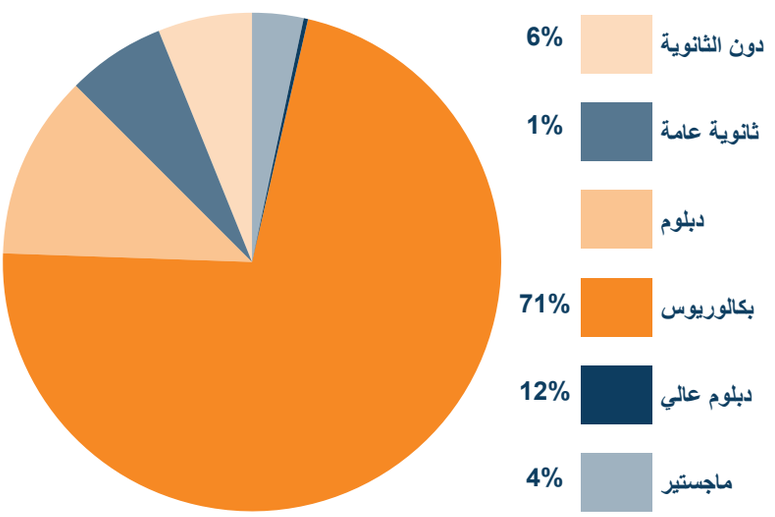

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2019			
البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الادارة العامة والمراكز	135	فرع البارون / حلب (تم إغلاقة بشكل نهائي)	__
فرع شارع بغداد / دمشق	10	فرع العزيزية / حلب	7
فرع أبو رمانة / دمشق	11	فرع اللاذقية / اللاذقية	12
فرع العباسيين / دمشق	7	فرع حمص / حمص	7
فرع جرمانا / ريف دمشق	7	فرع طرطوس / طرطوس	10
فرع شارع الفيصل/حلب	7	فرع السويداء / السويداء	8
فرع صحنايا	7	فروع حرستا – الحمدانية (مغلق مؤقتاً)	__
		المجموع	228

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 5.6 % في عام 2019, حيث بلغت قيمتها 33.2 مليار ليرة سورية, وكانت في عام 2018 بقيمة 31.4 مليار ليرة سورية, حيث ازدادت التسهيلات بقيمة 3.2 مليار ليرة سورية, وبنسبة 38 % عن عام 2018, مع انخفاض الارصدة النقدية بقيمة مليار عن عام 2018 وبنسبة 5 % كمايلي:

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

عناصر الموجودات	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	17,965,785	19,514,131	(1,548,346)	%8
تسهيلات ائتمانية مباشرة	11,577,070	8,371,155	3,205,915	%38
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,289,341	1,255,736	33,605	%3
موجودات أخرى	2,393,581	2,274,566	(119,015)	%5
مجموع الموجودات	33,225,777	31,415,588	1,810,189	%6

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي 2019

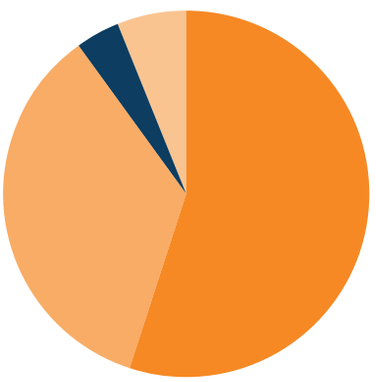

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

قام بنك الأردن– سورية بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية, وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه الأزمة, من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً, حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة, وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة, وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام 2018, بنسبة 41 وارتفعت تسهيلات قطاع الشركات بنسبة 39 % عن عام 2018.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو
تسهيلات الأفراد	16,987	28,670	(11,683)	%41
القروض العقارية	161,960	127,198	34,762	%27
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	11,398,123	8,215,287	3,182,836	%39
مجموع التسهيلات المباشرة	11,577,070	8,371,155	3,205,915	%38

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لعام 2019

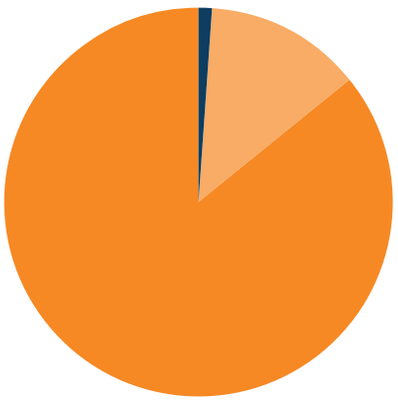

ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين بمبلغ 164 مليار ليرة سورية, ليصبح 7.05 مليار ليرة سورية عام 2019 بدلاً من 6.8 مليار ليرة سورية عام 2018 .

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

المطلوبات وحقوق الملكية	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو
ودائع العملاء	20,982,833	20,448,401	534,432	% 3
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,919,144	2,116,350	802,794	%38
تأمينات نقدية	1,591,616	1,303,150	288,466	% 22
مخصصات أخرى	144,652	137,675	6,977	% 5
مطلوبات أخرى	525,324	544,652	(19,328)	% -4
التزامات الايجارات	6,836	-	-	-
حقوق الملكية – مساهمي البنك	7,055,280	6,891,008	164,272	% 2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	33,225,685	31,441,236	1,784,476	% 6

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لعام 2019

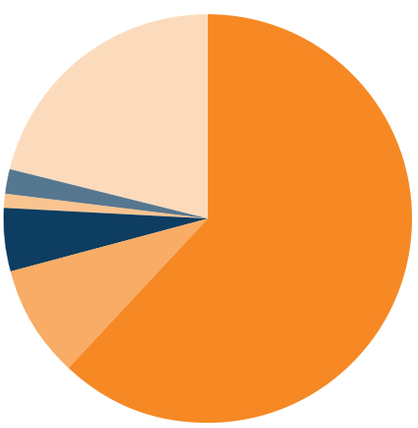

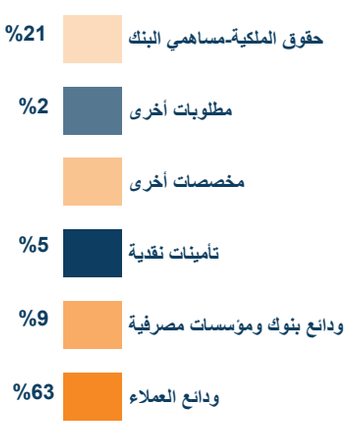

• ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة, وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا, وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص, فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته, ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً, بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق. حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 534 مليون ليرة سورية, وبنسبة 2.6 % عن العام 2018 لتبلغ 20.9 مليار ليرة في نهاية عام 2019.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو %
حسابات جارية	7,970,977	8,198,138	(227,161)	% (-2.77)
ودائع لأجل	8,534,469	9,773,678	1,239,209	% (-13)
ودائع التوفير	2,976,712	2,476,585	500,127	% 20.19
وديعة مجمدة	1,500,675	-		-
المجموع	20,982,833	20,448,401	966,243	% (5).

الأهمية النسبية لودائع العملاء لعام 2019

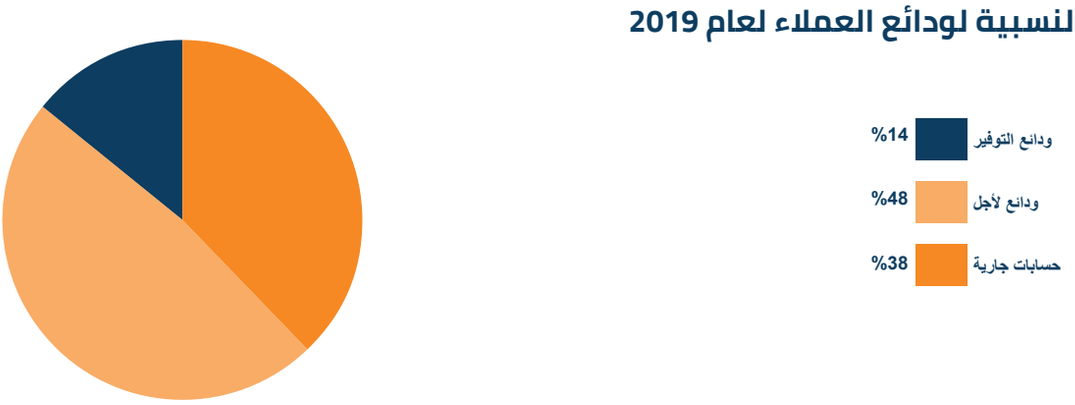

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	11,577,070	8,371,155	9,543,832	10,603,939	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	20,982,833	20,448,401	15,661,450	10,590,969	9,581,430	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	33,225,688	31,441,235	30,163,035	29,600,482	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067

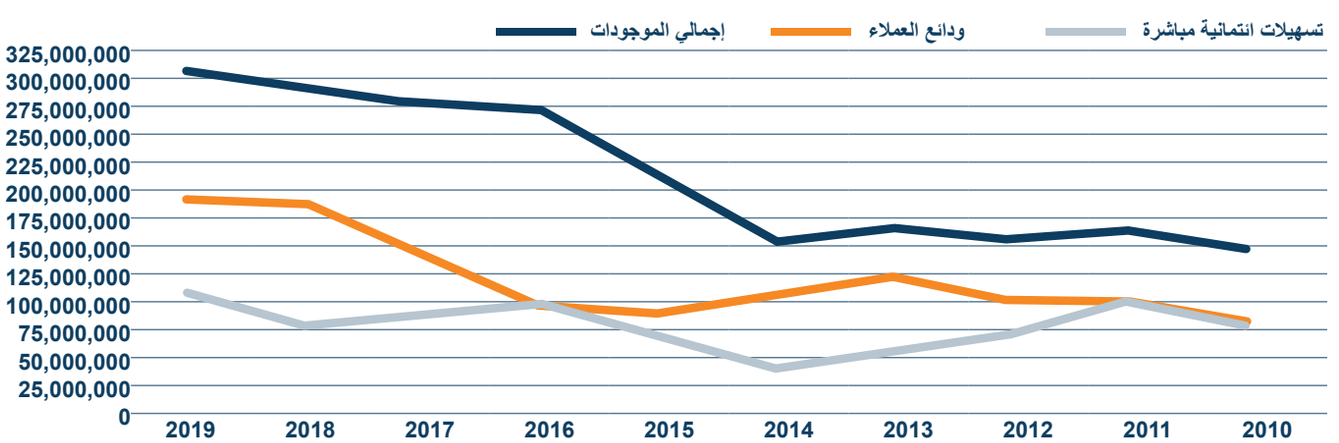

السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم :

السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	صافي الأرباح قبل الضريبة	سعر إغلاق السهم
	(بملايين الليرات السورية)	(بملايين الليرات السورية)	(بالليرة السورية)
2009	2,842	(193.7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	106.75
2014	2,210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98
2016	9,670	5,141	108
2017	7,178	(2,458)	422.44
2018	6,891	(150)	436.18
2019	7,055	516	403

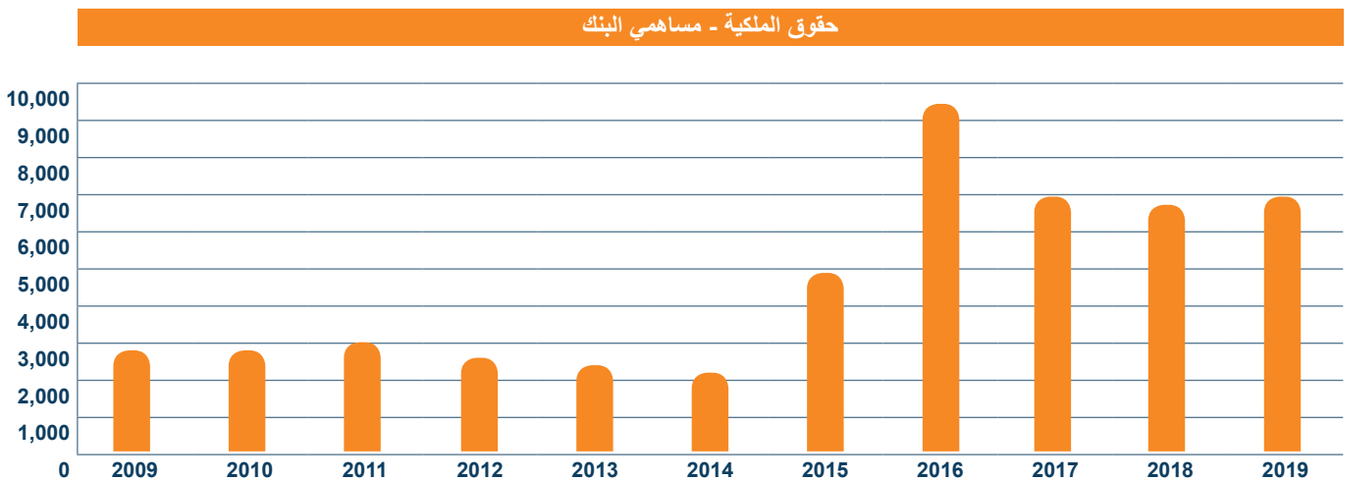

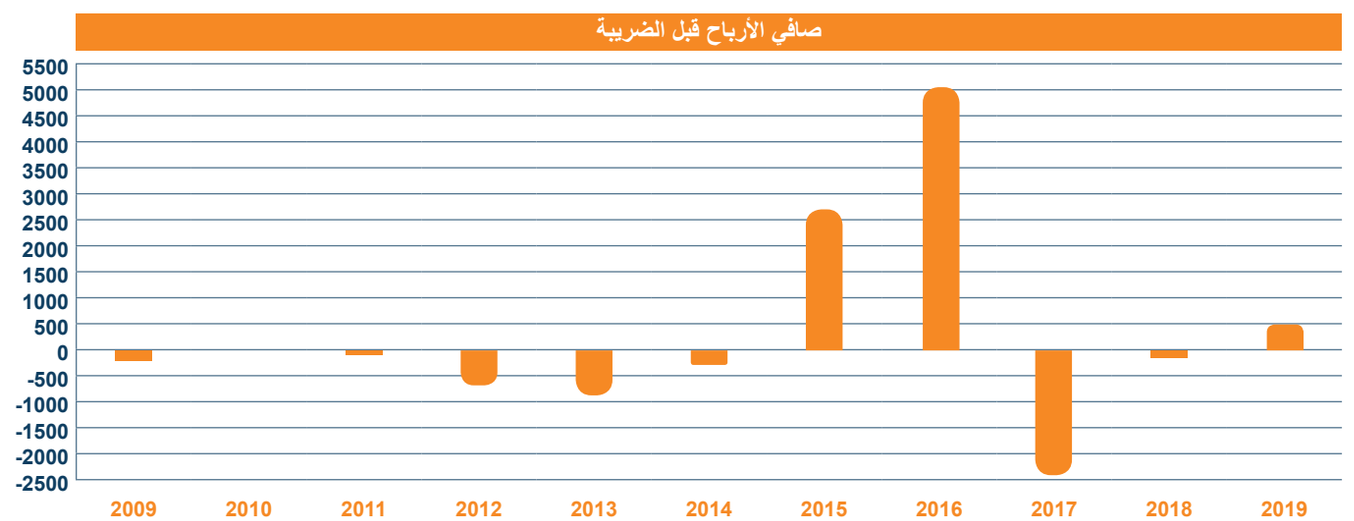

ملاحظة : لم يتم توزيع أي أرباح من البنك عن الأعوام السابقة

ثالثا : نتائج أعمال البنك

- **الإيرادات والعمولات**

حقق البنك ربح بقيمة 164 مليون ليرة سورية بنهاية عام 2019 مقابل خسارة بقيمة 286 مليون ليرة سورية نهاية عام 2018, وذلك بسبب ثبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مما أدى لعدم تحقيق أي ارباح قطع بنيوي بالمقابل فإن تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2017 نتج عنه خسارة في إعادة تقييم القطع البنيوي, فارتفع الدخل التشغيلي بمقدار 808 مليون ليرة سورية, وبلغ الإيراد 1.4 مليار ليرة في عام 2019.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

تطور الإيرادات	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو
الفوائد المقبوضة	1,750,903	1,398,119	352,784	% 25
العمولات المقبوضة	155,931	160,084	-4,153	%-3
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	363,738	52,939	310,799	%587
المجموع	2,270,572	1,611,142	659,430	% 41

الأهمية النسبية للإيرادات المحققة عام 2019

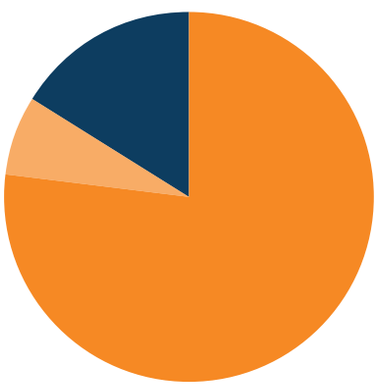

- **المصروفات والمخصصات**

ارتفعت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 896 مليون ليرة سورية نهاية عام 2019 بمبلغ ارتفاع وقدره 142 مليون ليرة سورية, ويعود سبب الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية نتيجة ارتفاع قيمة العقود السنوية بالاضافة الى الزيادات السنوية للموظفين.

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

تطور المصاريف والمخصصات	2019	2018	مبلغ النمو	نسبة النمو
مخصص تدني تسهيلات	208,923	210,386	(1,463)	% (1)
مخصصات متنوعة	(9,931)	367	(10,298)	% (28.06)
نفقات الموظفين	(522,453)	(471,992)	(50,461)	% 11
مصاريف أخرى	(484,181)	(417,565)	(66,616)	% 16
الاستهلاكات والإطفاءات	(88,856)	(76,145)	(12,711)	% 17
المجموع	(896,497)	(754,949)	(141,548)	% 19

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن– سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك, حيث بلغت نسبة السيولة 71 % لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30 %, وبلغت24 % بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20 % كما بلغت نسبة الملاءة المالية 47.98 % وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8 %, كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019)

السنة المالية	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%2.36	%-2.1	%-29.59	% 63.83	% 77.22	%-8.9	%-6.83	%-13.88	**% 3.51**
العائد على رأس المال	**%5.48**	%-5	%-83.08	% 155.9	% 92.69	%-6.9	%-5.51	%-12.00	**% 3.47**
العائد على متوسط الموجودات	%0.51	%-0.5	%-8.34	% 17.61	% 13.79	%-1.2	%-0.91	%-2.10	**% 0.59**
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.42	% 4.5	% 5.07	% 7.58	% 3.85	% 2.82	% 4.12	% 6.63	**% 6.01**
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%2.36	% 3.2	% 3.41	**% 2.99**	%3.64	%-4.20	% 4.27	% 5.8	**% 4.13**
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%2.78	% 1.3	% 1.65	% 4.58	% 0.22	%-1.44	%-0.15	% 1.72	**% 1.75**
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%78.2	% 95.07	% 99.74	**% 81.59**	%63.94	% 61.02	% 56.7	% 37.5	**% 29.2**
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	%30.01	% 32.85	% 33.96	% 34.82	% 54.28	% 72.52	% 60.3	% 37.4	**% 7.4**
نسبة كفاية رأس المال	%47.98	% 37.74	% 36.30	% 44.56	% 30.14	% 17.28	% 19.3	% 26.5	**% 30.1**
نسبة السيولة القانونية	% 71	% 80	% 78	% 74	% 66	% 63	% 57	% 47	**% 35**

المؤشرات المالية للسنوات (2011 -2012-2013 -2014 -2015 -2016 -2017 -2018-2019)

(المبالغ بمليارات الليرات السورية)

السنة المالية	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	33,225	31,441	30,163	29,600	23,540	16,784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	11,576	8,396	9,544	10,603	7,331	4,418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	23,901	22,565	21,036	19,064	17,791	13,910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية – مساهمي البنك	7,055	6,891	7,177	9,670	4,991	2,210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة (مليون ل.س)	516	(150)	(2,457)	5,141	2,810	(207)	(803)	(600)	56

أهداف خطتنا المستقبلية 2020

سيستمر البنك بانتهاج نفس السياسة المتبعة في عام 2019, حيث تم الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الأهداف وخطة العمل لعام 2020, أن يتم تنويع مصادر الإيرادات وتنمية أعمال البنك واستثماراته بحيث يتم إدارة الأصول والمطلوبات بمهنية وكفاءة والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال والاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة سواء الموارد المالية والتقنية والبشرية بكل ماألقته الآزمة بظلالها والاستفادة من التجارب السابقة إلى أقصى حد ممكن, والاعتماد على النقاط التالية:

1- منح تسهيلات ائتمانية جديدة تنسجم مع ضوابط وتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

2- متابعة عمليات تحصيل الأقساط والمبالغ المستحقة لمحفظة التسهيلات المنتجة.

3- استمرار البنك وعلى كافة المستويات بضغط المصاريف إلى أدنى حد ممكن .

4- الاستمرار بتطوير السياسات والإجراءات وآليات العمل بما فيها تطوير أدوات الضبط و الرقابة بظل التطورات الايجابية نتيجة الآزمة.

5- المتابعة الحثيثة للقضايا المرفوعة ضد العملاء المصنفة حساباتهم غير منتجة وبصورة افرادية لكل حساب لتحصيل المديونيات أو جدولتها ومايتبعها من تحرير الفوائد المعلقة ورد المخصصات.

وبناء عليه, فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً- محور العمليات والتنظيم:

- استكمال تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IFRS9) وذلك حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
- تحديث نسخة نظام قواعد البيانات البنكية من Oracle 9i إلى Oracle 11g.
- استبدال مخدمات النظام البنكي القديمة بمخدمات جديدة في مركز الحاسب ووحدات التخزين المشتركة وفقا لمتطلبات استمرارية العمل.
- تقديم الدراسات اللازمة للبدء بتحديث تجهيزات بنية الاتصالات Infrastructure Devices بشكل تدريجي.
- ترقية نظام الأرشفة الالكترونية Pio-Tech-CM إلى الاصدار الجديد.
- متابعة استبدال نظام المراقبة بالكاميرات وفق متطلبات قرار مصرف سورية المركزي 1150 بباقي فروع البنك
- تقديم الدراسة اللازمة لتحديث أنظمة تشغيل الصرافات الآلية للتوافق مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات العالمية.
- متابعة تطوير نظام تقارير مصرف سورية المركزي -Pio-Tech-CBS.
- تنفيذ نظام الأخطار المصرفية Bank Risk الجديد حسب متطلبات مصرف سورية المركزي وربطه مع النظام البنكي ICBS .
- تنفيذ الربط الآلي للنظام البنكي ICBS مع نظام التحويلات الفورية -مصرف سورية المركزي SYGS بالتنسيق مع بنك الأردن.
- تقديم دراسة لتطوير منظومة الاتصالات مع فروع ومقرات البنك لخدمة الانترنت من منظومة الربط النحاسي إلى منظومة الربط الضوئي.
- تقديم الدارسة اللازمة لترقية نظام الاتصالات الداخلية Cisco Unified Communications إلى الإصدار الأخير.
- شراء وحدة Tape Library مرفقة بتجيهزات النظام البنكي الجديدة.
- استكمال تنفيذ نظام Manage Engine-Help Desk.
- تنفيذ نظام المراقبة والتحكم بالدخول عن بعد لغرف المعلوماتية في فروع البنك.
- استكمال دراسة مشروع توسعة للبنية التحتية لمركز الحاسب الرديف باستخدام تقنية الأجهزة الافتراضية Virtual Machines لزوم توفير بيئة رديفة لاستمرارية العمل من خلال تجهيز مخدمات رديفة لجميع الأنظمة الهامة.
- الإعداد لتقديم خدمة البنك الالكتروني E-Banking.
- تطبيق نظام بنك الموبايل Mobile Banking & Payment System

- استثمار تطبيق نظام إدارة شؤون الموظفين الجديد Oracle HR
- البدء باستثمار نظام برمجي بتقنية الويب لإدارة الضوابط الخاصة بإصدار كشف حساب مصرفي.
- متابعة تركيب منظومات جديدة و رديفة لتأمين مصادر الطاقة الكهربائية النظيفة, و لعدم انقطاع التيار الكهربائي لبعض فروع بنك الاردن سورية وذلك من خلال تركيب ألواح شمسية لتوليد الكهرباء وبطاريات ليثيوم كهربائية تمتاز بأدائها و عمر التشغيل الطويل .
- البدء باستثمار تطبيق الويب المطور للربط مع منظومة الاستعلام عن أسماء الحجز الاحتياطي المطورة من قبل وزارة الاتصالات تطبيقاً حسب متطلبات مصرف سورية المركزي.
- استبدال أجهزة الجدران النارية Network Firewall بأجهزة متوافقة مع المتطلبات الأمنية بموجب اختبار الاختراق الخارجي والتزاماً بمعايير مصرف سورية المركزي.
- البدء بتقديم دراسة لشراء منظومة حماية للشبكة الداخلية UTM Security Appliance تطبيقاً لمعايير أمن وحماية الشبكات.
- تقديم دراسة لتنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection بين مركز البيانات الرئيسي مع مبنى العمليات المركزية في صحنايا.
- تقديم دراسة لتنفيذ ربط ضوئي Fiber Connection بين مركز البيانات الرئيسي مع مركز البيانات الرديف في منطقة عدرا.
- تقديم دراسة لتركيب منظومة مراقبة البيئة لغرف التجهيزات الشبكية في فروع بنك الاردن سورية.
- تقديم دراسة لتطبيق منصة SharePoint لإدارة الملفات المشتركة وتطبيقات الويب.
- متابعة تطبيق نظام برمجي لمراقبة قواعد بيانات النظام البنكي المقدم من شركة PALCO بالتنسيق مع الزملاء في بنك الاردن – عمان.
- تفعيل نظام البصمة الالكترونية بالتنسيق مع الزملاء في بنك الاردن – عمان.
- شراء مخدمات لزوم Testing Environment للنظام البنكي ICBS.
- تطبيق مشروع Corporate Credit Management (CCM)
- تطبيق خطط العمل لمشروع المقاصة الالكترونية للشيكات في حال العمل بها من قبل مصرف سورية المركزي.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.
- تطبيق نظام العمل الخاص بإصدار وثائق رسمية للعملاء بميزات أمنية غير قابلة للتزوير.
- الربط البرمجي بين نظام التسويات الاجمالية السوري مع النظام البنكي.
- إنشاء نظام لاستيراد القوائم المحظور التعامل معهم من واقع نظام الحجوزات الاحتياطية.

ومن أهداف إدارة المخاطر :

- تطبيق نظام الكتروني خاص بمراقبة المستخدمين
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة بالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- استكمال تطبيق المعايير الخاصة بالسيولة وذلك حسب قواعد بازل III.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر المختلفة الموضوعة وتعديلها وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد.
- استكمال بناء ملف مخاطر لدوائر المصرف المختلفة.
- الاستمرار بتنظيم ورش العمل الخاصة بالتعرف على المخاطر التشغيلية

ومن الأهداف المخططة لدائرة التدقيق الداخلي :

- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أفضل الممارسات المهنية في هذا المجال.
- الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره.
- الاستمرار في تدريب وتطوير كادر التدقيق لرفع سويتهم المهنية.
- المشاركة في ورشات عمل ملفات المخاطر على نظام الـ CARE بالتنسيق مع دائرة إدارة المخاطر.
- المشاركة في مراجعة إجراءات العمل المعتمدة وتحديثها.

ومن الأهداف المخططة لدائرة مراقبة الالتزام:

- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة, مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية.
- مراجعة السياسات الموضوعة وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة بما فيها سياسة وإجراءات مراقبة الالتزام وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, إضافة للآليات المرتبطة بهذه السياسات.
- الاستمرار في تدريب ورفع كفاءة موظفي مديرية مراقبة الالتزام وتأهيلهم, من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة, إضافة إلى عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك في مفاهيم الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً- المحور المالي

- تحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ 4 مليار ليرة سورية.
- زيادة حجم الودائع المستقطبة بالليرة السورية بمبلغ 4 مليار ليرة سورية
- الحفاظ على نسب سيولة مريحة, تفوق النسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي, بحيث لا تقل عن 25 % لليرة السورية
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك, والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8 %.
- تكثيف الجهود لتحصيل المبالغ والأقساط للمحفظة غير المنتجة, وذلك لاسترداد الفوائد المعلقة والمخصصات بالاضافة إلى محاولة عدم تصنيف أي حساب جديد وماينتج عنه وقيمة المبالغ التي تم تحصيلها
- ضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان مع الآخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات.
- زيادة قيمة الرسوم والعمولات المستوفاة من العملاء مع مراعاة الوضع التنافسي.

وفيما يتعلق بدائرة الخزينة, ستستمر بأداء مهامها وسيتم التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

- العمل على أتمتة كافة الكشوفات التي يتم إرسالها إلى مصرف سورية المركزي بالتنسيق مع دائرة الأتمتة.
- العمل على ايجاد منتجات مصرفية جديدة .
- المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك بالإضافة الى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.
- التحكم ومراقبة مراكز القطع بالعملات الأجنبية لتقديم إشارات حول مخاطر تذبذب أسعار الصرف وبالتالي الحد من تأثيرها قدر الإمكان.
- تحقيق عوائد من عمليات تبادل العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
- العمل على ايجاد منفذ للحوالات الخارجية .

ثالثاً- محور السوق والعملاء

- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك, وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء, وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- الاستمرار بتحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العمولات في السوق وللتكلفة.
- طرح برامج قروض التجزئة بأنواعها, حسب ظروف السوق والمنافسة.
- الارتقاء بدرجة تصنيف الفروع في تقارير التدقيق لتصبح A
- المراجعة المستمرة لآليات تسعير منتجات وخدمات البنك وفقاً لشرائح العملاء المستهدفين, الأفراد والمؤسسات المتوسطة

والصغيرة, والشركات الكبرى, إضافة إلى تعزيز وترسيخ صورة البنك الإيجابية وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي, وإدامة عناصرها بما يتوافق مع هوية البنك المؤسسية الموحدة, وإبراز اسم البنك ودوره في خدمة المجتمع المحلي وتعزيز علاقات البنك مع كافة الجهات ذات العلاقة.

رابعاً- محور الموارد البشرية

- الانتهاء من تطبيق نظام الموارد البشرية الجديد (Oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل, ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- تطبيق معايير قياس الأداء (KPI's) في دائرة الموارد البشرية, والمرتبط بمفهوم الإدارة بالأهداف MBO's.
- إعداد خطة تدريب لعام 2020 على مستوى البنك وتطبيقها والعمل بالتوازي مع الخطة الاستراتيجية للبنك.
- الاعتماد على خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف, وتأهيل الموظف البديل لشغل المنصب, بحيث تضمن الخطة عدم توقف سلسلة الأعمال في البنك, عند الغياب المفاجئ لبعض الموظفين عند وجود أحداث مفاجئة, أو عند الاستقالة, لتلافي توقف الأعمال.
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة, وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف وإعداد سياسة الترفيع الدوري, بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- استمرار تطبيق آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك, والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية.
- العمل على استقطاب الكوادر المناسبة, حسب احتياجات العمل , لملىء الشواغر بالكادر المناسب .

الإجراءات المتبعة للمحافظة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات الأساسية للعملاء :

أثبتت الإجراءات التي تم اتباعها من قبل بنك الأردن- سورية خلال سنوات الأزمة نجاحها,حيث تم التعامل مع جميع الظروف الطارئة, وتم الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية دون أي انقطاع أو توقف, ومع تحسن الظروف الأمنية والتحسن الملموس في المؤشرات الاقتصادية, سيتم الاستمرار بنفس السياسة المتبعة والتي أدت لنتائج جيدة وملموسة, مع التغيير في الإجراءات حسب الظروف, ومن هذه الإجراءات:

- تحديث خطة استمرارية العمل والتي تتضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصا الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الإنقطاع, وإدارة الأزمات وتطويرها بشكل نصف سنوي.
- تحديث خطط الطوارئ وخطة الإخلاء في الحالات الطارئة لضمان أمن الموظفين, وتدريب موظفي المصرف على التصرف في الحالات الطارئة.
- تحديث خطة الطوارئ الاتصالات والتأكد من فاعليتها.
- زيادة مستويات الرقابة واتباع أفضل الممارسات في مجال الضبط الداخلي..
- الاعتماد على تقارير التدقيق الدورية ومتابعتها لتلافي أي أخطاء حاصلة في الإجراءات المتبعة.

- الحفاظ على مخزون كافي من الوقود لتشغيل الطاقة الكهربائية عند الضرورة.
- الصيانات الدورية والمستمرة لمولدات الطاقة المنتشرة في الفروع والمراكز.
- الصيانات الدورية والمستمرة للأجهزة التقنية والشبكات ووسائل الاتصالات المنتشرة في الفروع والمراكز.
- القيام بزيارات دورية لفروع البنك.
- الاستمرار بتغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل بضوء أي تغيير, بما فيها تطوير أدوات الضبط والرقابة.
- وضع خطط بديلة تحقق استمرار أعمال البنك لمواجهة أسوء السيناريوهات المفترضة.
- استمرار التركيز على تأمين استمرارية عمل الأنظمة الآلية, بالإضافة إلى تأمين البيانات من خلال وجود مخدمات بديلة بسبب الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أحدث الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال, والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل وبما يقلل من حجم المخاطر الناتجة عن نقاط الضعف في الإجراءات المتبعة, وتطوير إجراءات رقابية تسهم في تطوير العمل.
- رفع مستوى تقيم (الفروع/الدوائر) وسيتم ذلك من خلال رفع مستوى التقييم لكافة الفروع والدوائر, وتخفيض عدد وتأثير مخاطر الأخطاء عن التقارير التدقيق السابقة (دوائر - فروع) وسيتم ذلك من خلال :
  - تطوير قائمة المراجعة الدورية بآخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات الواردة خلال عام 2018.
  - زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- تطوير سياسات اختبارات الجهد, واستكمال بناء ملف مخاطر لدوائر المصرف المختلفة.
- تحديث ملفات مخاطر الفروع ودوائر وأقسام البنك على نظام الـ CARE بما يتوافق مع إجراءات العمل وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة .
- فحص نظام الرقابة والضبط الداخلي بشكل مستمر وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره .

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- تقرير مدقق الحسابات المستقل
- البيانات المالية

- بيان الوضع المالي
- بيان الدخل
- بيان الدخل والدخل الشامل الآخر
- بيان التغييرات في حقوق الملكية
- بيان التدفقات النقدية
- إيضاحات حول البيانات المالية

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن-سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق – سورية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الـــــرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الأردن - سورية "البنك" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول 2019 ، وكل من بيانات الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الاول 2019 وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبنك في سورية، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر اساسا لرأينا.

اسم
شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات
محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

رقم الترخيص / 8/ ش /

دفتر ٥٧١٨

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

١. **كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية**

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الاصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات. إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١١,٥٧٧ مليار ليرة سورية والتي تمثل 35 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول 2019 (8,397 مليار ليرة سورية والتي تمثل 27 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتة 3,815 مليار ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (٤,١٤٢ مليار ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الإئتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية. كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج - مراحل تصنيف التعرضات الإئتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

٢. فروقات أسعار الصرف

وصف أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي بنهاية كل دورة مالية. بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.	تضمنت إجراءات التدقيق في التأكد من أن أسعار الصرف المعتمدة من من قبل إدارة البنك ومطابقتها لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، كما قمنا بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد (على أساس العينة) من قيام البنك بإعتماد أسعار الصرف المناسبة ومن دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالي وقيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان المركز المالي وبيان الدخل.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٩

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب القوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال

وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناء على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالبيانات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع البيانات المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

دمشق – سورية
١٤ أيار ٢٠٢٠

المدير العام
لطفي السلامات

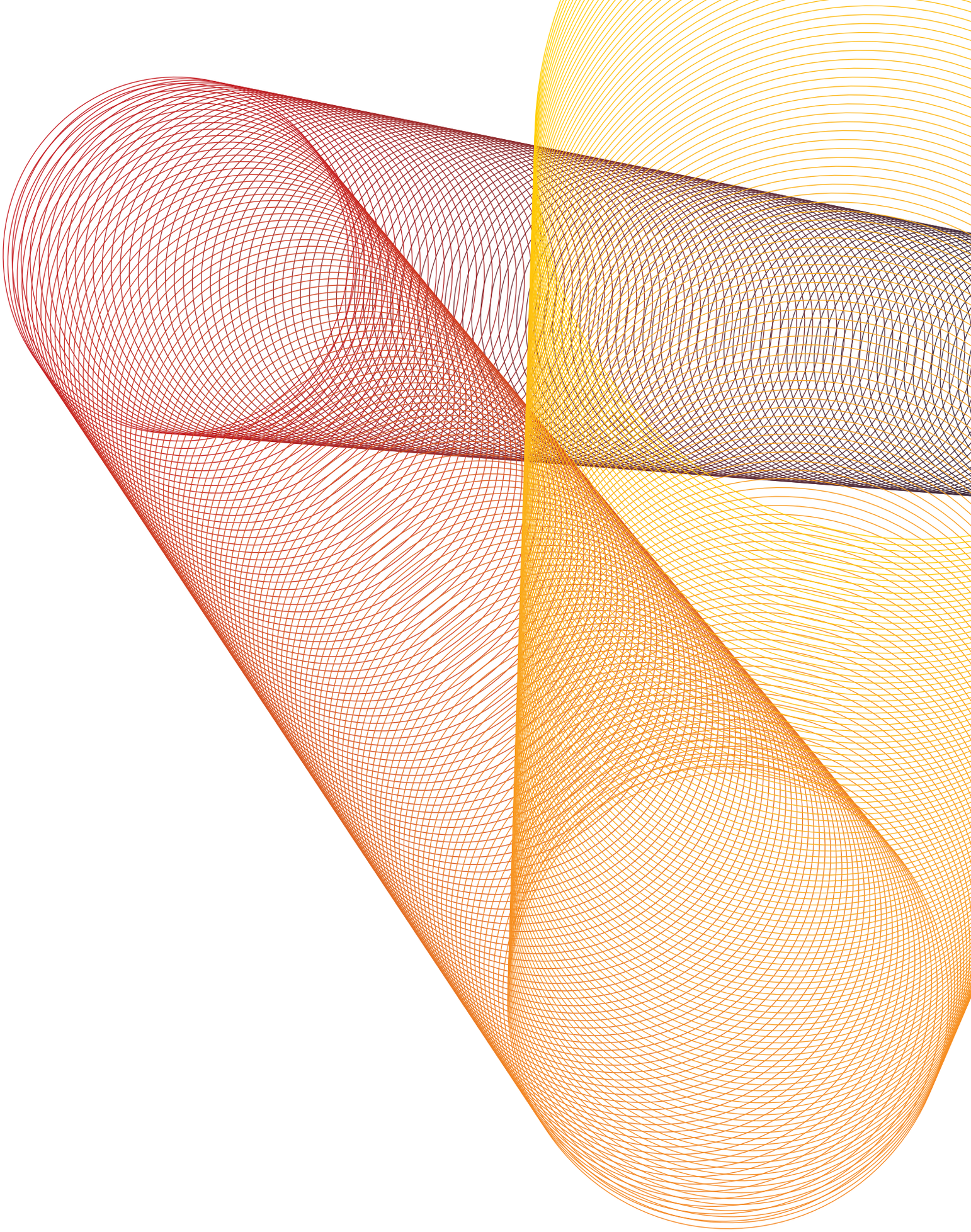

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

بالليرة السورية		31 كانون الأول 2019 (مدققة)	31 كانون الأول 2018 (مدققة) معاد عرضها	1 كانون الثاني 2018(مدققة) معاد عرضها
	ايضاح	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4	10,246,188,319	11,304,951,008	7,867,025,395
ايداعات لدى مصارف		-	-	9,284,632,259
أرصدة لدى مصارف	5	7,719,596,380	8,209,180,548	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6	11,576,980,464	8,396,802,197	9,547,538,520
موجودات ثابتة ملموسة	7	1,255,718,638	1,233,412,491	1,236,017,897
موجودات غير ملموسة	8	33,623,260	22,323,100	17,748,400
موجودات ضريبية مؤجلة	10	-	352,478,730	488,882,753
موجودات أخرى	11	340,472,605	421,412,416	220,514,742
حق استخدام الآصول المستأجرة	9	55,577,099	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1,500,675,311	1,500,675,311	1,500,675,311
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	13	496,856,169	-	-
مجموع الموجودات		33,225,688,245	31,441,235,801	30,163,035,277
المطلوبات				
ودائع مصارف	14	2,919,144,678	2,116,350,467	5,374,884,482
ودائع العملاء	15	20,982,833,439	20,448,400,679	15,661,450,316
تأمينات نقدية	16	1,591,616,535	1,303,150,168	1,247,390,427
مخصصات متنوعة	17	144,652,407	137,674,714	134,930,620
مطلوبات أخرى	18	525,324,091	544,651,561	566,483,744
التزامات الايجارات	9	6,836,500	-	-
مجموع المطلوبات		26,170,407,650	24,550,227,589	22,985,139,589
حقوق الملكية				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	19	3,000,000,000	3,000,000,000	3,000,000,000
احتياطي قانوني	20	116,636,942	64,961,831	64,961,831
احتياطي خاص	20	116,636,942	64,961,831	64,961,831
احتياطي عام مخاطر التمويل	21	-	-	-
أرباح مدورة غير محققة	22	9,782,716,405	9,782,716,405	9,782,716,405
خسائر متراكمة محققة	22	(5,960,709,694)	(6,021,631,855)	(5,734,744,379)
مجموع حقوق الملكية		7,055,280,595	6,891,008,212	7,177,895,688
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		33,225,688,245	31,441,235,801	30,163,035,277

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل

المبالغ بالليرة السورية

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	ايضاح	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
الفوائد الدائنة	23	1,750,903,029	1,398,119,292
الفوائد المدينة	24	(851,945,728)	(999,252,944)
صافي الدخل		898,957,301	398,866,348
رسوم وعمولات دائنة	25	155,931,050	160,083,733
رسوم وعمولات مدينة	26	(5,378,348)	(7,423,939)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		150,552,702	152,659,794
صافي الدخل, الرسوم والعمولات		1,049,510,003	551,526,142
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		328,347,332	37,900,743
إيرادات تشغيلية أخرى	27	35,391,012	15,038,386
إجمالي الدخل التشغيلي		1,413,248,347	604,465,271
نفقات الموظفين	28	(522,453,215)	(471,991,650)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	7	(85,048,352)	(72,354,954)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	8	(3,807,301)	(3,790,138)
إسترداد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	29	208,922,829	210,385,535
(أعباء) إسترداد مخصصات متنوعة	17	(9,930,564)	367,274
مصاريف تشغيلية أخرى	30	(484,180,631)	(417,564,791)
إجمالي المصاريف التشغيلية		(896,497,234)	(754,948,724)
الربح (خسارة) السنة قبل الضريبة		516,751,113	(150,483,453)
المستخدم من الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة	10	(136,377,733)	-
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	10	(216,100,997)	(136,404,023)
الربح (خسارة) السنة بعد الضريبة	31	164,272,383	(286,887,476)
حصة السهم من خسارة السنة الأساسية والمخففة	31	5.48	(9.56)

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بالليرة السورية	2019	2018
خسائر السنة	164,272,383	(286,887,476)
الدخل الشامل للسنة	164,272,383	(286,887,476)

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغييرات في حقوق الملكية

	رأس المال المكتتب به والمدفوع (ليرة سورية)	احتياطي قانوني (ليرة سورية)	احتياطي خاص (ليرة سورية)	احتياطي عام مخاطر التمويل (ليرة سورية)	أرباح (خسائر) السنة (ليرة سورية)	خسائر متراكمة محققة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد في 1 كانون الثاني 2019	3,000,000,000	64,961,831	64,961,831	-	-	(6,021,631,855)	9,782,716,405	6,891,008,212
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	164,272,383	-	-	164,272,383
المحول الى الاحتياطيات	-	51,675,111	51,675,111	-	-	(103,350,222)	-	-
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	(164,272,383)	164,272,383	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2019	3,000,000,000	116,636,942	116,636,942	-	-	(5,960,709,694)	9,782,716,405	7,055,280,595
الرصيد في 1 كانون الثاني 2018	3,000,000,000	64,961,831	64,961,831	32,337,109	-	(5,767,081,488)	9,782,716,405	7,177,895,688
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	-	-	-	(32,337,109)	-	32,337,109	-	-
الرصيد المعدل في 1 كانون الثاني 2018	3,000,000,000	64,961,831	64,961,831	-	-	(5,734,744,379)	9,782,716,405	7,177,895,688
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(286,887,476)	-	-	(286,887,476)
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	286,887,476	(286,887,476)	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2018	3,000,000,000	64,961,831	64,961,831	-	-	(6,021,631,855)	9,782,716,405	6,891,008,212

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

بالليرة السورية	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		20119 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
ربح (خسارة) السنة قبل الضريبة		516,751,113	(150,483,453)
تعديلات لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	7	85,048,352	72,354,954
إطفاءات موجودات غير ملموسة	8	3,807,301	3,790,138
مصروف مخصصات متنوعة	17	9,930,564	(367,274)
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – المباشرة	28,6	(209,060,601)	(210,406,260)
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية-غير المباشرة	28,17	137,772	20,725
أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية		-	(1,224,993)
خسائر إتلاف موجودات ثابتة مادية		-	476,506
		406,614,500	(285,839,657)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
الزيادة في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(534,776,350)	(281,562,954)
)الزيادة(/ النقص في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(2,858,697,275)	1,421,626,527
النقص/)الزيادة (في موجودات أخرى		25,362,712	(200,897,675)
الزيادة في ودائع العملاء		534,432,760	4,710,506,212
الزيادة في تأمينات نقدية		288,466,367	55,759,741
النقص في مطلوبات أخرى		(12,490,970)	(21,832,183)
صافي الأموال (المستخدمة في) الناتجة عن النشاطات التشغيلية		(2,151,088,255)	5,397,760,011
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(107,354,500)	(69,001,060)
شراء موجودات غير ملموسة		(15,107,460)	(8,364,838)
صافي الأموال (المستخدمة في) النشاطات الاستثمارية		(122,461,960)	(77,365,898)
تأثير تغيرات أسعار الصرف		-	37,900,743
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد بدون تأثير تغيرات أسعار الصرف		(2,273,550,215)	5,358,294,856
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	32	16,351,981,361	10,993,686,505
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	32	14,078,431,146	16,351,981,361

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

1- معلومات عامة

1- بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. , تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.
باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق- شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك فرعين مغلقين ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي, مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.
تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد, وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009 على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية وتم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.
كما وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.
2- يمتلك بنك الأردن- عمان أسهم بنسبة 49% من رأسمال المصرف, ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.
3- أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
4- نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في فرعين للمصرف هما: الحمدانية بحلب-حرستا في ريف دمشق, وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

- وافق رئيس مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقده رقم ( ) وبتاريخ 19 كانون الثاني 2020 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

2 - أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس اعداد البيانات المالية

1- قام البنك بإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 وفقاً للمعايير الدولية المتبعة من قبل البنك وذلك استنادا لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية في جلسته رقم (1) لعام 2018 وتعميم هيئة الأوراق المالية السورية رقم (13) من العام 2018 بتاريخ 25 شباط 2018 والذي تم فيه تأجيل تطبيق المعيار الدولي للاعداد التقرير المالية رقم (9) الى تاريخ 1 كانون الثاني 2019 بدلا من 1 كانون الثاني 2018.
2- ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019 قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (16) للمرة الأولى وقد قرر البنك استئناف إعداد بياناته المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما قام البنك بعرض بيان المركز المالي كما في 1 كانون الثاني 2018 نظراً لتبني معيار التقارير المالية الدولي رقم)9 (لأول مرة بأثر رجعي.
3- تم اعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية , ان الليرة السورية هي عملة اظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الوظيفية للبنك.

التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019 هي نفسها المستخدمة كما في 31 كانون الأول 2018 باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من السنوات التي تبدأ بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 وهي كما يلي:
1- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تم تأجيل تطبيقه ل 1 كانون الثاني 2019 بناء على متطلبات السلطات الرقابية.
2- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار.
3- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل.
4- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي.

5- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) تعديلات الخطة أو التقليص أو التسوية.
6- التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2015 2017- (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) والمعايير الدولية للتقارير المالية (11) ومعيار المحاسبة الدولي (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (23).

لم يطرأ أي تعديل على المعلومات المالية جراء تطبيق هذه المعايير وتفسيراتها باستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (9) و (16), وفيما يلي ملخص عن الأثر المتوقع عن تطبيق هذه المعايير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الادوات المالية» (تم تطبيقها ابتداءا من 1 كانون الثاني 2019):

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءاً من الاول من كانون الثاني 2019 وبأثر رجعي إستنادا لتعميم هيئة الاوراق المالية رقم (13) من العام 2018 بتاريخ 25 شباط 2018, حيث يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم)9(متطلبات للاعتراف وقياس كل من الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية, ويعتبر هذا المعيار بديلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ((39 (الاعتراف والقياس).

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باصداره الكامل على أرصدة 1 كانون الثاني 2018 من خلال تعديل الارصدة الافتتاحية للأرباح و(الخسائر) المتراكمة, حيث يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) متطلبات للاعتراف وقياس كل من الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.

هذا ويلخص الجدول التالي أثر التطبيق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية على الخسائر المتراكمة:

	كما في 1 كانون الثاني 2018 (ليرة سورية)	الأثر من تطبيق المعيارالدولي للتقارير المالية رقم (9) (ليرة سورية)	أثر التغير على الأرصدة الإفتتاحية كما في 1 كانون الثاني 2018 (ليرة سورية)
خسائر متراكمة محققة	(5,767,081,488)	32,337,109	(5,743,744,379)
احتياطي عام مخاطر التمويل	32,337,109	(32,337,109)	-

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة الجديدة وطبيعة وتأثير التغييرات على السياسات المحاسبية السابقة موضحة أدناه:

أ- التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية:

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فيما يخص التصنيف والقياس للمطلوبات المالية غير أنه يلغي تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم والموجودات المتاحة للبيع والتي كانت تندرج تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- الموجودات المالية:

تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وعند الاعتراف الأولي, يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه إما: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – لكل من سندات الدين وأدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل, يتم تصنيف الموجودات المالية تبعاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل عام بناء على نموذج الأعمال التي يتم فيه إدارة الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية المتعاقد عليها , هذا ولا يتم أبدا فصل المشتقات الضمنية في العقود التي يكون فيها المضيف عبارة عن أصل مالي في نطاق المعيار , في حين يتم تقييم التصنيف للأدوات المالية المختلطة ككل .

تقاس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الاخر:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقي والغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الموجودات

المالية.

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الموجودات المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقي والغير المسدد).

عند الاعتراف الأولي لأدوات الملكية والغير محتفظ فيها بغرض التداول, قد يختار البنك بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الاخر, بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

إن جميع الموجودات المالية التي لا تقاس بالكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الاخر المذكورة اعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وهذا يشمل كافة مشتقات الموجودات المالية. عند الاعتراف الأولي, للبنك إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الموجودات المالية التي استوفت شروط القياس بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الاخر ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة كنتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

التحويل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

استناداً لتعميم هيئة الأوراق المالية السورية رقم (13) من العام 2018 بتاريخ 25 شباط 2018, فقد تم تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إلى تاريخ 1 كانون الثاني 2019 بدلا من 1 كانون الثاني 2018, وبالتالي قام البنك بعكس نتائج أثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار في القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 وبأثر رجعي.

- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين وليس لهذه الموجودات أسعار في سوق نشط وليس للبنك نية في بيع هذه الموجودات في المستقبل القريب.

يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء, وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه, ويتم قيد اي تدني في قيمتها في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر المرابحة الفعلي الأصلي.

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة: النقد وما في حكمه يشمل النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وودائع تحت الطلب.

إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند فقط عندما يتم تغيير الغرض من اقتناء وطريقة إدارة الموجودات المالية.

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة, ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية, وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر وضمن حقوق المساهمين ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل والدخل الشامل الأخر.

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تقاس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم احتساب صافي أرباح أو خسائر, بما فيها إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح, يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل.

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (39) وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية للبنك كما في 1 كانون الثاني 2018:

الموجودات المالية	التصنيف حسب المعيار المحاسبي الدولي (39) (ليرة سورية)	التصنيف الجديد حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (ليرة سورية)	القيمة الدفترية حسب المعيار المحاسبي الدولي (39) (ليرة سورية)	القيمة الدفترية الجديدة حسب تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (ليرة سورية)	الفرق (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	صافي القيمة الحالية	بالكلفة المطفأة	3,621,568,659	3,621,533,224	(35,435)
أرصدة وايداعات لدى مصارف	صافي القيمة الحالية	بالكلفة المطفأة	9,288,303,109	9,284,632,259	(3,670,850)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	القروض والذمم	بالكلفة المطفأة	9,543,832,235	9,547,538,520	3,706,285
موجودات أخرى	القروض والذمم	بالكلفة المطفأة	220,514,742	220,514,742	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	صافي القيمة الحالية	بالكلفة المطفأة	1,500,675,311	1,500,675,311	-

- الأثر على بيان الدخل الشامل (زيادة / (نقص)):

	في 1 كانون الثاني 2018 (ليرة سورية)
استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	210,385,535
خسارة السنة	(286,887,476)
الدخل الشامل للسنة	(286,887,476)

- المطلوبات المالية:

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس له أثر جوهري على السياسات المحاسبية للبنك والمتعلقة بالمطلوبات المالية, حيث أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن بيان الربح والخسارة في بيان الدخل, في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على:

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان في قائمة الدخل الشامل الآخر.
- يتم الاعتراف في المبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في بيان الدخل.

لم يقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل , وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية .

ب- تدني الموجودات المالية:

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج «تحقق الخسارة» المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدني في الموجودات المالية الى نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد,

حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على الموجودات المالية – أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ولكن ليس على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية , حيث يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية إستناداً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشكل اسبق من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

هذا وتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني لـ 12 شهر: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة من تاريخ القوائم المالية المرحلية الموجزة.
- خسائر التدني لعمر الأداة: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق من تاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة.

يقوم البنك بقياس مخصصات التدني بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر في حال كانت هذه الموجودات مصنفة ضمن المستوى الأول والتي تتمتع بما يلي:

- أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ المعلومات المالية المرحلية الموجزة.
- أدوات الدين الأخرى والأرصدة والإيداعات لدى البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية والتي لم تختلف مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي.

في حين يتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق في حال وجود زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان والتي تتطلب تحويل الأداة المالية من المستوى الأول إلى المستوى الثاني أو في حال إنطباق الأداة المالية لحالات محددة ضمن المعيار والتي يتوجب على البنك تصنيف هذه الأصول ضمن المستوى الثاني مباشرة.

أما في حال تعثر الأداة المالية أو عندما يكون هناك ادلة موضوعية للتدني نتيجة لحدوث خسارة او تعثر بعد الاعتراف الاولي مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي, فيتم تحويل الأداة المالية إلى المستوى الثالث, ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقع يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك يشبه إلى حد كبير متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة, يعتمد البنك على المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة وذات الصلة, وتشمل تلك المعلومات الكمية والنوعية وتحليل هذه المعلومات استناداً إلى خبرة البنك السابقة والدراسة الائتمانية بالإضافة الى المعلومات المستقبلية المتوقعة, حيث يفترض البنك بأن المخاطر الائتمانية للموجودات المالية قد ازدادت بشكل جوهري إذا مضى على أكثر من 30 يوم على استحقاقها أو انخفاض التصنيف الائتماني للعميل بموجب درجتين.

يعتبر البنك أن الموجودات المالية بحالة تعثر عندما:

- لن يتمكن المقترض على الأرجح من تسديد التزاماته الائتمانية للبنك دون لجوء البنك إلى إجراءات استخدام الضمانات المحجوزة مقابل هذه الالتزامات (إن وجدت).
- إذا مضى أكثر من 90 يوم على استحقاق الموجودات المالية.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية, الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي وتعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة, وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default), يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للموجودات المالية.

في كل فترة مالية, يقوم البنك بتقييم التصنيف الائتماني للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل. يعتبر التصنيف الائتماني للموجودات المالية متدني عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للموجودات المالية.

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية, أما بالنسبة لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل فيتم إثبات مخصص الخسائر في قائمة الدخل الشامل ولا يتم خصمه من القيمة الدفترية للموجودات المالية. هذا ويتم عرض خسائر الموجودات المالية الأخرى تحت بند «مصاريف تمويل» بنفس طريقة الإفصاح المستخدمة تبعاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ولا يكون هذا الإفصاح مفصول في قائمة الربح او الخسارة وقائمة الدخل الشامل تبعاً للاعتبارات المادية لهذه الخسائر.

وفيما يلي أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

الأداة المالية	مبلغ المخصصات قبل المعيار	الفرق نتيجة إعادة الاحتساب والتطبيق	الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	-	35,435	35,435
أرصدة لدى مصارف	-	3,670,850	3,670,850
ايداعات لدى مصارف	-	-	-
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,389,731,474	(3,706,285)	4,386,025,189
كفالات مالية	770,725	-	770,725
	4,390,502,199	-	4,390,502,199

تم تغطية أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من مخصص المؤونات العامة الذي تم بناؤه بناءً على أحكام القرار (902/م ن/ب4) وتعديلاته بالقرار رقم (1079/م ن/ب4) خلال عام 2016 نتيجة لإعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة المصرف إلى الإحتفاظ بمبلغ 1,022,010,631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية ضمن مخصص التسهيلات الائتمانية ونبين أدناه الحركة التي تمت على مخصص المؤونات العامة إستنادا لقرار مصرف سورية المركزي رقم ص / 3624 / 16 بتاريخ 25 حزيران 2019 كما في 1 كانون الثاني 2018:

	كما في 1 كانون الثاني 2018 (ليرة سورية)
الرصيد في أول الفترة	1,022,010,631
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	(859,561,847)
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	(35,435)
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أرصدة لدى المصارف	(3,670,850)
فائض في المؤونات العامة كما في 1 كانون الثاني 2018	158,742,499

تم استخدام الفائض أعلاه وإغلاقه خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

هذا وقد توزع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية كما يلي:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	شكل افرادي (ليرة سورية)	شكل تجميعي (ليرة سورية)	شكل افرادي (ليرة سورية)	شكل تجميعي (ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	35,435	-	-	-	-	35,435
أرصدة وايداعات لدى مصارف	3,670,850	-	-	-	-	3,670,850
التسهيلات الائتمانية المباشرة	58,869,053	-	71,162,982	-	4,253,637,995	4,383,670,030
كفالات مالية	2,078,158	-	297,726	-	750,000	3,125,884
	64,653,496	-	71,460,708	-	4,254,387,995	4,390,502,199

*يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على السقوف غير المستغلة من ضمن محفظة التسهيلات المباشرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 «الإيجارات»(تم تطبيقها ابتداءا من 1 كانون الثاني 2019):

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي المرحلي الموجز للبنك، ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) «الإيجارات» في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بإلتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار ’وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز ’وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 «عقود الإيجار» - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) إعتبارا من 1 كانون الثاني 2019:

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض، ولتحديد إذا كان العقد يتضمن نقل سيطرة فإن على البنك تقييم ما يلي:

- إذا كان العقد يتضمن استخدام أصل محدد، حيث قد يتم الافصاح عن ذلك في العقد بشكل واضح وقد يكون ضمني، كما يجب أن يكون الأصل مفصولاً او ان يتم فصل المنافع المتأتية منه بشكل واضح. إذا احتفظ المؤجر بحق الإستبدال، فإنه لا يجوز اعتبار الأصل محدد.
- للبنك الحق في كامل المنافع الإقتصادية من إستخدام الأصل وللفترة المحددة لإستخدام الأصل.
- للبنك الحق في تشغيل وإدارة الأصل. أي أن للبنك القدرة على إتخاذ القرارات فيما يتعلق بكيفية إستخدام الأصل وتحديد الغايات من هذا الإستخدام.
- ان هذه السياسة مطبقة للعقود القائمة كما في 1 كانون الثاني 2019 والعقود الجديدة. حيث كان يتم حتى نهاية السنة المالية 2018 تصنيف عقود ايجار العقارات اما كعقد ايجار تشغيلي او عقد ايجار تمويلي، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الربح او الخسارة المرحلي الموجز وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداء من الأول من كانون الثاني 2019، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والإلتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للإستخدام من قبل البنك، ويتم توزيع قيمة كل دفعة ايجار بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الربح او الخسارة خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم اطفاء موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار ايهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت.

عند التطبيق، تم قياس التزامات عقود الإيجار ممثلة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، مخصومة بمعدل الإقتراض لدى البنك كما في الاول من كانون الثاني 2019. حيث تشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل؛

- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعرممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار (إن وجد), و
- دفع غرامات إنهاء العقد, إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها, وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل في بيئة اقتصادية مماثلة.

بينما يتم قياس حقوق إستخدام الأصول بالقيمة المساوية لإلتزامات عقود الإيجار, والتي يتم تعديلها بأية مبالغ إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة – حيث طبق البنك هذا النهج على جميع عقود الإيجار لديها.

في حين يتم قيد الدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الايجار ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الربح او الخسارة المرحلي الموجز, ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل.

استخدم البنك التطبيقات العملية التالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على عقود الإيجار المصنفة سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي (17):

- استخدام معدل خصم واحد على محفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة.
- تطبيق الإعفاء الوارد في المعيار من خلال عدم الاعتراف بحقوق استخدام الأصول والالتزامات ذات العلاقة لعقود الإيجار التي تقل مدتها عن 12 شهرًا.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس حق استخدام الأصل عند تاريخ التطبيق الأولي.
- استخدام التقديرات عند تحديد مدة عقد الإيجار إذا كان العقد يحتوي على خيارات للتمديد أو الإنهاء.
- تطبيق المعيار على العقود المرتبطة بأصول ملموسة.

الأثر على القوائم المالية:

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساوٍ لالتزامات الإيجار تطبيقاً للخيار الثاني المعدل, بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة.
عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بتاريخ 1 كانون الثاني 2019, قام البنك بالاعتراف بحقوق استخدام أصول بقيمة 13,100,509 ليرة سورية والتزامات مقابل عقود الإيجار بقيمة 13,100,509 ليرة سورية, حيث أن تفاصيل حقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار ومعدل سعر فائدة الاقتراض المستخدم موضحة في الايضاح رقم (33).
يقوم البنك بعرض حق استخدام الأصول ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي كما يلي:

	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كما في 1 كانون الثاني 2019 (ليرة سورية)
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية كما في 31 كانون الاول 2018	13,673,000
مخصومة باستخدام معدل الإقراض كما في 1 كانون الثاني 2019	13,100,509

هذا وبموجب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16), قام البنك بتسجيل إستهلاكات مقابل حقوق إستخدام الأصول وفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار ذات العلاقة بدلاً من مصروف الإيجارات التشغيلية من خلال بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كما هو مبين أدناه:

المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الدخل:	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)
إستهلاك مقابل حق إستخدام الأصول	28,708,613
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	438,577

3. أهم السياسات المحاسبية

1. الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني, ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

▪ ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛

▪ أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

▪ يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

▪ يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) , في الدخل الشامل الآخر؛ و
▪ يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).
تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية
يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك, سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما

يتم فسخ التعهدات) .
يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية, وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض, التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة), تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي, يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك, فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل , أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري , إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي, يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية, مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك, عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي, فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا, يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف, يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل, أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول, يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري, فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.
عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل, يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم

والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

2.متلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية, بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة, ان وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات, باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية, باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

مباني	2%
معدات وأجهزة وأثاث	9-15%
أجهزة الحاسب	15%
وسائل نقل	15%
تحسينات على المأجور	15%
ديكور	15%

في نهاية كل عام, يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

3. موجودات غير ملموسة :

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة, باستثناء الشهرة, باستعمال طريقة القسط الثابت وبأعمار (5 سنوات) للفروغ و(7 سنوات) لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

4. التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات, ويتم تحويل أرصدة

الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل الشامل.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للبنك.

5. التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثاء الشهرة) :

في نهاية كل فترة تقرير, يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر, يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (ان وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية, يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية, يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا, يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية, لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيها ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب, أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

6. مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

7. المؤونات:

يتم قيد المؤونات اذا, نتيجة حدث سابق, ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق, وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام, حسبما ينطبق.

8. تحقق الإيرادات والأعباء :

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو, الفترة الأقصر, إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

9. ضريبة الدخل :

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001, والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة, بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات وتم تعديله بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم 46 بتاريخ 2017/12/20

ليصبح 10%.
تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.
يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون24 لعام 2003.

10. النقد وما يوازي النقد :

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل), وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

11. حصة السهم من الأرباح :

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين, حسبما ينطبق.

12. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير, يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر, يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).
إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية, يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).
في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً, يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة, لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل, إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم, وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

13. عقود الإيجار:

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

البنك كمستأجر:

إن عقـود الإيجـار التـي لا تتضمـن تحويـل المخاطـر والمنافـع المرتبطـة بملكيـة الأصـل للبنـك بشـكل جوهـري تعتبـر عقـود إيجـار تشـغيلية. يتـم تسـجيل مدفوعـات عقـود الإيجـار التشـغيلية كمصاريـف فـي بيـان الدخـل بطريقـة القسـط الثابـت علـى مـدى مـدة العقـد. يتـم الاعتـراف بالمدفوعـات الطارئـة لعقـود الإيجـار كمصاريـف فـي الفتـرة التـي يتـم تكبدهـا فيهـا.

14.تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد, شركات وخزينة.

15.مقايضة العملات

يسـتخدم المصـرف المشـتقات الماليـة مثـل عقـود مقايضـة العمـلات. تسـجل المشـتقات الماليـة كأصـل بالقيمـة العادلـة عندمـا تكـون قيمتهـا العادلـة موجبـة وكالتـزام فـي حـال كانـت قيمتهـا العادلـة سـالبة. تـدرج تغيـرات القيمـة العادلـة للمشـتقات الماليـة فـي بيـان الدخـل الموحـد.

16.تحديد القيمة العادلة

مـن أجـل إظهـار كيفيـة الحصـول علـى القيـم العادلـة, تصنـف الأدوات الماليـة علـى أسـاس التسلسـل الهرمـي للقيمـة العادلـة الموضـح أدنـاه:
المسـتوى (1): المعطيـات المسـتخدمة فـي التقييـم هـي أسـعار السـوق المدرجـة)غيـر المعدلـة(فـي أسـواق ماليـة نشـطة لموجـودات ومطلوبـات مماثلـة.
المسـتوى (2): المعطيـات المسـتخدمة فـي التقييـم هـي مسـتمدة بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر مـن سـوق ملحـوظ. تتضمـن هـذه المعطيـات عـادة أسـعار السـوق المدرجـة فـي أسـواق ماليـة نشـطة لموجـودات ومطلوبـات ماليـة مشـابهة.
المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.
يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.
يقـوم البنـك بتقييـم المسـتويات المعتمـدة فـي كل فتـرة ماليـة علـى أسـاس كل أداة علـى حـدة, وتحـدد فيمـا إذا كان هنـاك ايـة تحويـلات بيـن مسـتويات التسلسـل الهرمـي مـن خـلال إعـادة تقييـم التصنيـف فـي نهايـة كل فتـرة ماليـة.

3 - المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عنـد تطبيـق السياسـات المحاسـبية للمصـرف, المذكـورة فـي الإيضـاح 3, يتوجـب علـى الإدارة ان تتخـذ قـرارات وتقـوم بتقديـرات وافتراضـات بشـأن القيـم الدفتريـة لموجـودات ومطلوبـات لا تتوضـح بسـهولة مـن مصـادر أخـرى. ان التقديـرات والافتراضـات الخاصـة بهـا تبنـى علـى أسـاس الخبـرة السـابقة وعوامـل أخـرى تعتبـر ذات صلـة. ان النتائـج الفعليـة قـد تختلـف عـن هـذه التقديـرات.
يتـم مراجعـة التقديـرات والافتراضـات الخاصـة بهـا بصـورة مسـتمرة. يتـم اجـراء القيـود الناتجـة عـن تعديـل التقديـرات المحاسـبية فـي الفتـرة الماليـة التـي يحصـل فيهـا تعديـل التقديـر وذلـك اذا كان التعديـل يؤثـر فقـط علـى تلـك الفتـرة, أو فـي فتـرة التعديـل وفتـرات لاحقـة اذا كان التعديـل يؤثـر علـى الفتـرة الحاليـة وفتـرات لاحقـة.
المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير :
ان الافتراضـات الأساسـية حـول المسـتقبل, وغيرهـا مـن المصـادر الأساسـية لعـدم اليقيـن فـي التقديـر بتاريـخ التقريـر, التـي تحمـل مخاطـر هامـة بالتسـبب بتعديـل جوهـري للقيـم الدفتريـة لموجـودات ومطلوبـات خـلال السـنة الماليـة التاليـة, هـي مدرجـة ادنـاه.
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:
يتـم تكويـن مخصـص خسـائر ائتمانيـة متوقعـة لقـاء التسـهيلات الائتمانيـة اعتمـادا علـى اسـس وفرضيـات معتمـدة مـن قبـل ادارة البنـك لتقديـر المخصـص الواجـب تكوينـه بموجـب متطلبـات المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة, حيـث يتطلـب تحديـد مخصـص تدنـي التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة مـن إدارة البنـك اصـدار أحـكام واجتهـادات هامـة لتقديـر مبالـغ التدفقـات النقديـة المسـتقبلية وأوقاتهـا, بالإضافـة الـى تقديـر أي زيـادة جوهريـة فـي المخاطـر الائتمانيـة للأصـول الماليـة بعد الاعتـراف المبدئـي بهـا, بالإضافة الى الأخـذ بعيـن الاعتبـار معلومـات القيـاس المسـتقبلية للخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة, ويتـم مقارنـة نتائـج هـذه الاسـس والفرضيـات مـع المخصصـات الواجـب تكوينهـا بموجـب تعليمـات مصـرف سـورية المركـزي ويتـم اعتمـاد النتائـج الاكثـر تشـددا.تحديد القيـم العادلـة :
عندمـا لا يمكـن تحديـد القيمـة العادلـة لموجـودات ماليـة ضمـن بيـان الوضـع المالـي باسـتعمال سـعر السـوق المتـداول, يتـم تحديـد القيمـة العادلـة باسـتعمال تقنيـات تقييـم تتضمـن تمـوذج حسـم التدفقـات النقديـة (Discount Cash Flow (DCF) Model) كمـا هـو مذكـور فـي الإيضـاح 3 (و).
يتـم أخـذ المعطيـات فـي نمـاذج التقييـم هـذه مـن أسـعار سـوق يمكـن لحظهـا, حيـث أمكـن. عمليـاً, إن سـعر الحسـم المسـتخدم فـي قيـاس القيمـة العادلـة باسـتعمال نمـوذج التقييـم, يأخـذ فـي الحسـبان المعلومـات المنظـورة المتوفـرة من المشـاركين في السـوق،

بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية, نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة.
إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة, وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت, ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها, أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.
يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة, والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.
تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة
في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية, قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة, لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.
الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة
إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.
مبدأ الاستمرارية:
قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية, فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور, بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

معايير وتفسيرات جديدة غير مطبقة

إن عدد من المعايير الجديدة, والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي صدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد, ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة:
المعايير الجديدة
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر فقط للشركات التي قامت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم)9(:
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 في أيار 2017 والذي يعتبر معياراً جديداً شاملاً لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس, العرض والإفصا . عندما يصبح نافذاً للتطبيق, سيحل معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 محل معيار التقارير المالية الدولي رقم 4 الصادر بتاريخ 2005 . يطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 على كافة أنواع عقود التأمين)مثل التأمين على الحياة, التأمين المباشر وإعادة التأمين(بغض النظر عن نوع المنشأة التي تقوم بإصدار هذه العقود, كما يطبق أيضا على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحتوي على ميزات مشاركة اختيارية.
يتضمن المعيار بعض الاستثناءات في النطاق. إن الهدف العام لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو تقديم نموذج محاسبة لعقود التأمين أكثر فائدة واتساقا بالنسبة للمؤمنين. على العكس من متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 4, والذي يستند بشكل كبير على الحفاظ على السياسات المحاسبية المحلية السابقة, فإن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 يقدم نموذجا شاملاً لعقود التأمين, يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو النموذج العام, والمكمل ب:
- تطبيق محدد للعقود المباشرة التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة)طريقة العمولات المتغيرة(
- طريقة مبسطة) طريقة توزيع الأقساط(بشكل رئيسي للعقود قصيرة الأمد.

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 نافذ التطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع الإلزام بعرض أرقام المقارنة. يسمح بالتطبيق المبكر, بشرط ان تقوم المنشأة بتطبيق معياري التقارير المالية الدوليين رقم 9 و 15 بنفس أو قبل تاريخ البدء بتطبيق
معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 . إن هذا المعيار غير قابل للتطبيق على البنك.

التعديلات

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه في المشروع المشترك (لم يحدد موعد التطبيق).
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) تعريف الأهمية النسبية (يطبق في 1 كانون الثاني 2021):

في تشرين الأول 2018 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 «عرض البيانات المالية» ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» لمواءمة تعريف كلمة «جوهري» في المعايير ولتوضيح جوانب معينة من هذا التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تكون جوهرية إذا كان من المتوقع أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها, بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية المعدة للأغراض العامة بناء على تلك البيانات المالية, والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة».

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) تعريف الاعمال (يطبق في 1 كانون الثاني 2021):
في تشرين الأول 2018 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف العمل في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 «اندماج الأعمال» لمساعدة المنشآت على تحديد فيما إذا كانت مجموعة من الأنشطة والأصول المكتسبة تشكل عملاً أو لا.
توضح تلك التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات العمل, وتستثني تقييم قدرة المشاركين في السوق على استبدال أي من العناصرالمفقودة, وإضافة توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية, وتضييق نطاق تعريفات الأعمال وما ينتج عنها, وتقديم فحص اختياري لتركزات القيمة العادلة. تم تقديم أمثلة توضيحية جديدة مع هذه التعديلات. ليس لهذه التعديلات أثر على البنك.

لا تتوقع الادارة بأن يكون هنالك اثر جوهري من اتباع المعايير اعلاه عند التطبيق.

4- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

	كما في 31 كانون الاول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
نقد في الخزينة	2,081,814,258	4,253,212,214
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:		
حسابات جارية وتحت الطلب	7,183,887,965	5,992,039,531
احتياطي نقدي إلزامي*	1,106,276,087	1,068,355,906
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(125,789,991)	(8,656,643)
	10,246,188,319	11,304,951,008

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي الزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب, ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.
- بلغ الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى مصرف سوريه المركزي كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 1,106,276,087 ليره سوريه.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	المرحلة الأولى مستوى	المرحلة الثانية مستوى	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
AAA	8,787,020,221	-	-	8,787,020,221	7,060,395,437
المجموع	8,787,020,221	-	-	8,787,020,221	7,060,395,437

- بلغت الأرصدة لدى مصرف سوريا المركزي 8,290,164,052 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019) مقابل: 7,060,395,437 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018), هذا وتوزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية الفترة كما في 1 كانون الثاني 2019	7,060,395,437	-	-	7,060,395,437
الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,772,501,525	-	-	1,772,501,525
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود ارصده معدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(45,876,741)	-	-	(45,876,741)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	8,787,020,221	-	-	8,787,020,221

- موجودات مالية بالقيمة المطفأة

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
شهادات ايداع - مصرف سورية المركزي	496,856,169	-
	496,856,169	-

تم بتاريخ 2019/2/21 شراء شهادات ايداع بالليرة السورية من مصرف سورية المركزي عدد 5 بقيمة 100.000.000 ليرة سورية للشهادة الواحدة , علماً ان الفوائد المقبوضة لشهادات الايداع قيمتها 3.143.831 ليرة سورية.

بلغ رصيد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 125,789,991 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 (مبلغ 8,656,643 ليرة سورية كما في 1 كانون الثاني 2019), وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة 2019/1/1 بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	8,656,643	-	-	8,656,643
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	117,133,348	-	-	117,133,348
عدم وجود مسترد من خسائر ائتمانية	-	-	-	-
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
الأثر على المخصص -كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات				
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	125,789,991	-	-	125,789,991

5-أرصدة لدى مصارف

	مصارف ومحلية	
	31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	1,052,945,835	963,939,465
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	1,133,431,303	1,114,393,489
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(962,717)	(1,102,617)
المجموع	2,185,414,421	2,077,230,337

	مصارف مراسلين	
	31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	579,752,943	937,904,329
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	4,965,743,520	5,206,842,800
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(11,314,504)	(12,796,918)
المجموع	5,534,181,959	6,131,950,211

	المجموع	
	31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	1,632,698,778	1,901,843,794
ودائع لأجل (استحقاقها الاصلي خلال فترة 3 أشهر أو اقل)	6,099,174,823	6,321,236,289
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(12,277,221)	(13,899,535)
المجموع	7,719,596,380	8,209,180,548

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 (لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2018).
بلغت الارصدة لدى المصارف التي لاتتقاضى فوائد 1,508,286,747 ليرة سورية كما في 31 كانون الاول 2019 مقابل 1,901,843,794 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2018.

إفصاح بتوزيع إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

البند	2019				2018
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام المصرف الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	-
AA	2,832,929,808	-	-	2,832,929,808	750,524,647
A	166,766,063	-	-	166,766,063	244,160
BAA	1,133,477,188	-	-	1,133,477,188	1,114,439,457
BA	3,598,038,650	-	-	3,598,038,650	6,357,154,158
B	-	-	-	-	-
CAA	-	-	-	-	-
CA-C	-	-	661,892	661,892	717,661
المجموع	7,731,211,709	-	661,892	7,731,873,601	8,223,080,083

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حسب النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	8,223,080,083	-	-	8,223,080,083
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
الأرصدة المسددة	(486,215,691)	-	-	(486,215,691)
عدم وجود تحويلات بين المرحلة الأولى والثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	397,544	397,544
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,388,335)	-	-	(5,388,335)
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
ارصدة معدلة وتعديلات لتغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	7,731,476,057	-	397,544	7,731,873,601

بلـغ رصيـد مخصـص الخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة المحتسـب وفقـاً لمتطلبـات المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) مبلـغ 12,277,221 ليـرة سـورية كمـا فـي 31 كانـون الأول 2019 (مبلـغ 13,899,535 ليـره سـوريه كمـا فـي 1 كانـون الثانـي 2019), وفيمـا يلـي ملخـص الحركـة علـى مخصـص الخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	13,181,874	-	717,661	13,899,535
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(1,566,544)	-	(55,769)	(1,622,313)
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	11,615,330	-	661,892	12,277,222

6- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)	31 كانون الأول 2018 (ليرة سورية)
الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	241,029,801	199,975,117
قروض وسلف	12,082,671,224	10,924,372,569
سندات محسومة	948,249,119	74,103,539
	13,271,950,144	11,198,451,225
الشركات الصغيرة والمتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	186,925,428	163,789,909
قروض وسلف	2,148,805,322	1,448,466,384
سندات محسومة	252,307,084	125,388,723
	2,588,037,834	1,737,645,016
الافراد:		
حسابات جارية مدينة	5,237,951	4,792,191
قروض وسلف	135,832,035	143,773,348
	141,069,986	148,565,539
القروض العقارية:		
قروض	253,748,264	248,922,374
المجموع	16,254,806,228	13,333,584,154
ينزل:		
فوائد معلقة	(863,578,166)	(798,143,815)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(3,814,247,598)	(4,138,638,142)
	11,576,980,464	8,396,802,197

*** سـجلت السـندات المحسـومة بالصافـي بمبلـغ 120,519,521 ليـرة سـورية للسـنة المنتهيـة فـي 31 كانـون الأول 2019 (2,450,497 ليـرة سـورية للسـنة المنتهيـة فـي 31 كانـون الأول 2018).**

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (مرحلة ثالثة) 4,877,579,911 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (4,380,056,518 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018) أي ما نسبته 30.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة 2019 (32.85% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018).
بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (مرحلة ثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 4,014,001,745 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (3,581,912,703 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018) أي ما نسبته 26.08% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة 2019 (28.57% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018).
لا يوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.
تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (ليرة سورية)
الرصيد في أول الفترة / السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل المرحلة الاولى كما في 1 كانون الثاني	1,096,302,380	1,065,377,518
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل المرحلة الثالثة منتجة كما في 1 كانون الثاني	3,064,004,729	3,324,353,956
إضافات خلال الفترة / السنة		
مقابل ديون مرحلة اولى	32,981,718	39,367,107
مقابل ديون مرحلة ثالثة	1,190,155,154	759,170,408
فروقات أسعار صرف	(2,909,550)	(15,040,252)
استردادات خلال السنة*		
مقابل ديون مرحلة أولى	(1,091,024,775)	(575,359,381)
مقابل ديون مرحلة ثالثة	(475,262,059)	(459,231,214)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون مرحلة اولى كما في 31 كانون الأول	38,259,323	529,385,244
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل مرحلة ثالثة غير منتجة كما في 31 كانون الأول	3,775,988,274	3,609,252,898
	3,814,247,598	4,138,638,142

*** بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها مبلغ 1,566,286,833 ليرة سورية في العام 2019.**

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة	798,143,815	785,450,786
اضافات خلال السنة	174,526,182	120,496,173
استردادات خلال السنة	(109,091,831)	(107,803,144)
الرصيد في نهاية السنة	863,578,166	798,143,815

افصاح الحركة على التسهيلات تجميعي:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	4,462,377,790	4,060,883,805	4,810,322,559	13,333,584,154
الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,650,951,917	186,449,979	254,601,244	4,092,003,140
عدم وجود ارصده مسدده				
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	2,544,581	(298,503,925)	(295,959,344)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,544,581)	-	(113,208,100)	(115,752,681)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(183,501,964)	(575,567,077)	-	(759,069,041)
التغيرات الناتجة عن تعديلات:	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	7,927,283,162	3,674,311,288	4,653,211,778	16,254,806,228

التعرضات ضمن المراحل الثلاث للتسهيلات المباشرة وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف:

أ) محفظة الافراد (التجزئة)

البند	2019			2018
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	18,377,085
AA	-	-	-	-	9,493,970
A	-	-	-	-	6,364,273
BAA	-	-	-	-	26,167,741
BA	-	-	-	-	43,020,722
B	15,054,074	-	-	15,054,074	8,603,704
CAA	-	-	-	-	5,285,483
CA-C	-	7,830,064	-	7,830,064	12,600,096
C	-	-	107,213,228	107,213,228	
المجموع	15,054,074	7,830,064	107,213,228	130,097,366	129,913,074

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	112,027,495	5,285,483	12,600,096	129,913,074
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	94,613,132	94,613,132
لا يوجد ارصدة مسددة	-	-	-	-
لا يوجد تحويلات إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,544,581)	2,544,581	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(94,428,840)	-	-	(94,428,840)
عدم وجود تغيرات ناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	15,054,074	7,830,064	107,213,228	130,097,366

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	620,125	250,125	103,906,557	104,776,806
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	4,955,247	-	4,955,247
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(449,398)	-	(15,829,216)	(16,278,614)
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	170,727	5,205,372	88,077,341	93,453,439

ب) محفظة القروض العقارية

البند	2019				2018
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	18,011,343
AA	-	-	-	-	9,493,970
A	-	-	-	-	6,115,943
BAA	-	-	-	-	18,187,035
BA	-	-	-	-	43,020,722
B	75,058,300	-	-	75,058,300	690
CAA	-	-	-	-	5,285,483
CA-C	-	21,489,163	-	21,489,163	12,323,187
C	-	-	250,686,235	250,686,235	39,607,210
-	-	-	-	-	-
المجموع	75,058,300	21,489,163	250,686,235	347,233,698	152,045,583

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	94,823,703	5,285,483	51,936,397	152,045,583
الأرصدة الجديدة خلال السنة	114,981,175	9,297,952	70,908,988	195,188,115
لا يوجد أرصدة مسددة	-	-	-	-
عدم وجود تحويلات بين المرحلة الأولى والثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(89,073,124)	-	89,073,124	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات				
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	120,731,754	14,583,435	211,918,509	347,233,698

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	905,727	12,279,025	38,500,418	51,685,169
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,131,028	2,054,474	58,538,512	63,724,014
عدم وجود مسترد من الخسائر المتوقعة				
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	4,036,755	14,333,499	97,038,930	115,409,183

ت) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة

البند	2019				2018
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	-
AA	-	-	-	-	-
A	-	-	-	-	-
BAA	-	-	-	-	970,657,684
BA	-	-	-	-	-
B	1,599,133,491	-	-	1,599,133,491	-
CAA	36,240,502	-	-	36,240,502	27,607,884
CA-C	-	204,759,911	-	204,759,911	-
C	-	-	456,561,077	456,561,077	-
D	-	-	180,097,712	180,097,712	749,866,889
المجموع	1,635,373,993	204,759,911	636,658,789	2,476,792,693	1,748,132,457

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	970,657,684	27,607,884	749,866,889	1,748,132,457
الأرصدة الجديدة خلال السنة	664,716,309	63,943,927	-	728,660,236
لا يوجد ارصده مسددة	-	-	-	-
لا يوجد تحويلات بين المرحلة الاولة والثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	113,208,100	(113,208,100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
لا يوجد تغير على الأرصدة المعدلة	-	-	-	-
لا يوجد تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,635,373,993	204,759,911	636,658,789	2,476,792,693

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية الفترة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	421,662	239,499	378,124,620	378,785,780
عدم وجود خسارة متوقعة على الأرصدة الجديدة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(338,137)	(236,247)	(32,920,975)	(33,495,359)
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
عدم وجود تحويلات بين المراحل الثلاث	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات				
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	83,525	3,252	345,203,645	345,290,422

ث) التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى

البند	2019				2018
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	-
AA	-	-	-	-	-
A	-	-	-	-	-
BAA	6,146,438,934			6,146,438,934	5,582,759,010
BA	-	-	-	-	-
B	-	-	-	-	-
CAA	-	3,447,137,878	-	3,447,137,878	4,110,174,109
CA-C	-	-	-	-	-
C	-	-	2,908,574,171	2,908,574,171	-
D	-	-	798,531,488	798,531,488	4,794,882,388
المجموع	6,146,438,934	3,447,137,878	3,707,105,659	13,300,682,471	14,487,815,507

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	3,179,827,091	4,022,704,955	3,995,919,177	11,198,451,223
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,966,611,843	-	-	2,966,611,843
عدم وجود ارصده مسدده	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	(288,813,518)	(288,813,518)
عدم وجود تحويلات الى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(575,567,077)	-	(575,567,077)
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	6,146,438,934	3,447,137,878	3,707,105,659	13,300,682,471

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية الفترة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	7,994,073	507,416,397	3,088,749,797	3,604,160,267
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	154,815,191	154,815,191
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(6,342,101)	(146,521,301)	(346,017,502)	(498,880,904)
عدم وجود تحويلات بين المرحلة الأولى والثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(324,678,886)	324,678,886	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة				
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,651,972	36,216,210	3,222,226,372	3,260,094,554

افصاح الحركة على خسائر الائتمانية تجميعي:

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة المعدل بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	9,944,753	520,252,632	3,611,531,392	4,141,728,778
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	3,131,028	7,009,721	213,353,703	223,494,452
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(7,132,804)	(146,825,135)	(397,017,693)	(550,975,632)
عدم وجود تحويلات بين المرحلة الأولى والثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(324,678,886)	324,678,886	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة				
التغيرات الناتجة عن تعديلات:				
عدم وجود تغيرات ناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	5,942,977	55,758,332	3,752,546,288	3,814,247,598

7- موجودات ثابتة ملموسة

2019								
التكلفة التاريخية	أراضي (ليرة سورية)	مباني (ليرة سورية)	معدات وأجهزة واثاث (ليرة سورية)	أجهزة الحاسب (ليرة سورية)	وسائل نقل (ليرة سورية)	تحسينات على المباني ** (ليرة سورية)	ديكور (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	97,274,620	926,462,874	407,690,602	131,229,979	22,949,237	144,502,613	172,046,906	1,902,156,830
إضافات	-	-	56,354,650	48,238,268	340,000	-	764,400	105,697,318
استبعادات	-	-	(2,523,487)	(896,000)		(5,989,820)	-	(9,409,307)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	97,274,620	926,462,874	461,521,765	178,572,247	23,289,237	138,512,793	172,811,306	1,998,444,842
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	-	(163,145,395)	(258,075,800)	(90,379,445)	(15,490,353)	(115,636,608)	(172,007,203)	(814,734,803)
إضافات, أعباء السنة	-	(18,529,257)	(41,484,419)	(14,785,478)	(1,317,000)	(8,160,980)	(771,218)	(85,048,352)
استبعادات	-		2,491,427	773,999		5,939,038	-	9,204,464
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	-	(181,674,652)	(297,068,792)	(104,390,924)	(16,807,353)	(117,858,549)	(172,778,421)	(890,578,692)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1كانون الثاني 2019	-	1,469,867	10,219,000	-	-	-	-	11,688,867
إضافات	-	-	-	-	-	-	-	-
تحويل الى موجودات	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019		1,469,867	10,219,000	-	-	-	-	11,688,867
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
القيمة الدفترية الصافية كما في 31 كانون الأول2019	97,274,620	882,421,710	174,671,973	74,181,323	6,481,884	20,654,244	32,885	1,255,718,638

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

بلغت الموجودات المستهلكة بالكامل والتي لا تزال بالخدمة مبلغ 493,501,619 ل.س لعام 2019 مقابل 487,302,457 ل.س لعام 2018.

نتيجة للظروف الإستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل مؤقتا في كل من فرعي حرستا في ريف دمشق والحمدانية في حلب وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على إيقافها مؤقتا لحين زوال الظروف الإستثنائية لتعود بعدها إلى الخدمة وقد تم تفريغها من كافة المحتويات الهامة سواء كانت على شكل نقد أو موجودات حيث تم نقل كافة الموجودات إلى فروع أمنة.

** يمثل بند تحسينات على المباني المبالغ التي تم دفعها لتحسين أوصاف العقارات المستأجرة.

** لا يوجد ايداعات لدى المصارف طويلة الأجل.

2018								
التكلفة التاريخية	أراضي (ليرة سورية)	مباني (ليرة سورية)	معدات وأجهزة واثاث (ليرة سورية)	أجهزة الحاسب (ليرة سورية)	وسائل نقل (ليرة سورية)	تحسينات على المباني ** (ليرة سورية)	ديكور (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
التكلفة التاريخية								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018	97,274,620	926,462,874	358,239,638	112,023,806	16,699,237	138,547,732	186,444,401	1,835,692,308
إضافات	-	-	55,761,436	21,083,002	6,250,000	5,954,881	902,020	89,951,339
استبعادات	-	-	(6,310,471)	(1,876,830)	-	-	(15,299,514)	(23,486,815)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	97,274,620	926,462,874	407,690,603	131,229,978	22,949,237	144,502,613	172,046,907	1,902,156,832
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018	-	(144,616,137)	(228,354,993)	(84,727,390)	(14,589,478)	(106,930,007)	(186,172,147)	(765,390,152)
إضافات, أعباء السنة	-	(18,529,257)	(35,604,507)	(7,528,867)	(900,875)	(8,706,601)	(1,084,847)	(72,354,954)
استبعادات	-	-	5,883,700	1,876,812	-	-	15,249,790	23,010,302
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	-	(163,145,394)	(258,075,800)	(90,379,445)	(15,490,353)	(115,636,608)	(172,007,204)	(814,734,804)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1كانون الثاني 2018	-	1,394,352	24,961,715	896,175	-	2,299,879	-	29,552,121
إضافات	-	75,515	-	-	-	-	-	75,515
تحويل الى موجودات	-	-	(17,500,915)	-	-	(2,299,879)	-	(19,800,794)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	-	1,469,867	7,460,800	896,175	-	-	-	9,826,842
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136,163,621
القيمة الدفترية الصافية كما في								
31 كانون الأول2018	97,274,620	900,950,968	157,075,603	41,746,708	7,458,884	28,866,005	39,703	1,233,412,491

8- موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2019		
	برامج حاسوب (ليرة سورية)	الفروغ (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	42,586,360	2,688,163	45,274,523
إضافات	15,107,460	-	15,107,460
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	57,693,820	2,688,163	60,381,983
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	(20,688,262)	(2,263,160)	(22,951,422)
إطفاءات السنة	(3,507,301)	(300,000)	(3,807,301)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	(24,195,563)	(2,563,160)	(26,758,723)
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	33,498,257	125,003	33,623,260

	كما في 31 كانون الأول 2018		
	برامج حاسوب (ليرة سورية)	الفروغ (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
التكلفة التاريخية			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018	25,384,163	2,688,163	28,072,326
إضافات	12,266,986	-	12,266,986
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	4,935,211	-	4,935,211
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	42,586,360	2,688,163	45,274,523
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018	(17,198,125)	(1,963,160)	(19,161,285)
إطفاءات السنة	(3,490,138)	(300,000)	(3,790,138)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	(20,688,263)	(2,263,160)	(22,951,423)
القيمة الدفترية			
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	21,898,097	425,003	22,323,100

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 17,830,440 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019.

9 - حق إستخدام الأصول – المستأجرة:

	عقار مستأجر (ليرة سورية)
31 كانون الأول 2019	
الكلفة	
الرصيد كما في بداية السنة	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	13,100,509
الرصيد كما في بداية السنة المعدل	13,100,509
الإضافات	71,185,203
الإستبعادات	-
الرصيد كما في نهاية السنة	84,285,712
الإستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في بداية السنة	-
الإستهلاك للسنة	28,708,613
الرصيد كما في نهاية السنة	28,708,613
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2019	55,577,099

9 - التزامات الإيجار - مقابل حق استخدام الأصول – المستأجرة:

31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)	
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	
اقل من سنة واحدة	6,836,500
سنة إلى خمس سنوات	-
أكثر من خمس سنوات	-
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	6,836,500
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في بيان المركز المالي في 31 كانون الأول 2019	6,836,500
قصيرة الأجل	6,836,500
طويلة الأجل	-
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (ليرة سورية)	
المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الربح أو الخسارة:	
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	438,577

10- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الضريبي

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
الربح (خسارة) السنة قبل الضريبة	516,751,113	(150,483,453)
يضاف :		
مخصصات متنوعة	9,930,564	(367,274)
صافي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (ديون مرحلة اولى)	-	34,902,715
مؤونات عامة	-	-
خسائر غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	-	-
مصروف إطفاء الفروغ	300,000	300,000
استهلاك المباني	18,529,257	18,529,257
الخسائر الضريبية	545,510,934	(97,118,755)
	25%	25%
ضريبة السنة	136,377,733	-
ضريبة سنوات سابقة*	-	-
مصروف ضريبي	136,377,733	-

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشكلة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها, وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12(ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
الرصيد في أول السنة	352,478,730	488,882,753
المستخدم خلال السنة	(136,377,733)	-
إطفاءات	(216,100,997)	(136,404,023)
الرصيد في نهاية السنة	-	352,478,730

* تم في عام 2018 اعدام الموجودات الضريبة المكونة عن عام 2013 لعدم إستخدامها خلال خمسة سنوات والبالغة 488,882,753 ليرة سورية, وتم في العام 2018 تكوين موجودات ضريبية للعام 2014 بموجب ما تم الإعترف به لدى الدوائر الضريبة نهاية عام 2018 والبالغ 352,478,730 ليرة سورية.

* تم في عام 2019 نتيجة للارباح الناتجة عن السنة استخدام مبلغ 136,377,733 ليرة سورية وتم اعدام الموجودات الضريبة المتبقية والبالغة 216,100,977 ليرة سورية لعدم امكانية الاستفادة منها خلال الخمس سنوات من تاريخ تكوينها.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة منذ تكوينها كانت كما يلي:

	إيراد ضريبي مؤجل (ليرة سورية)	الإطفاءات (ليرة سورية)	الرصيد المتراكم (ليرة سورية)
2009	34,620,597	-	34,620,597
2010	-	(4,420,569)	30,200,028
2011	47,539,254	-	77,739,282
2012	240,350,736	-	318,090,018
2013	616,378,714	-	934,468,732
2014	-	-	934,468,732
2015	-	(30,200,028)	904,268,704
2016	-	(415,385,951)	488,882,753
2017	-	-	488,882,753
2018	352,478,730	(488,882,753)	352,478,730
2019	-	(352,478,730)	-

11- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – بنوك	7,134,710	10,371,526
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض – تسهيلات ائتمانية	58,824,179	51,891,370
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	28,431,057	28,915,703
مصاريف مدفوعة مقدماً	18,628,536	18,656,414
مخزون (طوابع وقرطاسية)	10,942,315	10,597,825
سلف مؤقتة للموظفين	-	16,280
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1,200,000	1,200,000
مصاريف ايجارات مدفوعة مقدماً	5,676,704	74,458,180
حسابات مدينة أخرى*	27,979,067	53,417,322
مساهمة في مؤسسة ضمان مخاطر القروض ***	85,336,040	85,336,040
مصاريف رسوم قضايا**	96,319,997	86,551,756
	340,472,605	421,412,416

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23,220,000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300,000 دولار أمريكي بما يعادل 23,220,000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
تم إستملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين بمبلغ 500,000 ليرة سورية في عام 2018 كما تم إستملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين بمبلغ 500,000 ليرة سورية في عام 2017، ووفقا للفقرة 4/أ من المادة 100 من القانون رقم (23) لعام 2002 يتوجب على المصرف أن يتخلى عن هذه الأصول في غضون سنتين من تاريخ تملكها.
** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (16).
*** إن المبلغ المدفوع يشكل 40% من حصة بنك الأردن -سورية من قيمة المساهمة الاجمالية البالغة 213,340,100 ليرة سورية.

12- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ للفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.
بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019	2018
ليرة سورية	153,000,000	153,000,000
دولار أمريكي	1,347,675,311	1,347,675,311
	1,500,675,311	1,500,675,311

14- ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	مصارف محلية	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	927,717,581	927,656,574
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	1,500,000,000	448,416,000
	2,427,717,581	1,376,072,574

	مصارف خارجية	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	9,097	8,492,393
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	491,418,000	731,785,500
	491,427,097	740,277,893

المجموع		
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية وتحت الطلب	927,726,678	936,148,967
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال 3 أشهر أو أقل)	1,991,418,000	1,180,201,500
	2,919,144,678	2,116,350,467

15- ودائع العملاء

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية	7,970,976,687	8,198,138,229
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	8,534,469,204	9,773,677,629
ودائع التوفير	2,976,712,237	2,476,584,821
وديعة مجمدة	1,500,675,311	-
	20,982,833,439	20,448,400,679

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 8,127,235,910 ليرة سورية أي ما نسبته 38.73% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2019 (مقابل 4,559,899,657 ليرة سورية أي ما نسبته 22.3% من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2018).
بلغت ودائع القطاع العام السوري 2,547,171,124 ليرة سورية أي ما نسبته 12.14% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (مقابل 2,683,209,583 ليرة سورية أي ما نسبته 13.12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018).
* تتضمن الودائع لأجل, ودائع مجمدة من مؤسسات مالية, حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

16- تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	13,004,697	4,697
	13,004,697	4,697
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات	34,204,100	-
كفالات	1,366,740,259	1,211,067,189
	1,400,944,359	1,211,067,189
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان	35,587,192	35,587,192
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	67,641,401	147,973
تأمينات مختلفة*	74,438,886	56,343,117
	1,591,616,535	1,303,150,168

* يمثل هذا المبلغ تأمينات محجوزة مقابل تسهيلات تم إغلاقها وما زالت محجوزة.

17- مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة (ليرة سورية)	المكون خلال السنة (ليرة سورية)	المستخدم خلال السنة (ليرة سورية)	ما تم رده للايرادات (ليرة سورية)	رصيد نهاية السنة (ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	-	-	-	42,629,179
مخصصات لقاء مخاطر محتملة**	-	-			-
مخصصات أخرى***	4,283,250	-	-	-	4,283,250
مصاريف رسوم قضايا	86,551,756	9,768,241	-	-	96,319,996
مؤونة تقلب أسعار القطع	349,162	162,323	-	-	511,484
	133,813,347	9,930,564	-	-	143,743,909
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	3,861,368	137,772	(3,090,643)	-	908,497
	3,861,367	137,772	(3,090,643)	-	908,497
	137,674,714	10,068,336	(3,090,643)	-	144,652,407

إن حركة المخصصات المتنوعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 كانت كما يلي:

	رصيد بداية السنة (ليرة سورية)	المكون خلال السنة (ليرة سورية)	المستخدم خلال السنة (ليرة سورية)	ما تم رده للايرادات (ليرة سورية)	رصيد نهاية السنة (ليرة سورية)
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	-	-		42,629,179
مخصصات لقاء مخاطر محتملة**	743,410			(743,410)	-
مخصصات أخرى***	4,283,250	-	-	-	4,283,250
مصاريف رسوم قضايا	86,192,250	359,506	-	-	86,551,756
مؤونة تقلب أسعار القطع	332,531	16,630	-	-	349,161
	134,180,620	376,136	-	(743,410)	133,813,346
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل تسهيلات غير مباشرة	750,000	3,111,368	-	-	3,861,368
	750,000	3,111,368	-	-	3,861,367
	134,930,620	3,487,504	-	(743,410)	137,674,714

* خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115,900 يورو ما يعادل 31,534,072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 29 أيلول 2019 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

- خلال العام 2016, تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11,095,107 نتيجةً لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42,629,179 ليرة سورية فقط لا غير.

**تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة ضمن الفروع المغلقة بمبلغ 743,410 ليرة سورية خلال عام 2017 . وفي عام 2018 تم نقل جميع الموجودات الى مناطق آمنة وبالتالي انتفت الحاجة الى وجود المخصص.

*** يمثل هذا المبلغ أعباء من المحتمل دفعها لوزارة المالية تم خلال عام 2017 تسديد جزء منه ومتبقي جزء آخر.

- تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 96,319,996 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2019 (إيضاح 10).

- تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

- تتلخص الحركة على التسهيلات غير المباشرة وعلى مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة كما يلي:

التسهيلات غير المباشرة:

البند	المرحلة الأولى مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثانية مستوى إفرادي (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:					
AAA	-	-	-	-	-
AA	85,622,035	-	-	85,622,035	-
A	-	-	-	-	-
BAA	-	5,001,017,612	-	5,001,017,612	1,432,274,234
BA	-	-	-	-	-
B	-	-	-	-	-
CAA	-	-	-	-	59,861,270
CA-C	-	-	-	-	-
C	-	-	1,127,800	1,127,800	4,127,800
المجموع	85,622,035	5,001,017,612	1,127,800	5,087,767,447	1,496,263,304

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى (ليرة سورية)	المرحلة الثانية (ليرة سورية)	المرحلة الثالثة (ليرة سورية)	الاجمالي (ليرة سورية)
رصيد بداية السنة	1,432,274,234	59,861,270	4,127,800	1,496,263,304
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	3,594,504,143	-	3,594,504,143
لا يوجد ارصدة مسددة	-	-	(3,000,000)	(3,000,000)
لا يوجد تحويلات إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,346,652,199)	1,346,652,199	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
عدم وجود تغيرات ناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	85,622,035	5,001,017,612	1,127,800	5,087,767,447

18- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
فوائد محققة غير مستحقة	96,742,817	157,629,744
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	40,105,261	43,049,322
شيكات مصدقة	301,850,903	257,244,825
مقاصة صراف آلي	3,907,100	5,924,500
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	13,988,581	19,514,300
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	31,411,628	32,794,159
ذمم موقوفة (موردين)	9,210,185	2,491,080
اشتراكات تأمينات اجتماعية	3,333,467	2,521,315
طوابع	4,059,310	4,949,717
غرفة التقاص	19,525,000	18,532,599
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *	1,189,839	-
	525,324,091	544,651,561

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر كانون الاول للعام 2019, وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه, مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر حزيران من العام 2020 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة.

19- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 10,000,000,000 ليرة سورية والمكتتب به والمدفوع 3,000,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:
الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية, باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.
يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:
تأسس البنك برأسمال مقداره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد, وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009, على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3,000,000,000 ليرة سورية, تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30,000,000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية, وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014, بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م,و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

الإصدار الأول	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	14,773,870	735,000,000
	15,000,000	14,773,870	1,500,000,000

الإصدار الثاني	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7,650,000	-	765,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7,350,000	10,438,569	474,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640,275	29,228,554
	15,000,000	16,136,114	1,500,000,000

الاجمالي	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
	سهم	دولار أمريكي	ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15,300,000	-	1,530,000,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14,700,000	25,212,439	1,209,907,071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1,650,000	75,322,500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2,777,000	126,770,050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630,270	28,771,825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640,275	29,228,554
	30,000,000	30,909,984	3,000,000,000

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.
قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4,427,000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26,482,984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106,442,530 ليرة سورية منها 61,862,640 ليرة سورية تخص عام 2012 و 44,579,890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11,144,973 ليرة سورية.
قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1,270,545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25,212,439 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42,832,074 ليرة سورية منها 2,492,270 ليرة سورية تخص عام 2013 و 40,339,804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنـــزيل الضريبة بقيمة 10,084,951 ليرة سورية.

20- حركة على الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.
حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002, الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال, هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

	الاحتياطي القانوني (ليرة سورية)	الاحتياطي الخاص (ليرة سورية)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	64,961,831	64,961,831
محول إلى الاحتياطي	51,675,111	51,675,111
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	116,636,942	116,636,942

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
الربح/الخسارة قبل الضريبة	516,751,113	(150,483,453)
ينزل		
خسائر تقييم مركز القطع البنيوي	-	-
	516,751,113	(150,483,453)
الاحتياطي القانوني/ الخاص (10%)	51,675,111	-

21- احتياطي عام مخاطر تمويل

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009, يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:
- 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
- 0,5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
- 0,5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة, واستنادا إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31 كانون الأول 2009 والبالغة 4,187,298,480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه, وذلك في حال وجود أرباح محققة, أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.
بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن/ ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب4 تاريخ

29 كانـون الثانـي 2014 والتعميـم رقـم (1/م/1145) بتاريـخ 6 نيسـان 2015 والتعميـم رقـم (1/م/2271) بتاريـخ 30 حزيـران 2015 تـم الاسـتمرار بتعليـق تكويـن الاحتياطـي العـام لمخاطـر التمويـل لنهايـة عـام 2019 وقـد بلـغ رصيـده بتاريـخ 31 كانـون الأول 2018 و2019 علـى التوالـي مبلـغ 32,337,109 ليـرة سـورية علـى أن يتـم اسـتكمال احتجـاز الاحتياطـي العـام لمخاطـر التمويـل عنـد انتهـاء العمـل بأحـكام القـرار 902/م,ن/ب4 والقـرارات المعدلـة لـه.

يشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:

	بالليرة السورية
رصيد احتياطي 2009	50,212,658
رصيد احتياطي 2010	55,800,980
رصيد احتياطي 2011	19,783,944
إجمالي احتياطي مخاطر التمويل	125,797,582
حصة عام 2011 من احتياطي 2009	12,553,165
احتياطي 2011	19,783,944
رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول2017 و 2018 و 2019 على التوالي.	32,337,109
تحويل رصيد الاحتياطي إلى الخسائر المتراكمة المتحققة	(32,337,109)
رصيد الاحتياطي العام لمخاطر التمويل بعد التحويل	-

22- حركة على الأرباح المدورة غير المحققة

بنـاءً علـى تعليمـات مصـرف سـورية المركـزي وقـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 362 لعـام 2008 والتعميـم رقـم 1/100/952 الصـادر بتاريـخ 12 شـباط 2009 يتـم فصـل فروقـات القطـع الغيـر محققـة والغيـر قابلـة للتوزيـع والغيـر خاضعـة للضريبـة الناتجـة عـن إعـادة تقييـم مركـز القطـع البنيـوي مـن حسـاب الأربـاح المـدورة,

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي المتراكمة في عامي 2018 و 2019 كما يلي:

2019	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي (ليرة سورية)	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء (ليرة سورية)	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2019 (ليرة سورية)	بالليرة السورية بسعر الكلفة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي (ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(1,930,172,000)	202,092,551	(1,728,079,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(553,957,620)	58,000,380	(495,957,240)
	25,212,439	1,470,000,000	10,992,623,474	260,092,931	9,782,716,405

2018	قيمة المركز بالليرات المبلغ بالدولار الأمريكي (ليرة سورية)	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء (ليرة سورية)	قيمة القطع المباع السورية كما في 31 كانون الاول 2018 (ليرة سورية)	بالليرة السورية بسعر الكلفة (ليرة سورية)	أرباح مدورة غير محققة/ فروقات مركز القطع البنيوي (ليرة سورية)
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14,773,870	735,000,000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16,136,114	735,000,000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنيوي 2012	(4,427,000)	-	(1,930,172,000)	202,092,551	(1,728,079,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1,270,545)	-	(553,957,620)	58,000,380	(495,957,240)
	25,212,439	1,470,000,000	10,992,623,474	260,092,931	9,782,716,405

وعليه فإن الخسائر المتراكمة بلغت (5,960,709,695) ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2019 و(6,021,631,855) 31 كانون الأول 2018.
لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع البنيوي المقابل لرأس المال المكتتب به خلال السنوات من 2014 لغاية 2019.

***حركة على الخسارة المدورة المحققة**

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
رصيد بداية المدة	(6,021,631,855)	(5,767,081,488)
محول الى الاحتياطيات	(103,350,223)	-
ربح (خسارة السنة)	164,272,383	(286,887,476)
محول من احتياطي عام مخاطر التمويل	-	32,337,109
رصيد نهاية المدة	(5,960,709,695)	(6,021,631,855

23- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
حسابات جارية مدينة -شركات كبرى	11,355,073	3,208,418
حسابات جارية مدينة -شركات متوسطة	7,570,049	2,138,945
قروض -شركات كبرى	885,609,510	737,921,564
قروض -شركات متوسطة	590,406,340	491,947,709
قروض وسلف-افراد	17,506,455	22,561,731
سندات محسومة	59,839,068	30,216,313
عقاري	13,712,713	17,648,380
أرصدة وودائع لدى المصارف	164,903,821	92,476,232
المجموع	1,750,903,029	1,398,119,229

24- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
الفوائد المدينة ناتجة عن:		
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	-	3,320,421
ودائع لأجل	640,284,779	880,123,507
ودائع توفير	157,456,575	65,723,059
ودائع مجمدة	10,092,738	6,573,310
تأمينات نقدية	321,282	321,300
ودائع المصارف	42,600,515	37,104,732
فوائد ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي	1,189,839	6,086,615
	851,945,728	999,252,944

25- رسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
عمولات تسهيلات مباشرة	60,609,695	47,700,353
عمولات تسهيلات غير مباشرة	46,583,795	58,840,518
عمولات ورسوم على الخدمات المصرفية	48,737,561	53,542,862
	155,931,050	160,083,733

26- رسوم والعمولات المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
عمولات لمصرف سورية المركزي	5,213,035	5,188,205
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	158,947	104,271
عمولات مدفوعة أخرى	6,366	2,131,463
	5,378,348	7,423,939

27- إيرادات تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
إيرادات طوابع بريدية والسويفت ورسوم الاتصالات	916,423	1,015,756
إيرادات البطاقات الالكترونية والصراف الآلي	2,672,380	2,847,700
إيرادات - مصاريف قانونية*	6,142,668	4,655,439
إيرادات أخرى**	22,021,011	6,519,491
	3,638,530	
	35,391,012	15,038,386

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.
** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.
** يمثل هذا البند عمولة حساب الاكتتاب وإيرادات مختلفة للبنك.

28- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
رواتب وأجور	458,663,185	411,777,072
حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية	21,058,011	21,541,968
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	15,263,192	10,590,584
تدريب	4,048,537	2,012,622
مصاريف طبية	428,105	501,830
بدل مهمات	5,459,256	15,850,408
حوافز موظفين	-	134,825
مصاريف سفر	17,532,930	9,582,341
	522,453,215	471,991,650

29- إسترداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح رقم 6)	(343,149,961)	(210,406,260)
تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل أرصدة لدى بنوك مركزية	125,343,712	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل أرصدة لدى بنوك محلية	8,745,648	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة غير مباشرة (إيضاح رقم 16)	137,772	20,725
	(208,922,829)	(210,385,535)

30- مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
دعاية وإعلان	6,607,011	6,475,045
مصاريف إيجار	20,687,286	46,532,893
قرطاسية ومصاريف مكتبية	24,462,606	19,349,593
أتعاب مهنية وإدارية عامة	59,213,051	27,441,328
مصاريف هاتف وبرق وبريد	15,317,304	18,698,696
مصاريف تأمين	37,938,745	37,767,886
مصاريف اشتراكات	43,051,823	59,278,669
مصاريف ماء وكهرباء	38,294,698	32,186,856
مصاريف محروقات	53,313,067	19,458,940
رسوم قانونية	17,229,881	28,140,333
مصاريف صيانة	82,269,161	63,900,490
مصاريف بوفيه وتنظيف	-	22,606,900
مصاريف أخرى	56,578,437	35,727,162
مصاريف سفر	70,373	-
استهلاك ايجارات	29,147,190	-
	484,180,631	417,564,791

31- ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
ربح / خسارة السنة	164,272,383	(286,887,476)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30,000,000	30,000,000
حصة السهم الأساسية والمخففة من الخسارة	5.48	(9.56)

32- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	9,265,702,223	10,245,251,745
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	7,731,873,601	8,223,080,083
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(2,919,144,678)	(2,116,350,467)
	14,078,431,146	16,351,981,361

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

33 - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية, تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي

بنود داخل الميزانية	كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون 2018
	أعضاء مجلس الإدارة			
	المصرف الأم (ليرة سورية)	وكبار الموظفين (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	(ليرة سورية)
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية وتحت الطلب	445,356,152	-	445,356,152	936,873,739
ودائع لأجل	4,965,743,520	-	4,965,743,520	5,206,842,800
فوائد برسم القبض	6,379,096	-	6,379,096	9,117,830
	5,417,478,768	-	5,417,478,768	6,152,834,369
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	491,427,097		491,427,097	731,792,940
ودائع الزبائن:				
فوائد برسم الدفع	412,258	75,660	487,918	489,484
ودائع لأجل		49,314,981	49,314,981	
حسابات جارية وتحت الطلب		403,868	403,868	83,462,119
	491,839,355	49,794,509	541,633,864	815,744,543

ب- بنود بيان الدخل

	كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون 2018
	أعضاء مجلس الإدارة			
	المصرف الأم (ليرة سورية)	وكبار الموظفين (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	(ليرة سورية)
إيرادات فوائد وعمولات	106,203,618	-	106,203,618	72,452,980
أعباء فوائد وعمولات	(7,653,286)	-	(7,653,286)	(10,856,091)
	98,550,332	-	98,550,332	61,596,889

* تم اعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 31 كانون الأول 2017.

*لا يوجد شركات حديثة تابعة.

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
رواتب ومكافآت	30,448,917	66,446,333

يبين الجدول أدناه, أعلى وأدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018			
	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة
ودائع الأطراف ذات العلاقة	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية
ودائع المصرف الأم لدينا	1.6	درهم اماراتي	1	درهم إماراتي	1.60	درهم اماراتي	1	درهم إماراتي
ودائعنا لدى المصرف الأم	2.15	دولار أمريكي	0.3	دولار أمريكي	2.6	دولار أمريكي	0.3	دولار أمريكي

* تم اعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 31 كانون الأول 2017.
*لا يوجد شركات حديثة تابعة.

34- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

	31 كانون الأول 2019			31 كانون الأول 2018		
	القيمة الدفترية (ليرة سورية)	القيمة العادلة (ليرة سورية)	القيمة النتيجة المعترف بها (ليرة سورية)	القيمة الدفترية (ليرة سورية)	القيمة العادلة (ليرة سورية)	القيمة النتيجة المعترف بها (ليرة سورية)
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,743,044,488	10,743,044,488	-	11,304,951,008	11,304,951,008	-
أرصدة لدى المصارف	7,719,596,380	7,719,596,380	-	8,209,180,548	8,209,180,548	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	11,576,980,464	11,078,533,524	(498,446,940)	8,396,802,197	8,287,775,403	(109,026,794)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	1,500,675,311	-	1,500,675,311	1,500,675,311	-
موجودات أخرى	65,958,889	65,958,889	-	62,262,896	62,262,896	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	2,919,144,678	2,919,144,678	-	2,116,350,467	2,116,350,467	-
ودائع العملاء	20,982,833,439	20,982,833,439	-	20,448,400,679	20,432,369,077	16,031,602
تأمينات نقدية	1,591,616,535	1,591,616,535	-	1,303,150,168	1,303,150,168	-

النسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ 11% للودائع بالليرة السورية و13.82% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2019 (مقابل 11% للودائع بالليرة السورية و 13.82% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2018) أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

35- إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن -سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة المصرف وربحيته.
إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف, قياس, إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المصرف وسمعته, إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.
الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:
إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته. كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

1 – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

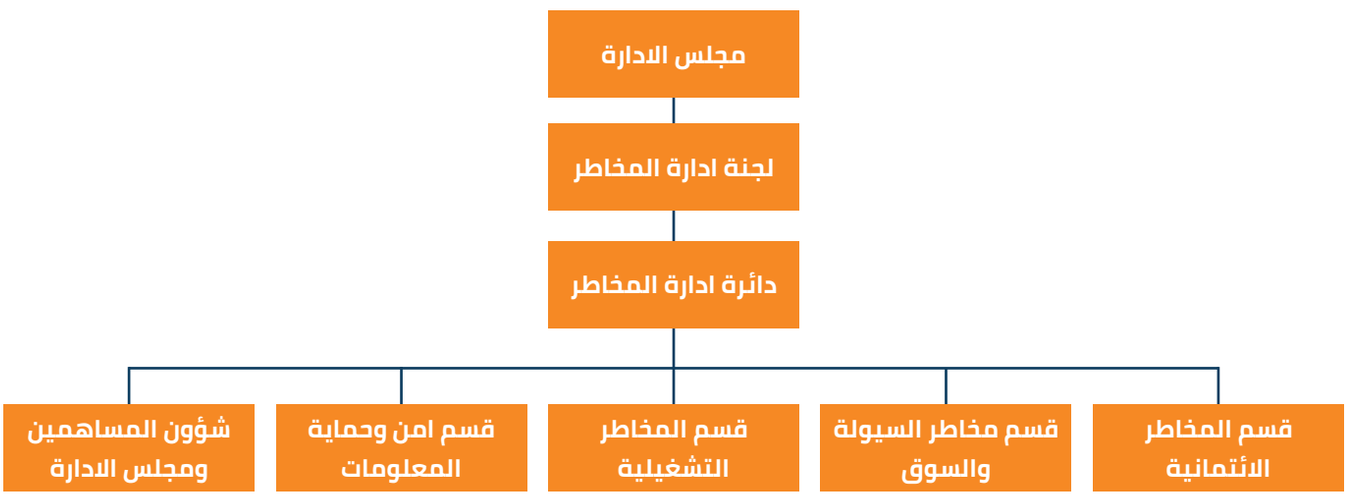

مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل المصرف.
وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:
1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل المصرف بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصرف.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للمصرف حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.

5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل المصرف وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر, وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكيفية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:
مخاطر الائتمان:
تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل المعلومات المالية المرحلية الموجزة مثل القروض والبنود خارج المعلومات المالية المرحلية الموجزة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للمصرف.
وفي هذا السياق يقوم المصرف بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
2. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
3. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, التوزيع الجغرافي, المحافظ الائتمانية ...الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
4. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن - سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

5. تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن - سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

6. دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
7. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
8. لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
9. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
10. التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:
- المراقبة اليومية:
- التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة..., وغيرها.
- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية, القطاع الاقتصادي, نوع الائتمان, الضمانات, التركزات ,....., وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة, إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في المصرف منذ عام 2010 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى المصرف إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع المصرف يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع المصرف.
4. التقييم المستمر للـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولا بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات المصرف وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولا بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع المصرف.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)
- مخاطر سيولة السوق Market Liquidity Risk))

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف:

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.
مخاطر اسعار الفائدة حسب القرار (107 م ن / ب 4) تاريخ 13 شباط 2005:
يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.
مخاطر التوظيفات في الخارج:
مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.
مراقبة الكفالات الخارجية.

ويتولى المصرف إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة

وإدارة مخاطـر السـيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
  - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  - مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
  - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
  - مراقبـة السـيولة القانونيـة والسـيولة النقديـة وهـي الاحتفـاظ بمقـدار كاف مـن الموجـودات السـائلة (النقديـة وشـبة النقديـة) لمواجهـة الالتزامـات.
  - الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية, ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقـوم التدقيـق الداخلـي بتدقيـق عمليـة إدارة المخاطـر بشـكل دوري حيـث يراجـع مـدى توافـق المصـرف مـع الإجـراءات والسياسـات المتبعـة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هـي الخطـة التـي تضمـن إعـادة تشـغيل أعمـال المؤسسـة وخصوصـاً الحساسـة منهـا بعـد فتـرة مقبولـة مـن الانقطـاع, وهـذا الانقطـاع قـد يحـدث نتيجـة لحـدوث حـدث معيـن أو أزمـة معينـة لـذا ارتأينـا أن تتضمـن خطـة اسـتمرارية العمـل ضمـن بنودهـا الأساسـية إدارة الأزمـة أو الحـدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1- المحافظة على سمعة المصرف والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2- قدرة المصرف على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3- الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4- تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5- السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6- تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7- ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8- تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.
9- توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10- وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:
أ- مخاطر الائتمان.
ب- مخاطر السوق.
ت- مخاطر السيولة.
ث- المخاطر التشغيلية.
ج- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية.

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي الى حدوث خسائر, وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل, مخاطر التسوية, ومخاطر البلد.
إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:
- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة ائتمان ملائمة, وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.
- ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء, إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. أساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة, كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.
إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية, توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.
تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	8,290,164,052	7,051,738,794
أرصدة لدى المصارف	7,719,596,380	8,209,180,548
التسهيلات الائتمانية:		
الأفراد	16,897,165	28,670,196
القروض العقارية	161,960,188	127,197,948
الشركات		
الشركات الكبرى	9,518,277,439	6,956,328,185
الشركات المتوسطة	1,879,845,672	1,258,959,047
الموجودات الأخرى	65,958,889	62,262,896
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	1,500,675,311
	29,153,375,096	25,195,012,925
بنود خارج الميزانية:		
كفالات صادرة	1,635,084,713	1,490,572,632
كفالات مصرفية	764,057,701	764,057,701
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	1,721,893,560	1,732,916,841
	4,121,035,974	3,987,547,174
	33,274,411,070	29,182,560,099

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة أو سند الرهن (أيهما أقل) مقابل التسهيلات:

كما في 31 كانون الأول 2019										
اجمالي قيمة الضمانة										
بنود بيان المركز المالي	صافي قيمة التعرضات (ليرة سورية)	تأمينات نقدية (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	سيارات (ليرة سورية)	أفراد (ليرة سورية)	القروض العقارية (ليرة سورية)	الشركات الكبرى (ليرة سورية)	الشركات المتوسطة (ليرة سورية)	صافي التعرضات بعد الضمانات (ليرة سورية)	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ليرة سورية)
مصرف سورية المركزي	8,787,020,221	-	-	-	-	-	-	-	8,787,020,221	125,789,991
مأرصدة لدى المصارف	7,719,596,380	-	-	-	-	-	-	-	7,719,596,380	12,277,221
صافي التسهيلات	16,254,806,228	1,099,300	9,482,734,892	10,362,449	38,515,889	272,962,094	6,991,085,882	2,191,632,777	6,760,609,586	3,814,247,598
كفالات	1,635,084,713	1,497,844,518	137,240,195	-	-	-	1,486,491,470	148,593,243	-	908,497
المجموع	34,396,507,542	1,498,943,818	9,619,975,087	10,362,449	38,515,889	272,962,094	8,477,577,352	2,340,226,020	23,267,226,188	3,953,223,306

كما في 31 كانون الأول 2019										
الضمانة باليرة السورية							اجمالي قيمة الضمانة			
بنود بيان المركز المالي	صافي قيمة التعرضات (ليرة سورية)	تأمينات نقدية (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	سيارات (ليرة سورية)	أفراد (ليرة سورية)	القروض العقارية (ليرة سورية)	الشركات الكبرى (ليرة سورية)	الشركات المتوسطة (ليرة سورية)	صافي التعرضات بعد الضمانات (ليرة سورية)	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ليرة سورية)
مصرف سورية المركزي	7,060,395,437	-	-	-	-	-	-	-	7,060,395,437	446,279
مأرصدة لدى المصارف	8,219,548,510	-	-	-	-	-	-	-	8,219,548,510	3,531,573
صافي التسهيلات	13,333,584,153	-	5,927,207,050	29,442,017	41,747,026	213,188,362	4,129,795,397	1,571,918,282	7,376,935,087	4,160,307,109
كفالات	1,490,572,632	1,154,105,779	96,346,098	-	-	-	1,119,514,054	130,937,823	240,120,755	770,725
المجموع	30,104,100,732	1,154,105,779	6,023,553,147	29,442,017	41,747,026	213,188,362	5,249,309,450	1,702,856,105	22,896,999,789	4,165,055,685

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص وبلغ مبلغها خلال العام 2019 مبلغ1,828,673,417 ليرة سورية (مقابل 62,585,978 ليرة سورية خلال العام 2018).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص, بلغت الديون المعاد هيكلتها 261,543,471 ليرة سورية خلال العام 2019 (مقابل 1,419,048,444 ليرة سورية خلال العام 2018).

3) توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

31 كانون الأول 2019								
البند	داخل القطر (ليرة سورية)	دول الشرق الأوسط الأخرى (ليرة سورية)	أوروبا (ليرة سورية)	آسيا (ليرة سورية)	أفريقيا (ليرة سورية)	امريكا (ليرة سورية)	دول أخرى (ليرة سورية)	اجمالي (ليرة سورية)
أرصدة لدى البنك المركزي	8,787,020,221	-	-	-	-	-	-	8,787,020,221
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,186,377,138	5,525,571,651	19,924,812	-	-	-	-	7,731,873,600
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة	16,254,806,228	-	-	-	-	-	-	16,254,806,228
موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالي / للسنة الحالية	27,228,203,587	5,525,571,651	19,924,812	-	-	-	-	32,773,700,050
الكفالات المالية	1,635,084,713	-	-	-	-	-	-	1,635,084,713
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	28,863,288,299	5,525,571,651	19,924,812	-	-	-	-	34,408,784,762

وفيما يلي توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):-

31 كانون الأول 2019						
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
داخل القطر	18,890,996,114	-	3,674,311,288	-	4,662,896,185	27,228,203,587
دول الشرق الأوسط الأخرى	5,524,909,759	-	-	-	661,892	5,525,571,651
أوروبا	19,924,812	-	-	-	-	19,924,812
أسيا	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-	-	-
دول أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	24,435,830,685	-	3,674,311,288	-	4,663,558,077	32,773,700,050

وفيما يلي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

2019	داخل سورية (ليرة سورية)	آسيا (الشرق الأوسط) (ليرة سورية)	أوروبا (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصارف مركزية	8,787,020,221	-	-	8,787,020,221
أرصدة لدى مصارف	2,186,377,138	5,525,571,651	19,924,812	7,731,873,601
صافي التسهيلات الائتمانية:	11,577,070,464	-	-	11,577,070,464
الأفراد	16,987,165	-	-	16,987,165
القروض العقارية	161,960,188	-	-	161,960,188
الشركات الكبرى	9,518,277,439	-	-	9,518,277,439
الشركات المتوسطة	1,879,845,672	-	-	1,879,845,672
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	59,579,793	6,379,096	-	65,958,889
الإجمالي للسنة الحالية	24,110,722,927	5,531,950,747	19,924,812	29,662,598,486
	24,110,722,927	5,531,950,747	19,924,812	29,662,598,486

2018	داخل سورية (ليرة سورية)	آسيا (الشرق الأوسط) (ليرة سورية)	أوروبا (ليرة سورية)	الإجمالي (ليرة سورية)
أرصدة لدى البنك المركزي	7,060,395,437	-	-	7,060,395,437
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,078,332,954	6,144,399,697	347,433	8,223,080,083
التسهيلات الإئتمانية	-	-	-	-
للافراد	28,670,196	-	-	28,670,196
القروض العقارية	127,197,948	-	-	127,197,948
الشركات	6,956,328,185	-	-	6,956,328,185
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMES)	1,258,959,046	-	-	1,258,959,046
موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	1,500,675,311	-	-	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	53,145,066	9,117,830	-	62,262,896

4) التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	كما في 31 كانون الأول 2019					
	مالي (ليرة سورية)	صناعة (ليرة سورية)	تجارة (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	افراد - خدمات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	8,787,020,221	-	-	-	-	8,787,020,221
أرصدة لدى مصارف	7,719,596,380	-	-	-	-	7,719,596,380
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	3,801,456,667	5,551,216,376	418,093,171	1,806,214,251	11,576,980,464
موجودات أخرى	7,134,710	11,451,362	36,328,670	1,245,893	9,798,254	65,958,889
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311
المجموع	18,014,426,622	3,812,908,029	5,587,545,046	419,339,064	1,816,012,505	29,650,231,265

كما في 31 كانون الأول 2018						
	مالي (ليرة سورية)	صناعة (ليرة سورية)	تجارة (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	افراد - خدمات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	7,051,738,794	-	-	-	-	7,051,738,794
أرصدة لدى مصارف	8,209,180,548	-	-	-	-	8,209,180,548
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	1,009,486,666	5,144,056,431	418,093,171	1,799,519,108	8,371,155,376
موجودات أخرى	10,371,526	9,707,362	30,797,991	1,547,480	9,838,537	62,262,896
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311
المجموع	16,771,966,179	1,019,194,028	5,174,854,422	419,640,651	1,809,357,645	25,195,012,925

2019	مالي (ليرة سورية)	صناعة (ليرة سورية)	تجارة (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	زراعة (ليرة سورية)	افراد (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	8,787,020,221	-	-	-	-	-	8,787,020,221
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,719,596,380	-	-	-	-	-	7,719,596,380
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة	-	3,976,370,447	10,149,994,048	220,479,329	47,129,864	1,860,832,540	16,254,806,228
موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة	1,500,675,311				-		1,500,675,311
الموجودات الأخرى	7,134,710	11,451,362	36,328,670	1,245,893	-	9,798,254	65,958,889
الاجمالي / للسنة الحالية	18,014,426,622	3,987,821,809	10,186,322,718	221,725,222	47,129,864	1,870,630,794	34,328,057,029
الكفالات المالية	-	-	1,635,084,713	-	-	-	1,635,084,713
المجموع الكلي	18,014,426,622	3,987,821,809	11,821,407,431	221,725,222	47,129,864	1,870,630,794	35,963,141,741

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

31 كانون الأول 2019						
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	مستوى فردي (ليرة سورية)	مستوى تجميعي (ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
مالي	7,718,934,488	-	-	-	661,892	7,719,596,380
صناعي	1,289,469,981	-	616,467,159	-	2,070,433,307	3,976,370,447
تجارة	5,069,580,709	-	2,980,252,907	-	2,100,160,432	10,149,994,048
عقارات	75,058,300	-	21,489,163	-	123,931,866	220,479,329
زراعة	47,129,864	-	-	-	-	47,129,864
أفراد	1,436,359,901	-	56,102,059	-	368,370,580	1,860,832,540
حكومة وقطاع عام	8,787,020,221	-	-	-	-	8,787,020,221
المجموع	24,423,553,464	-	3,674,311,288	-	4,663,558,077	32,761,422,829

2018	مالي (ليرة سورية)	صناعة (ليرة سورية)	تجارة (ليرة سورية)	عقارات (ليرة سورية)	أخرى (ليرة سورية)	افراد (ليرة سورية)	الحكومة وقطاع عام (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
أرصدة لدى البنك المركزي	7,060,395,437	-	-	-	-	-	-	7,060,395,437
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,223,080,083	-	-	-	-	-	-	8,223,080,083
التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة	-	1,009,486,667	5,144,056,431	418,093,171	-	1,799,519,108	-	8,371,155,377
الموجودات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة	1,500,675,311	-	-	-	-	-	-	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	10,371,526	9,707,362	30,797,991	1,547,480	-	9,838,537	-	62,262,896
	16,794,522,357	1,019,194,029	5,174,854,422	419,640,651	-	1,809,357,645	-	25,217,569,104

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.
يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة, ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.
تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.
ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.
الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (2%)
أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2019			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(9,494,980,553)	189,899,611	142,424,708
دولار أمريكي	8,136,570,690	(162,731,414)	(122,048,560)
يورو	246,388,883	(4,927,778)	(3,695,833)
جنيه استرليني	603,781	(12,076)	(9,057)
عملات أخرى	(213,115,802)	4,262,316	3,196,737

أثر النقصان في سعر الفائدة:

31 كانون الأول 2019			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(9,494,980,553)	(189,899,611)	(142,424,708)
دولار أمريكي	8,136,570,690	162,731,414	122,048,560
يورو	246,388,883	4,927,778	3,695,833
جنيه استرليني	603,781	12,076	9,057
عملات أخرى	(213,115,802)	(4,262,316)	(3,196,737)

أثر الزيادة في سعر الفائدة :

31 كانون الأول 2018			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(5,376,118,896)	(107,522,378)	(80,641,783)
دولار أمريكي	7,618,509,778	152,370,196	114,277,647
يورو	414,425,429	8,288,509	6,216,381
جنيه استرليني	586,458	11,729	8,797
عملات أخرى	(427,346,866)	(8,546,937)	(6,410,203)

31 كانون الأول 2018			
العملة	الفجوة المتراكمة	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
ليرة سورية	(5,376,118,896)	107,522,378	80,641,783
دولار أمريكي	7,618,509,778	(152,370,196)	(114,277,647)
يورو	414,425,429	(8,288,509)	(6,216,381)
جنيه استرليني	586,458	(11,729)	(8,797)
عملات أخرى	(427,346,866)	8,546,937	6,410,203

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409/ م ن/ ب4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.
مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2019			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	10,992,623,474	1,099,262,347	1,099,262,347
دولار أمريكي	(647,822,822)	(64,782,282)	(48,586,712)
يورو	2,756,303	275,630	206,723
جنيه إسترليني	603,781	60,378	45,284
عملات أخرى	3,614,115	361,411	271,059

31 كانون الأول 2018			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	10,992,623,474	1,099,262,347	1,099,262,347
دولار أمريكي	26,553,782	2,655,378	1,991,534
يورو	2,801,354	280,135	210,102
جنيه إسترليني	586,458	58,646	43,984
عملات أخرى	7,719,182	771,918	578,939

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2019			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	10,992,623,474	(1,099,262,347)	(1,099,262,347)
دولار أمريكي	(647,822,822)	64,782,282	48,586,712
يورو	2,756,303	(275,630)	(206,723)
جنيه إسترليني	603,781	(60,378)	(45,284)
عملات أخرى	3,614,115	(361,411)	(271,059)

31 كانون الأول 2018			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي مركز قطع بنيوي	10,992,623,474	(1,099,262,347)	(1,099,262,347)
دولار أمريكي	26,553,782	(2,655,378)	(1,991,534)
يورو	2,801,354	(280,135)	(210,102)
جنيه إسترليني	586,458	(58,646)	(43,984)
عملات أخرى	7,719,182	(771,918)	(578,939)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

31 كانون الأول 2019	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية 3 شهور (ليرة سورية)	من 3 شهور الى 6 شهور (ليرة سورية)	من 6 شهور الى 9شهور (ليرة سورية)	من9 شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	7,183,887,965	496,856,169	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,855,565,077	5,428,031,303	436,000,000	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	1,711,581,474	2,921,829,338	1,865,794,401	454,670,643	632,419,131	1,338,833,377	992,042,688
موجودات ثابتة – صافي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة							
مجموع الموجودات	10,751,034,516	8,846,716,810	2,301,794,401	454,670,643	632,419,131	1,338,833,377	992,042,688
المطلوبات							
ودائع مصارف	2,919,144,678	-	-	-	-	-	-
ودائع الزبائن	11,219,403,612	2,772,871,863	1,934,124,691	2,664,497,951	1,297,166,428	1,094,768,893	-
تأمينات نقدية	542,404,754	1,048,734,879	-	-	476,903	-	-
مخصصات متنوعة							-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	
مجموع المطلوبات	14,680,953,044	3,821,606,742	1,934,124,691	2,664,497,951	1,297,643,331	1,094,768,893	-
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(3,929,918,528)	5,025,110,068	367,669,710	(2,209,827,308)	(665,224,200)	244,064,484	992,042,688

31 كانون الأول 2019 (تابع)	3- 4 سنوات (ليرة سورية)	4- 5 سنوات (ليرة سورية)	اكثر من 5 سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	3,062,300,354	10,743,044,488
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	7,719,596,380
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	616,313,376	296,302,213	65,440,223	-	10,895,226,864
موجودات ثابتة - صافي	-	-	-	1,255,718,638	1,255,718,638
موجودات غير ملموسة	-	-	-	33,623,260	33,623,260
موجودات أخرى	-	-	-	340,472,605	340,472,605
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
موجودات ضريبية مؤجلة					
مجموع الموجودات	616,313,376	296,302,213	65,440,223	6,192,790,168	32,488,357,546
المطلوبات					
ودائع مصارف	-	-	-	-	2,919,144,678
ودائع الزبائن	-	-	-	-	20,982,833,438
تأمينات نقدية	-	-	-	-	1,591,616,535
مخصصات متنوعة	-	-	-	144,652,407	144,652,407
مطلوبات أخرى	-	-	-	525,324,091	525,324,091
مجموع المطلوبات	-	-	-	669,976,498	26,163,571,150
فجوة اعادة تسعير الفائدة	616,313,376	296,302,213	65,440,223	5,522,813,670	6,324,786,397

31 كانون الأول 2018	اقل من شهر (ليرة سورية)	من شهر لغاية 3 شهور (ليرة سورية)	من 3 شهور الى 6 شهور (ليرة سورية)	من 6 شهور الى 9شهور (ليرة سورية)	من9 شهور الى سنة (ليرة سورية)	من سنة إلى سنتين (ليرة سورية)	من سنتين إلى ثلاثة سنين (ليرة سورية)
الموجودات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	5,992,039,531	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,190,080,083	4,033,000,000	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	1,436,341,394	2,560,770,309	873,786,087	554,356,547	937,788,294	970,602,391	1,239,383,583
موجودات ثابتة - صافي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	-	-	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	11,618,461,008	6,593,770,309	873,786,087	554,356,547	937,788,294	970,602,391	1,239,383,583
المطلوبات							
ودائع مصارف	2,116,350,467	-	-	-	-	-	-
ودائع الزبائن	17,545,498,029	1,635,575,601	762,525,565	100,640,338	404,161,146	-	-
تأمينات نقدية	237,585,631	1,065,078,255	-	-	486,282	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	19,899,434,127	2,700,653,856	762,525,565	100,640,338	404,647,428	-	-
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(8,280,973,119)	3,893,116,453	111,260,522	453,716,209	533,140,866	970,602,391	1,239,383,583

31 كانون الأول 2018 (تابع)	3- 4 سنوات (ليرة سورية)	4- 5 سنوات (ليرة سورية)	اكثر من 5 سنوات (ليرة سورية)	بنود غير حساسة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات					
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	5,321,568,120	11,313,607,651
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	8,223,080,083
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	266,384,764	89,510,727	27,181,957	(584,950,677)	8,371,155,376
موجودات ثابتة - صافي	-	-	-	1,233,412,491	1,233,412,491
موجودات غير ملموسة	-	-	-	22,323,100	22,323,100
موجودات أخرى	-	-	-	421,412,416	421,412,416
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	352,478,730	352,478,730
مجموع الموجودات	266,384,764	89,510,727	27,181,957	8,266,919,491	31,438,145,158
المطلوبات					
ودائع مصارف	-	-	-	-	2,116,350,467
ودائع الزبائن	-	-	-	-	20,448,400,679
تأمينات نقدية	-	-	-	-	1,303,150,168
مخصصات متنوعة	-	-	-	134,584,071	134,584,071
مطلوبات أخرى	-	-	-	544,651,561	544,651,561
مجموع المطلوبات	-	-	-	679,235,632	24,547,136,946
فجوة اعادة تسعير الفائدة	266,384,764	89,510,727	27,181,957	7,587,683,859	6,891,008,212

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2019					
موجودات	دولار امريكي	يورو	جنيه إسترليني	اخرى*	اجمالي
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,062,900,318	2,435,815,361		1,672,049	6,500,387,727
أرصدة لدى المصارف	6,612,573,695	263,290,164	603,781	1,887,757	6,878,355,397
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	209,304,608	625,855,427	-	491,426,324	1,326,586,360
موجودات أخرى	20,174,557	279,003	-	462,860	20,916,420
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	1,347,675,311	-	-	-	1,347,675,311
مجموع الموجودات	12,252,628,489	3,325,239,955	603,781	495,448,990	16,073,921,215
المطلوبات					
ودائع المصارف	272,307,445	26,158,533	-	491,418,000	789,883,979
ودائع الزبائن والعملاء	1,488,160,877	2,258,636,251	-	4,477	3,746,801,605
تأمينات نقدية	147,122,096	1,037,526,647	-	-	1,184,648,743
مطلوبات أخرى	237,419	162,220	-	412,399	812,039
مجموع المطلوبات	1,907,827,837	3,322,483,652	-	491,834,875	5,722,146,365
صافي التركز داخل الميزانية	10,344,800,652	2,756,303	603,781	3,614,115	10,351,774,851

*منها /1,750,827/ دينار أردني و /493,698,163/ درهم إماراتي.

31 كانون الأول 2018					
موجودات	دولار امريكي	يورو	جنيه استرليني	اخرى	اجمالي
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,569,076,440	250,336,239	-	1,670,635	4,821,083,314
أرصدة لدى المصارف	6,752,223,706	696,976,870	606,087	22,992,933	7,472,799,596
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	546,307,089	718,807,161	-	715,049,856	1,980,164,106
موجودات أخرى	21,902,927	324,399	-	694,290	22,921,616
وديعة مجمدة لدى مصرف سوريا المركزي	1,347,675,311	-	-	-	1,347,675,311
مجموع الموجودات	13,237,185,473	1,666,444,669	606,087	740,407,714	15,644,643,943
المطلوبات					
ودائع المصارف	272,307,449	474,513,532	-	731,785,539	1,478,606,520
ودائع الزبائن والعملاء	1,827,466,615	127,582,633	19,629	413,505	1,955,482,382
تأمينات نقدية	116,087,180	1,061,000,087	-	-	1,177,087,267
مطلوبات أخرى	2,146,973	547,063	-	489,489	3,183,525
مجموع المطلوبات	2,218,008,217	1,663,643,315	19,629	732,688,533	4,614,359,694
صافي التركز داخل الميزانية	11,019,177,256	2,801,354	586,458	7,719,181	11,030,284,249

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل, وللحد من هذه المخاطر, تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

	2019	2018
	%	%
المتوسط خلال العام	75	82
أعلى نسبة خلال العام	80	89
أدنى نسبة خلال العام	71	69
كما في نهاية العام	71	80

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك, وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع, تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.
يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.
والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

31 كانون الأول 2019									
	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	9,265,702,223	-	496,856,169	-	-	-	-	980,486,096	10,743,044,488
ارصدة لدى المصارف	1,855,565,077	5,428,031,303	436,000,000	-	-	-	-	-	7,719,596,380
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	753,582,814	957,969,341	-	1,865,794,401	454,670,643	632,419,131	3,990,714,796	-	8,655,151,126
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	2,921,829,338	-	-	-	-	1,255,718,638	4,177,547,976
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	33,623,260	33,623,260
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	287,603,067	11,036,396	14,427,000	-	8,666,822	1,720,981	2,331,419	14,686,921	340,472,606
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
مجموع الموجودات	12,162,453,181	6,397,037,040	3,869,112,507	1,865,794,401	463,337,465	634,140,112	3,993,046,215	3,785,190,226	33,170,111,147
المطلوبات									
ودائع مصارف	1,162,159,178	1,756,985,500	-	-	-	-	-	-	2,919,144,678
ودائع العملاء	12,967,160,856	5,368,240,556	1,130,718,525	291,971,353	1,022,344,613	202,397,536	-	-	20,982,833,439
تأمينات نقدية	51,468,976	490,935,778	1,048,734,879	-	-	476,903	-	-	1,591,616,535
مخصصات متنوعة	144,652,407	-	-	-	-	-	-	-	144,652,407
مطلوبات اخرى	443,565,207	23,066,248	15,519,789	21,608,234	-	20,905,994	658,619	-	525,324,091
مجموع المطلوبات	14,769,006,624	7,639,228,082	2,194,973,192	313,579,587	1,022,344,613	223,780,433	658,619	0	26,163,571,150
فجوة الاستحقاقات	(2,606,553,443)	(1,242,191,043)	1,674,139,315	1,552,214,814	(559,007,148)	410,359,679	3,992,387,596	3,785,190,226	7,006,539,997

31 كانون الأول 2018									
	عند الطلب أقل من ثمانية أيام (ليرة سورية)	بين ثمانية أيام وشهر (ليرة سورية)	بين شهر و ثلاثة أشهر (ليرة سورية)	بين ثلاثة اشهر وستة أشهر (ليرة سورية)	بين ستة اشهر وتسعة أشهر (ليرة سورية)	بين تسعة أشهر وسنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	بدون استحقاق (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات									
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,245,251,745	-	-	-	-	-	-	1,068,355,906	11,313,607,651
ارصدة لدى المصارف	3,277,837,283	912,242,800	4,033,000,000	-	-	-	-	-	8,223,080,083
صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة	121,337,879	729,779,595	2,560,214,812	873,190,166	554,642,601	938,170,104	2,593,820,219	-	8,371,155,376
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,233,412,491	1,233,412,491
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	22,323,100	22,323,100
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	352,478,730	-	352,478,730
موجودات اخرى	17,263,868	5,845,926	20,878,850	4,336,820	2,564,211	4,772,316	6,600,905	359,149,520	421,412,416
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
مجموع الموجودات	13,661,690,775	1,647,868,321	6,614,093,662	877,526,986	557,206,812	942,942,420	2,952,899,854	4,183,916,328	31,438,145,158
المطلوبات									
ودائع مصارف	1,193,134,467	923,216,000	-	-	-	-	-	-	2,116,350,467
ودائع العملاء	3,390,803,491	7,216,124,556	3,236,784,058	2,363,734,023	1,701,848,795	1,471,633,451	1,067,472,305	-	20,448,400,679
تأمينات نقدية	-	237,585,631	1,065,078,255	-	-	486,282	-	-	1,303,150,168
مخصصات متنوعة	134,584,071	-	-	-	-	-	-	-	134,584,071
مطلوبات اخرى	266,788,851	36,742,704	57,289,288	50,285,343	1,041,374	2,727,009	-	129,776,992	544,651,561
مجموع المطلوبات	4,985,310,880	8,413,668,891	4,359,151,600	2,414,019,366	1,702,890,169	1,474,846,742	1,067,472,305	129,776,992	24,547,136,946
فجوة الاستحقاقات	8,676,379,895	(6,765,800,570)	2,254,942,061	(1,536,492,380)	(1,145,683,357)	(531,904,322)	1,885,427,549	4,054,139,336	6,891,008,212

بنود خارج الميزانية:

31 كانون الأول 2019				
	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الكفالات الصادرة	1,583,008,923	52,075,790	-	1,635,084,713
التزامات عقود الايجار التشغيلية	-	-	-	-
المجموع	1,583,008,923	52,075,790	-	1,635,084,713

31 كانون الأول 2018				
	لغاية سنة (ليرة سورية)	من سنة الى خمس سنوات (ليرة سورية)	أكثر من خمس سنوات (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,294,415,956	-	-	1,294,415,956
السقوف الغير مستغلة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	438,500,885	-	-	438,500,885
الكفالات الصادرة	1,438,496,842	52,075,790	-	1,490,572,632
التزامات عقود الايجار التشغيلية	17,099,509	6,836,609	-	23,936,118
المجموع	3,188,513,192	58,912,399	-	3,247,425,591

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها, فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة, الموارد البشرية المؤهلة, ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.

إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها, أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرفٍ خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة, أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل, أو تجيير هذه النشاطات إلى طرفٍ خارجي, أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى «حوادث تشغيلية» ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعفٍ في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرفٍ ثالث أو إلى شركات التأمين, حسب الحالة.

هـ - مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك, وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها, وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم «مخاطر عدم الامتثال» والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

36- التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

-قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019						
البيان	الافراد (ليرة سورية)	الشركات (ليرة سورية)	الخزينة (ليرة سورية)	اخرى (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (ليرة سورية)
إجمالي الدخل التشغيلي	(344,983,938)	1,314,149,834	444,082,451	-	1,413,248,347	604,465,270
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	(71,053,358)	418,043,399	(138,067,212)	-	208,922,829	210,385,536
نتائج اعمال القطاع	(416,037,296)	1,732,193,233	306,015,239	-	1,622,171,176	814,850,806
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(1,105,420,063)	(1,105,420,063)	(965,334,260)
الربح قبل الضريبة	(416,037,296)	1,732,193,233	306,015,239	(1,105,420,063)	516,751,113	(150,483,453)
ضريبة الدخل	-	-	-	(352,478,730)	(352,478,730)	(136,404,023)
صافي ربح السنة	(416,037,296)	1,732,193,233	306,015,239	(1,457,898,793)	164,272,383	(286,887,476)

كما في 31 كانون الأول 2018						
البيان	الافراد (ليرة سورية)	الشركات (ليرة سورية)	الخزينة (ليرة سورية)	اخرى (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (ليرة سورية)
إجمالي الدخل التشغيلي	(465,860,823)	974,256,259	85,848,304	10,221,531	604,465,271	(1,407,067,321)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	9,969,471	200,416,064	-	-	210,385,535	(77,524,793)
نتائج اعمال القطاع	(455,891,352)	1,174,672,323	85,848,304	10,221,531	814,850,806	(1,484,592,114)
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(965,334,259)	(965,334,259)	(973,095,838)
الربح قبل الضريبة	(455,891,352)	1,174,672,323	85,848,304	(955,112,728)	(150,483,453)	(2,457,687,952)
ضريبة الدخل	-	-	-	(136,404,023)	(136,404,023)	(34,679,544)
صافي ربح السنة	(455,891,352)	1,174,672,323	85,848,304	(1,091,516,751)	(286,887,476)	(2,492,367,496)

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعه في المحافظات.

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	1,351,651,457	61,596,890	1,413,248,347
مجموع الموجودات	27,071,823,286	6,153,864,960	33,225,688,245
المصروفات الراسمالية	122,461,960	-	122,461,960

في حين كانت لعام 2018:

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)	(ليرة سورية)
اجمالي االدخل التشغيلي	542,868,381	61,596,890	604,465,271
مجموع الموجودات	25,277,012,079	6,161,133,079	31,441,235,801
المصروفات الراسمالية	78,590,891	-	78,590,891

37- كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال.

يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.

تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف,حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار اليها في القرار 253/م ن/ب4.

وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتـزم المصـرف بالمحافظـة علـى معـدلات تفـوق الحـد الأدنـى لمتطلبـات كفايـة رأس المـال والبالغـة 8% حسـب قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم (253/م ن/ ب4) لعـام 2007 (8% حسـب لجنـة بـازل الدولية),كمـا يراعـي كافـة النسـب المتعلقـة بالتركـزات الائتمانيـة والتـي تسـتخدم رأس المـال التنظيمـي كمؤشـر لتلـك التركـزات.

يديـر المصـرف هيكليـة رأس مالـه ويجـري تعديـلات عليـه فـي ضـوء التغيـرات التـي تطـرأ علـى الظـروف الاقتصاديـة ووصـف المخاطـر فـي أنشـطته.
يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
بنود رأس المال الأساسي	7,055,280,595	6,891,008,212
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000,000,000	3,000,000,000
الاحتياطي القانوني	116,636,942	64,961,831
الاحتياطي الخاص	116,636,942	64,961,831
خسائر متراكمة محققة	(5,960,709,694)	(6,021,631,855)
أرباح/خسائر متراكمة غير محققة	9,782,716,405	9,782,716,405
ينزل		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(33,623,260)	(22,323,100)

بنود رأس المال المساند		
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	7,021,657,336	6,868,685,112
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	12,801,304,000	16,517,405,000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	920,432,000	905,847,000
مخاطر السوق	148,166,822	37,660,776
المخاطر التشغيلية	764,983,484	740,258,945
المجموع	14,634,886,306	18,201,171,721
نسبة كفاية رأس المال (%)	% 47,98	%37,74
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	% 48,21	% 37,86

بنـاءً علـى قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 253 /م ن/ ب 4 تاريـخ 24 كانـون الثانـي 2007 يجـب أن لاتقـل نسـبة كفايـة رأس المـال عـن 8% مـع مراعـاة النسـب المتعلقـة بالتركـزات الائتمانيـة والتـي تسـتخدم رأس المـال التنظيمـي كمؤشـر لهـا.
* صـدر قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 1088/م ن/ب4 تاريـخ 26 شـباط 2014, والـذي تضمـن تعديـل المـادة الثامنـة مـن قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 362 /م ن / ب1 تاريـخ 4 شـباط 2008 بحيـث يتـم إدراج فروقـات تقييـم القطـع البنيـوي غيـر المحققـة ضمـن الأمـوال الخاصـة الأساسـية لأغـراض احتسـاب كفايـة رأس المـال وفـق متطلبـات قـرار مجلـس النقـد والتسـليف رقـم 253 /م ن/ ب4 لعـام 2007.

38- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانون الأول 2019		
	لغاية السنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	9,139,912,232	1,106,276,087	10,246,188,319
أرصدة لدى مصارف	7,719,596,380	-	7,719,596,380
تسهيلات ائتمانية مباشرة	7,586,265,668	3,990,714,796	11,576,980,464
موجودات ثابتة مملوسة	-	1,255,718,638	1,255,718,638
موجودات غير ملموسة	-	33,623,260	33,623,260
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-
موجودات أخرى	323,454,265	17,018,340	340,472,605
حق استخدام الأصول المستأجرة	55,577,099		55,577,099
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,500,675,311	1,500,675,311
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	496,856,169	-	496,856,169
مجموع الموجودات	25,321,661,813	7,904,026,432	33,225,688,245
المطلوبات:			
ودائع مصارف	2,919,144,678	-	2,919,144,678
ودائع العملاء	20,982,833,439	-	20,982,833,439
تأمينات نقدية	1,591,616,535	-	1,591,616,535
مخصصات متنوعة	144,652,407	-	144,652,407
مطلوبات أخرى	524,665,472	658,619	525,324,091
التزامات الايجار	6,836,500		6,836,500
مجموع المطلوبات	26,169,749,031	658,619	26,170,407,650
الصافي	(848,087,218)	7,903,367,813	7,055,280,595

	31 كانون الأول 2018		
	لغاية السنة (ليرة سورية)	أكثر من سنة (ليرة سورية)	المجموع (ليرة سورية)
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,236,595,102	1,068,355,906	11,304,951,008
أرصدة لدى مصارف	8,209,180,548	-	8,209,180,548
تسهيلات ائتمانية مباشرة	5,802,981,978	2,593,820,219	8,396,802,197
موجودات ثابتة مملوسة	-	1,233,412,491	1,233,412,491
موجودات غير ملموسة	-	22,323,100	22,323,100
موجودات ضريبية مؤجلة	-	352,478,730	352,478,730
موجودات أخرى	55,661,991	365,750,425	421,412,416
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,500,675,311	1,500,675,311
مجموع الموجودات	24,304,419,619	7,136,816,182	31,441,235,801
المطلوبات:			
ودائع مصارف	2,116,350,467	-	2,116,350,467
ودائع العملاء	19,380,928,374	1,067,472,305	20,448,400,679
تأمينات نقدية	1,303,150,168	-	1,303,150,168
مخصصات متنوعة	137,674,714	-	137,674,714
مطلوبات أخرى	414,874,569	129,776,992	544,651,561
مجموع المطلوبات	23,352,978,292	1,197,249,297	24,550,227,589
الصافي	951,441,327	5,939,566,885	6,891,008,212

39- إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):

	كما في 31 كانون الأول	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
اعتمادات استيراد	-	-
كفالات صادرة:		
دفع	161,020,863	21,434,285
دخول في العطاء	28,234,000	38,155,250
حسن تنفيذ	1,445,829,850	1,430,983,097
عقود مقايضة العملات الآجلة	-	-
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	-	1,294,415,956
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	-	438,500,885
	1,635,084,713	3,223,489,473

ب. التزامات تعاقدية:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
	2019 (ليرة سورية)	2018 (ليرة سورية)
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	49,109,447	18,863,628
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	4,884,494	55,594,552
	53,993,941	74,458,180

تمثل عقود الايجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

40- الأرباح القابلة للتوزيع

لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم 29 لعام 2011» ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة».

41- القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

42- احداث لاحقة

إن تفشي فيروس كورونا , لاحقا لتاريخ البيانات المالية, كان له أثراً على الاقتصاد العالمي وتسبب في حدوث اضطراب كبير في الأسواق العالمية. وبناءً على ذلك, قد تتأثر الأنشطة التشغيلية للبنك. إن مدة هذه التأثيرات ومداها غير مؤكدة وتعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الراهن. بالنظر إلى حالة عدم التيقن الاقتصادي المستمرة, لا يمكن تقدير قيمة هذا الأثر بشكل موثوق في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية. يمكن أن تؤثر هذه التطورات على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والمركز المالي للبنك.
إن الإدارة بصدد استكمال تقييمها لتأثير على عمليات البنك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة ومعالجة الموقف بشكل صحيح.

البيانات الإضافية لمتطلبات

هيئة الأوراق المالية 2019

- **كلمة رئيس مجلس الإدارة**
- **تقرير مجلس الإدارة**

1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك
12. وصف للإنجازات التي حققها البنك, ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2019
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2019
16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية لعام 2020
17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2019 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2019
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك وأقاربهم
23. نتائج التقييم السنوي لعام 2019 لإجراءات الرقابة الداخلية, وخطة إجراءات الرقابة الداخلية لعام 2020
24. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية
25. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

- **تقرير مدققي الحسابات**
- **الإقرارات**
- **الهيكل التنظيمي العام**
- **شبكة الفروع**

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (8-9).

تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (11).

1. أ – أنشطة البنك الرئيسية

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001, والمواد -85 86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002, وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها, والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس, ومن الأعمال:-

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج, وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية, وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية, وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام, وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية, وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير, أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج, بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات, وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع, وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب– التوزع الجغرافي لفروع البنك

بلغ عدد فروع بنك الأردن– سورية 13 فرع حتى نهاية عام 2019, وعدد الصرافات الآلية العاملة 12 صراف و 4 مراكز لتنمية أعمال ومركزين للإدارة, وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (167).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	11	حرستا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	10	صحنايا	7
العباسيين	7	جرمانا	7
شارع الفيصل	7	البارون	مغلق نهائياً بتاريخ 2019/8/6
العزيزية	7	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	12	حمص	7
طرطوس	10	الإدارة العامة وإدارة العمليات والمراكز	135
السويداء	8	المجموع	228

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2019 مبلغ 122,461,960 ليرة سورية , وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2018 بقيمة 88,855,653 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن– سورية

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة

السيد صالح رجب عليان حماد

(ممثل بنك الأردن)

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1962 / 7 / 27

تاريخ التعيين : 2017 / 10 / 16

تاريخ العضوية : 2017 / 10 / 16

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادة العلمية : بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 ولغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة بنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن من2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994 /12/1 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية (CORE - CCO)

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للإستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

السيد عبد العزيز رشيد السخني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1 / 1 / 1948
تاريخ التعيين: 28 / 5 / 2008
تاريخ العضوية : 28 / 5 / 2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادة العلمية :
الشهادة الثانوية العامة 1967
الخبرات العملية :

- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية– سيمكو
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيميكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين سابقاً
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن– تيميكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

السيد أسامة سميح أمين سكري

(ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 27 / 4 / 1955
تاريخ التعيين : 28 / 5 / 2008
تاريخ العضوية : 28 / 5 / 2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية :
بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977
الخبرات العملية :

- مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من 28 / 4 / 2015 ولغاية تاريخه
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 10 / 4 / 1994 – 2015/4/27
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981
- عضو مجلس إدارة في شركة أكزاتيا – الإمارات العربية المتحدة

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيد محمد أسعد نزار هارون
(ممثل بنك الأردن)
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1 / 1 / 1965
تاريخ التعيين : 28 / 5 / 2008
تاريخ العضوية : 28 / 5 / 2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادة العلمية :
ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية, الجامعة الامريكية في بيروت 2016
إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987
الخبرات العملية :

- مالك ومدير مؤسسة محمد أسعد هارون (أنظمة تكنولوجيا المعلومات)
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد عمار محمد سعيد البردان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 18 / 9 / 1962
تاريخ التعيين : 16 / 6 / 2015
تاريخ العضوية : 16 / 6 / 2015
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :
بكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو ستيت الولايات المتحدة الأمريكية
ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية
الخبرات العملية :

- مدير عام شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال
- عضو مجلس ادارة في مجلس الأعمال السوري الروسي

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 12 / 10 / 1941
تاريخ التعيين : 16 / 6 / 2015
تاريخ العضوية : 16 / 6 / 2015
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :
بكالوريس تجارة من جامعة دمشق 1966
الخبرات العملية :

- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 15 / 3 / 1959
تاريخ التعيين : 4 / 8 / 2019
تاريخ العضوية : 4 / 8 / 2019
طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل
الشهادة العلمية :

- بكالوريس في ادارة الأعمال من جامعة لاهاي للعلوم التطبيقية
- دراسة اللغتين الفرنسية والإنكليزية في ستراسبورغ- فرنسا

الخبرات العملية :

- شريك ومدير تنفيذي لشركة عيطة اخوان من تاريخ 1996 حتى الآن.
- شريك ونائب مدير عام ومدير مالي للشركة التقنية للمعقمات من تاريخ 2006 حتى الآن.

السيدة

ديانا طريف الأخرس

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 15 / 5 / 1984

تاريخ التعيين : 4 / 8 / 2019

تاريخ العضوية : 4 / 8 / 2019

طبيعة العضوية : غير تنفيذي/ مستقل

الشهادة العلمية :

- ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال/ دمشق
- بكالوريوس في ادارة الأعمال اختصاص مالية وبنوك من الجامعة الأمريكية في بيروت/ لبنان

الخبرات العملية :

- شريك ومدير في شركة المطاحن الكبرى في المدينة الصناعية بحمص من عام2007 لتاريخه
- مالك ومدير في مؤسسة ديانا لنقل في حمص من عام 2007 لتاريخه
- تجارة المواد الغذائية

3. ب- أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام

تاريخ الميلاد : 15 / 8 /1956

تاريخ التعيين : 2011/2/3

الشهادة العلمية :

- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم- شيفلد في انجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية :

- مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن- سورية 2010/6 – 2011/1
- مساعد مدير عام- مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد- الأردن 1994/2/16 – 2010/6/16
- مدير فرع تجاري في بنك الخليج- الكويت 1977/1/30 – 1990/08/1

الإدارة العليا

الاسم	المنصب	الشهادة العلمية والخبرة
السيد عبود جورج سعاده	نائب المدير العام	بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة اعمال خبرة مصرفية 15 سنة
السيد حسام فوزي فارس العلي	مدير العمليات المصرفية المركزية	بكالوريوس تجارة واقتصاد خبرة 31 سنة في العمليات التجارية والمصرفية
السيد محمد إياد عمر الطناني	مدير الدائرة المالية	ماجستير إدارة مصارف بكالوريوس اقتصاد - اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 9 سنوات
المهندس محمد وسيم رمضان	مدير دائرة أنظمة المعلومات	بكالوريوس هندسة اتصالات وإلكترونيات اختصاص إدارة مالية خبرة مصرفية 11 سنوات
السيد محمد سامي ابراهيم	مدير التدقيق الداخلي	بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة خبرة مصرفية 15 سنة
السيدة لويزا سليم خرطبيل	مدير الخدمات المصرفية للأفراد	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية 10 سنوات
السيد مكسيم كريم علي	مدير مراقبة الإلتزام	ماجستير مصارف وتمويل بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال خبرة مصرفية 12 سنة
السيدة علا ابراهيم باير العلي	مدير مراجعة الائتمان	بكالوريوس اقتصاد اختصاص مصارف وتأمين خبرة مصرفية 12 سنة
السيدة ربى عبد الباقي حسين	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 10 سنوات
السيد حسام الدين عبد الغني جاويش	مدير دائرة الاجراءات القانونية والقضايا	بكالوريوس حقوق خبرة مصرفية 11 سنة
السيد مهند تميم	مدير دائرة المتابعة والتحصيل	بكالوريوس اقتصاد خبرة مصرفية 12 سنة

4. مساهمات كبار المساهمين

أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2019/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
اسامة محمود قرواني	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد أسعد هارون	600.00	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

ب – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2018/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	**14,700,000**	49%	**أردنية**
اسامة محمود قرواني	**1,500,000**	5%	**سورية**
إيهاب محمد مخلوف	**1,500,000**	5%	**سورية**
ديانا طريف الأخرس	**1,500,000**	5%	**سورية**
رامي محمد مخلوف	**1,500,000**	5%	**سورية**
نورا طريف الأخرس	**1,500,000**	5%	**سورية**
محمد مرهف طريف الأخرس	**1,500,000**	5%	**سورية**
ديما غيث فرعون	**750,000**	2.5%	**سورية**
لانا غيث فرعون	**750,000**	2.5%	**سورية**
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	**450,000**	1.5%	**سورية**
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	**600,000**	2%	**سورية**

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (25)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين

لا يوجد

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك, أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها, كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات, والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن– سورية صفحة رقم (153), وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم, وعدد برامج التدريب والتأهيل, وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية, ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب, صفحة رقم (33).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وإن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.
تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته, كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

ولدى بنك الأردن سورية دائرة مستقلة لإدارة المخاطر ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر.
وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر وإعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة- أسعار الفائدة- أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الأستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
- إعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

وتقوم لجان البنك مثل لجان الإئتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

ويمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر, والشروحات الكافية عن أنواع المخاطر ضمن البيانات المالية في التقرير السنوي في الصفحات رقم (107 – 110)

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك, ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2019

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (28)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2019 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019 صفحة رقم (38)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2019

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019 صفحة رقم (35)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2020 صفحة رقم (41)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	15,525	12,096	5,557	15,000	9,000	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2019/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	عضو مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	% 49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح سكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	رئيس مجلس إدارة		
عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	-	% 1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	-	% 0.25
هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	-	% 0.25
ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	-	% 5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	-	% 0.25

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2018/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	49%
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح السكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	_____	1%
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	_____	0.25%
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	_____	1.5%
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	_____	5%
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	_____	0.25%

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2019 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها [13]

تم تسديد مبلغ 30,448,917 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2019.
وكان قد تم تسديد مبلغ 66,446,333 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2018.
ولم يتم تسديد أي منافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعوام 2018 و 2019.

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلا ل عام 2019

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
السيد شاكر توفيق فاخوري	بنك الأردن	49%	أردنية	نعم	لا	4
السيد محمد أسعد هارون						5
السيد أسامة سميح سكري						4
السيد صالح رجب حماد						6
السيد عبد العزيز السخني	-	1%	سورية	نعم	لا	6
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	6
السيدة هانيا العيطة	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	2
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	-	5%	سورية	نعم	لا	2
السيد عمار محمد سعيد البردان	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	6
السيدة ديانا طريف الأخرس	-	5%	سورية	نعم	لا	1

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

لم يتم منح أي تبرعات في العام 2019, فيما واصل البنك دوره في تحمل المسؤولية الاجتماعية حيث استمر بتدريب طلاب

(13: تمت المصادقة على إيقاف دفع أي بدلات لأعضاء مجلس الإدارة باجتماع مجلس الادارة رقم 2015/3 تاريخ 2015/7/2)

الجامعات في السنوات الأخيرة أو الخريجين من أصحاب الاختصاصات المتعلقة بالادارة والمصارف.

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

23. نتائج التقييم السنوي لعام 2019 لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية, والتحسينات المخطط إدخالها على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية لعام 2020

يعتمد بنك الأردن سورية نظام مخاطر متكامل وفعال يتم العمل عليه من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي ومديرية مراقبة الالتزام, من خلال برنامج إدارة المخاطر (CARE), ويتم من خلاله فحص ذاتي للإجراءات الرقابية لفروع ودوائر البنك, وفحص مستقل يتم تنفيذه خلال زيارات التدقيق , حيث يتم بشكل دوري ربعي استخراج الكشوفات الخاصة بتقييم البيئة الرقابية والأحداث التشغيلية الحاصلة في كل فروع ودوائر وأقسام البنك, وتقديم هذه التقارير للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ليتم رفعها لمجلس الإدارة أصولاً.
وكانت نتائج التقييم السنوي عن العام 2019 لأغلب فروع البنك ضمن التصنيف (A) أي ضمن درجة تقييم ممتازة, وانخفضت الأحداث التشغيلية في عام 2019 بنسبة 3 % عن العام 2018, كما يتم بشكل دوري فحص نظام الرقابة الداخلي خلال زيارات التدقيق الداخلي للدوائر والفروع , كما تم تنفيذ برنامج متخصص لفحص الضوابط الرقابية على نظام الأرشفة الالكترونية . كذلك تم تركيب نظام الدور Q System في أغلب فروع البنك, ويتم متابعة زمن تنفيذ الحركات للعملاء, لتحقيق أعلى معايير الجودة.

وبالنسبة للتحسينات المخطط إدخالها في عام 2020, هو تحديث برنامج (care) من قبل الشركة الموردة, ليكون أكثر دقة في متابعة الأخطاء التشغيلية وتخفيض درجة المخاطر, وإعطاء صورة أوضح عن أعمال الفروع, بالإضافة إلى الاستمرار في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي وتقديم الاقتراحات التي تساهم في تطويره, واستمرار المشاركة في ورشات العمل وتحديث ملفات مخاطر الوحدات على نظام (CARE) حسب الخطة المعتمدة بالتنسيق بين الدوائر المختصة, واستمرار المشاركة في مراجعة إجراءات العمل وتحديثها .

24. تحفظات تقرير مدقق الحسابات على البيانات المالية السنوية

لا يوجد أي تحفظات من قبل مدقق الحسابات على البيانات المالية للبنك لعام 2019, حسبما هو مذكور في الصفحة رقم (48)

25. العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

لا يوجد أي عقوبات أو جزاءات مفروضة لها تأثير جوهري على عمل البنك, من قبل أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية

تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك, يشير أن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2019 صفحة رقم (48).

الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية, يقر وبحسب علمه واعتقاده, بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2020 .
كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2019, وبتوفر نظام رقابة فعّال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد صالح رجب عليان حماد - ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	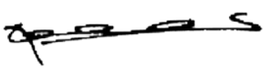
السيد أسامة سميح سكري - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أسعد نزار هارون- ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو مجلس إدارة	
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	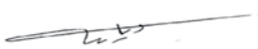
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	

السيد صالح رجب عليان حماد
رئيس مجلس الإدارة

السيد رائف أبو داهود
المدير العام

السيد محمد اياد الطناني
المدير المالي

الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية

(معتمد بتاريخ 2019/10/30)

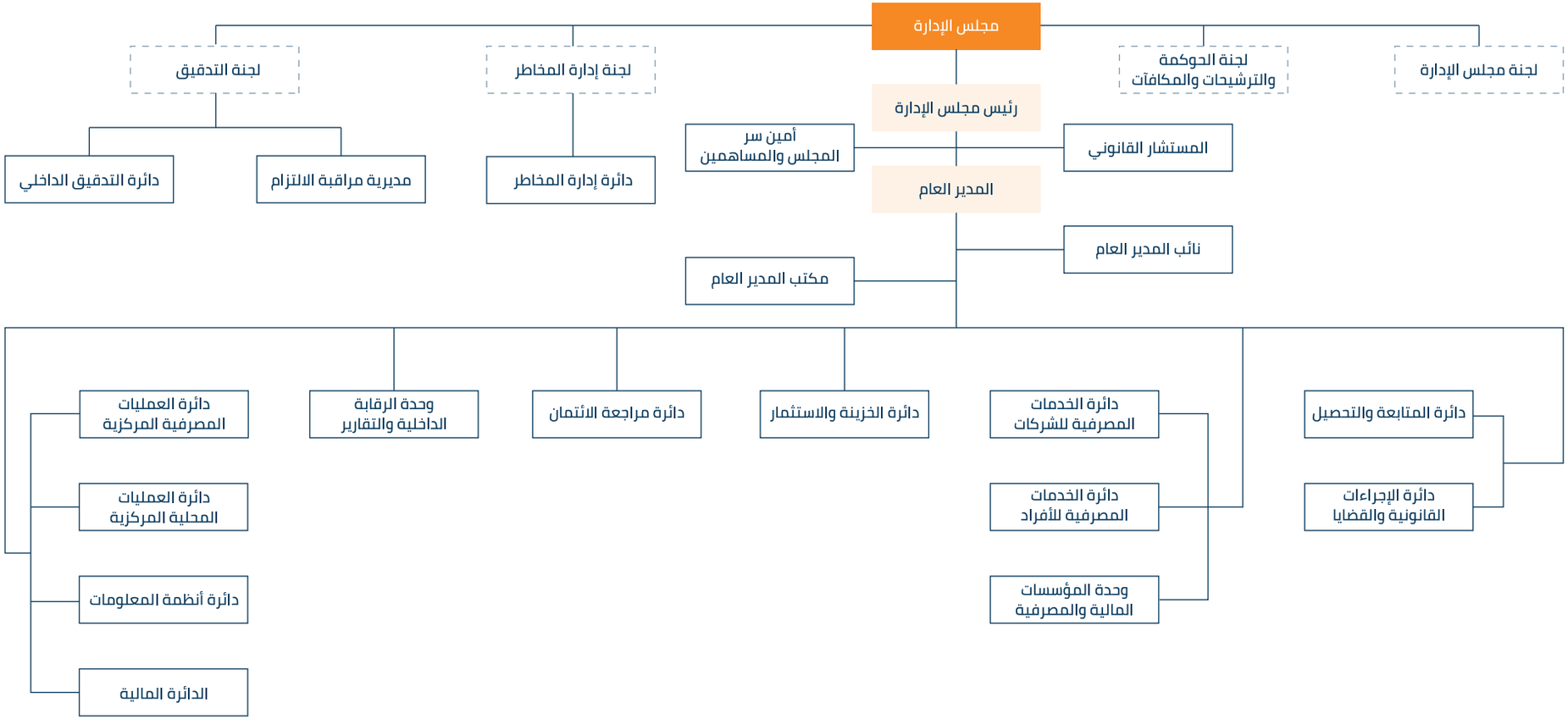

الحاكمية المؤسسية

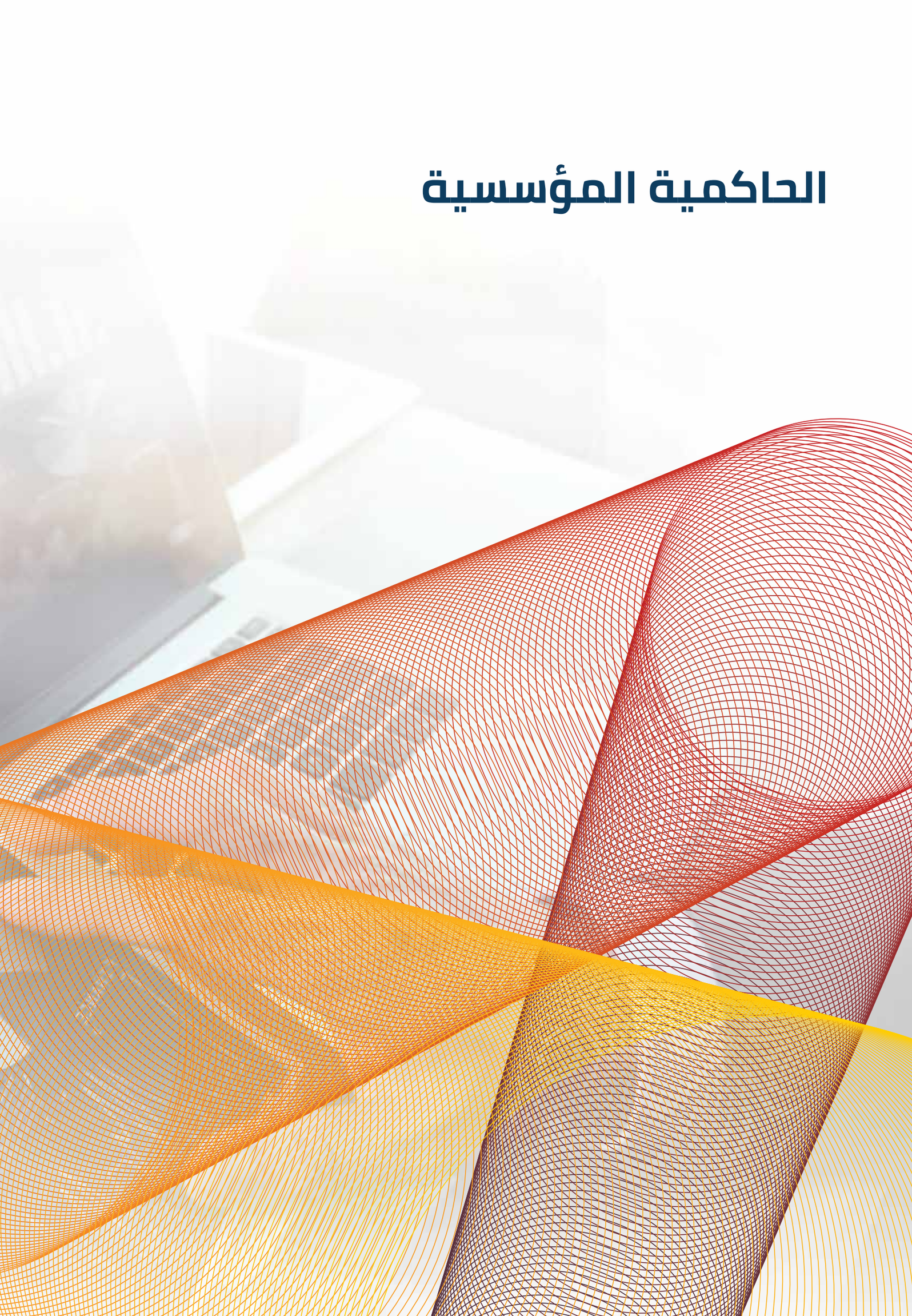

الحاكمية المؤسسية

يولي بنك الأردن-سورية, وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة, وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي, وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية, كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة, بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية, والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من دليل الحوكمة على (CD) مرفق بالتقرير السنوي, بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :-

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام, بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس, على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي :-
   - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
   - إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
   - إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
   - دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
   - التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
   - التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية, الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي, يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك, وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري, والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية, إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين, وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من 9 أعضاء, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات, يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها, وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2019.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحة رقم (142-145) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية بموجب دليل الحوكمة, أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي لجنة التدقيق, لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين, وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة, بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية, بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد أسامة سميح السكري	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2019 حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة, كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي (4) مرات خلال عام 2019.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:-

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك, وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي, والسلطات الرقابية والتشريعية, والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك, والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك, والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها, ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك, علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق, وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك, والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك, ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي, سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به, بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي, مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل, لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
14. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي, وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها, ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
15. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات, مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, أو إساءة الأمانة, والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تـم دمـج لجنـة الترشـيحات والمكافـآت بلجنـة الحوكمـة وقـد تـم انتخابهـا مـن ثـلاث أعضـاء مـن مجلـس الإدارة, ويـرأس هـذه اللجنـة رئيـس مجلـس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد ة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو

هـذا واجتمعـت اللجنـة 4 اجتماعـات خـلال عـام 2019, حيـث قـام السـيد المديـر العـام بتمثيـل دائـرة المـوارد البشـرية عنـد الاجتمـاع باللجنـة خـلال عـام 2019 , وقـام بالـرد علـى كافـة استفسـارات اللجنـة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :-

1. متابعـة آخـر المسـتجدات علـى الصعيديـن المحلـي والدولـي فـي مجـال الحوكمـة, للاسـتفادة منهـا وتوظيفهـا, للارتقـاء بعمـل البنـك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك, ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك, بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافـة إلـى المهـام المتعلقـة بالترشـيحات والمكافـآت, وبمـا لا يخالـف التشـريعات المعمـول بهـا فيمـا يتعلـق بانتخـاب أعضـاء مجلـس الإدارة:

1. تقديـم توصيـات إلـى مجلـس الإدارة حـول أسـس ومعاييـر التوصيـة والترشـيح وإعـادة الترشـيح لعضويـة المجلـس ولجـان المجلـس ولشـغل منصـب الرئيـس التنفيـذي وإلغـاء العضويـة, مـع مراعـاة القوانيـن والأنظمـة النافـذة وذلـك بهـدف اختيـار الأفضـل لعضوية مجلـس الإدارة, شـريطة أن لا يتـم ترشـيح أي شـخص يحظـر عليـه قانونـاً أن يكـون عضـواً فـي مجلـس إدارة البنـك, ووفقـاً لمـا هـو منصـوص عليـه بهـذا الشـأن.
2. إجـراء مراجعـة سـنوية لاحتياجـات مجلـس الإدارة والرئيـس التنفيـذي, وإعـداد وصـف للقـدرات والمؤهـلات المطلوبـة لعضويـة المجلـس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييـم جوانـب القـوة والضعـف فـي أداء مجلـس الإدارة, وتقديـم التوصيـات حـول كيفيـة معالجـة مواطـن الضعـف, لتحقيـق مصالـح البنك.
6. تقييـم اسـتقلالية أعضـاء مجلـس الإدارة المسـتقلين, علـى أن تكـون عمليـة التقييـم دوريـة وبشـكل نصـف سـنوي, مـع الأخـذ بالاعتبـار الحـد الأدنـى للمتطلبـات الواجـب توفرهـا والمشـار إليهـا فـي هـذا الدليـل, وذلـك بعـد أن تضـع تعريـف للأعضـاء المسـتقلين والتنفيذييـن وغيـر التنفيذييـن وبمـا يتوافـق مـع المعاييـر الموضوعـة فـي دليـل الحوكمـة الصـادر عـن مجلـس النقـد والتسـليف.

7. تقييـم ومراجعـة أداء أعضـاء مجلـس الإدارة ولجـان المجلـس والإدارة التنفيذيـة العليـا, ووضـع مقترحـات وسياسـات حـول المكافـآت المقدمـة لهـم, علـى أن تسـتند إجـراءات التقييـم علـى معاييـر KPIs, وتشـمل معاييـر التقييـم علـى سـبيل المثـال لا الحصـر مـا يلـي:-

- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
- الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
- المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
- حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
- إنجاز المهام الموكلة للعضو.
- عدم إفشاء أسرار البنك.
- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
- التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
- قبول النقد البناء.

8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا, والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا, وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء, تعرض على مجلس الإدارة, كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك, بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك, تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب, والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي, لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات, التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام, للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر, بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة, وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان رئيساً

السيدة هانيا محمد قحطان العيطة عضو

السيد محمد أبو الهدى اللحام عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2019, وتم الاجتماع 4 مرات مع مسؤولي دائرة المخاطر .

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :-

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر أسعار الفائدة), وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان, مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
4. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
5. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
6. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
7. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
8. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
9. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر, وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها

لجنة مجلس الإدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.
تتألف اللجنة من السادة :

السيد صالح رجب حماد	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيدة ديانا طريف الأخرس	عضو
السيدة هانيا محمد قحطان العيطة	عضو
السيد أسامة سميح السكري	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 6 مرات خلال عام 2019.
تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :
1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية, والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة, وبناءً عليه ولأهمية دور أمين سر المجلس, ونظراً لما تقتضيه المرحلة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة, فقد تم تعيين السيدة ربى حسين أمين سر للمجلس, وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة.

تعارض المصالح :

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك, بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح, والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي, أو في حال وجود أي مستجدات تتطلب ذلك..

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي, وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية, والإشراف على تحقيق هذه الأهداف..

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يقوم مجلس الإدارة بمسؤولياته, بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية, وذلك بهدف التحقق مما يلي:-
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية, يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه, واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها, وضمن الإطار التالي :

1- التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة, يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط, وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.
ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:-

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرارها.
13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:

- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
- الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
- الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
  - نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
  - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
  - نظام التدقيق.
  - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
  - الكفاءة المهنية.
  - مجال التدقيق.
  - إجراءات التدقيق الداخلي.
  - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
  - لجنة التدقيق الداخلي.
  - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا ويقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:-
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف سيما القرارات (-74 -93 -100 -106 107--253 390 م ن ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر

4- مراقبة الالتزام

انطلاقاً من حرص بنك الأردن- سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، واصل البنك الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية، مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب تأثير الأزمة، وقد قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على تعاملات العملاء، مع الاستمرار بالالتزام بقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.
ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة ويقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة.
ولدى البنك إدارة مستقلة لمراقبة الالتزام، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل مديرية مراقبة الالتزام:

1. إعداد سياسات وإجراءات مراقبة الالتزام وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان التزام البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة

التنفيذيـة توثيـق مهـام وصلاحيـات ومسـؤوليات إدارة مراقبـة الالتـزام وتعميمهـا داخـل البنـك.
4. رفع التقارير الدورية (ربع السنوية) حول نتائج أعمالها, إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5. وضـع سياسـات وإجـراءات للحـد مـن عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بمـا يتوافـق مـع القوانيـن والأطـر التشـريعية الناظمـة لأعمـال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولـى الإدارة التنفيذيـة للبنـك القيـام بمـا يلـي:
1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني

لـدى البنـك دليـل لميثـاق السـلوك المهنـي, تـم اعتمـاده مـن قبـل مجلـس الإدارة, وتـم تعميمـه علـى كافـة موظفـي البنـك, بالإضافـة إلـى عقـد دورات تدريبيـة بهـذه المفاهيـم, وتتولـى دائـرة الامتثـال تطويـر هـذا الدليـل, والتحقـق مـن مـدى الالتـزام بـه.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمـن القانـون لـكل مسـاهم حـق التصويـت فـي اجتماعـات الهيئـة العامـة, وحـق مناقشـة المواضيـع المطروحـة علـى جـدول أعمـال الهيئـة العامـة العاديـة وغيـر العاديـة, إضافـة إلـى ذلـك فإنـه يحـق للمسـاهمين اقتـراح أي بنـود أخـرى علـى جـدول أعمـال الهيئـة العامـة العاديـة, شـريطة أن يقتـرن هـذا الاقتـراح بموافقـة عـدد مـن المسـاهمين المنصـوص عليـه بالقوانيـن ذات العلاقـة, وتعزيـزاً لهـذه العلاقـة يعمـل مجلـس الإدارة بكافـة الوسـائل المناسـبة لتشـجيع المسـاهمين وخاصـة صغـار المسـاهمين علـى حضـور الاجتمـاع السـنوي للهيئـة العامـة والتصويـت إمـا بشـكل شـخصي أو توكيـل شـخصي فـي حالـة غيابهـم, كذلـك يعمـل علـى تزويـد المسـاهمين بما يلـــي:-
- نسخة من التقرير السنوي.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
هـذا بالإضافـة لأحقيـة كل مسـاهم بالإطـلاع علـى سـجل المسـاهمين فيمـا يتعلـق بمسـاهمته, وكذلـك يحـرص علـى توزيـع الأربـاح بعدالـة علـى المسـاهمين, وبمـا يتناسـب مـع عـدد الأسـهم التـي يملكهـا كل منهـم.

المحور الخامس (الإفصاح والشفافية)

تنطـوي الحوكمـة لبنـك الأردن- سـورية علـى أبعـاد تتصـل بالنزاهـة والتعامـل بالاسـتقامة والأمانـة, و الموضوعيـة والمسـائلة عـن القـرارات التـي اتخذتهـا الجهـات ذات العلاقـة فـي البنـك, والشـفافية والإفصـاح والانفتـاح علـى المجتمـع, والبنـك معنـي بالإفصـاح العـام عـن كافـة المعلومـات الموثوقـة التـي تقـدم فـي أوقاتهـا المناسـبة, لمسـاعدة مسـتخدمي هـذه المعلومـات علـى إجـراء تقييـم دقيـق للموقـف المالـي للبنـك وانجازاتـه وأنشـطته ومخاطـره, وإدارة هـذه المخاطـر, خاصـة وأن الإفصـاح وحـده يعطـي الشـفافية المطلوبـة التـي تتوفـر فـي المعلومـات, مـن الناحيـة النوعيـة والكميـة التـي يتـم تقديمهـا فـي أوقاتهـا المناسـبة.
وبنـاء عليـه فقـد تـم خـلال التقريـر السـنوي الإفصـاح عـن كافـة البيانـات المطلوبـة لمختلـف الجهـات الرقابيـة, بالإضافـة لنشـر دليـل الحوكمـة للبنـك ومـدى الالتـزام بـه.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/0/529 تاريخ 2014/6/5, بخصوص التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية, وتتبع إدارياً لمديرية مراقبة الالتزام هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

1. تعليمات الجهات الرقابية المتمثلة بمصرف سورية المركزي.
2. سياسات وإجراءات عمل وحدة شكاوي العملاء المعتمدة والمعممة على كافة موظفي البنك.
3. توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
   - الاتصال الهاتفي من خلال رقم خدمة شكاوي العملاء 011-22900040.
   - البريد الإلكتروني: complaints@bankofjordansyria.com
   - صندوق الشكاوي والاقتراحات في الفروع.
   - البريد العادي (صندوق البريد الخاص ببنك الأردن – سورية) 8058 دمشق- سورية.
   - استقبال العملاء بشكل مباشر من قبل فروع البنك, أو من قبل وحدة شكاوي العملاء.
   - موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) .
   - إضافة للشكاوي الواردة من خلال الجهات الرقابية مثل مصرف سورية المركزي
4. اعتماد الإجراءات اللازمة في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم ضمن المدة المحددة.
5. دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها.
6. التواصل مع العميل المشتكي بالتنسيق مع الدوائر المعنية, واستبيان مدى رضاه عن معالجة الشكوى.
7. تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية, تتضمن ملخصاً لكافة الشكاوى وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها.
8. وفيما يلي إحصائية بالشكاوى المقدمة إلى البنك من العملاء خلال عام 2019 عبر مختلف القنوات المتاحة موزعة وفقاً لخدمات الفروع, خدمات الدوائر, العاملين لدى البنك, الموجودات الثابتة

خدمات الفروع	خدمات الدوائر	العاملين	الموجودات الثابتة	المجموع
1	2	2	0	5

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بخمسة أيام عمل.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي :
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

كما تم تأسيس وحدة جودة الخدمة تتبع لدائرة الخدمات المصرفية للأفراد, حيث تقوم بجمع الاستبيانات بشكل دوري حول رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من قبل البنك, ويتم التواصل مع العملاء في حالات عدم الرضى عن بعض الخدمات, واعداد تقارير بهذه الحالات, تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة.

شبكة فروع بنك الأردن- سورية

شبكة فروع بنك الأردن- سورية

الإدارة العامة: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900000 فاكس: 0112317267
ص.ب 8058 دمشق - سورية

إدارة العمليات المركزية: دمشق – أوتوستراد صحنايا
هاتف: 01122911161 فاكس: 0116355514

دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية: دمشق - أبو رمانة
هاتف: 01122911000 فاكس: 0113328331

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع شارع بغداد: ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900100 فاكس: 0112317730

فرع أبو رمانة : ساحة الجامعة العربية
هاتف: 0113354500 فاكس: 0113354506

فرع العباسيين: ساحة العباسيين
هاتف: 0114438261 فاكس: 0114438267

فرع جرمانا : ساحة الرئيس
هاتف: 011 5662273 فاكس: 0115659377

فرع صحنايا : أوتستراد درعا
هاتف: 011 22911300 فاكس: 01122911311

فرع حرستا (مغلق) مقابل مديرية الخدمات

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل: شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

فرع البارون : تم إغلاقه في 2019/8/6 مقابل سينما أوغاريت
هاتف: 0212126996 فاكس: 0212125985

فرع العزيزية : شارع بن سلفانيا
هاتف: 0212122697 فاكس: 0212125672

فرع الحمدانية (مغلق) فندق المارتيني

فروع محافظة حمص

فرع حمص : شارع أبو تمام - دوار الحزب
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312222305

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش: شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس: شارع الثورة
هاتف: 043313733 فاكس: 043313793

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء: طريق قنوات
هاتف: 016 324188 فاكس: 016 324288

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب: دمشق - ساحة السبع بحرات
هاتف: 01122900231 فاكس: 0112317267

ريف دمشق (مغلق) - أوتستراد درعا

مركز الساحل: اللاذقية - شارع الكورنيش الغربي
هاتف: 0412557623 فاكس: 0412556768

مركز الشمال: حلب - شارع الملك فيصل
هاتف: 0212228071 فاكس: 0212228071

مركز الوسط: حمص - شارع أبو تمام - دوار الحزب
هاتف: 0312220603 فاكس: 0312222305